

البناء الاجتماعي القبلي وتنمية المجتمعات المحلية: دراسة أنثروبولوجية لقرية منشية الغياث -البادية الشمالية الشرقية-

The tribal social structure and local communities Development: An Anthropological study of Mnsheat AL-Ghiath village – North East Badia –

إعداد

عبد الله سالم محمد السردية

المشرف

د. محمد فايز الطراونة

حقل التخصص – الأنثروبولوجيا الاجتماعية

21 صفر 1434هـ

3 كانون الثاني 2013م

البناء الاجتماعي القبلي وتنمية المجتمعات المحلية: دراسة أنثروبولوجية لقرية منشية الغياث – البادية الشمالية الشرقية –

إعداد

عبد الله سالم محمد السردية

بكالوريوس أنثروبولوجيا، جامعة اليرموك 2008م.

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الانثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة اليرموك، أربد، الاردن.

وافق عليها

د. محمد فايز الطراونة ------------------------------------ رئيساً ومشرفاً

أستاذ مشارك في الانثروبولوجيا الاجتماعية، مدير الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الاردنية.

أ.د عبد العزيز علي خزعلي ------------------------------------ عضواً

أستاذ في علم الاجتماع السياسي، رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك

د. محمود محمد النعامنة ------------------------------------ عضواً

أستاذ مشارك في الانثروبولوجيا الاجتماعية، رئيس قسم الانثروبولوجيا، جامعة اليرموك.

21 صفر 1434هـ

3 كانون الثاني 2013م

الإهداء

إلى والدي..... الذي أنار دربي بسراج يملؤه العطاء

إلى أمي........أعظم شموع النور التي أضاءت دنياي..

إلى أستاذي.....

الدكتور محمد فايز الطراونة..... تقديرا له واعتزازا بأستاذيته....

إلى الذين كان عطاؤهم بلا حدود........

لكم جميعا.....أهدي ثمرة عطائكم المتواصل

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة النماذج

قائمة الخرائط

الملخص

السردية، عبدالله سالم. **البناء الاجتماعي القبلي وتنمية المجتمعات المحلية:** دراسة أنثروبولوجية لقرية منشية الغياث – البادية الشمالية الشرقية- . رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2012 (المشرف: د. محمد فايز الطراونة)

تناولت هذه الدراسة بحث البناء الاجتماعي القبلي وتنمية المجتمع المحلي في مجتمع قرية منشية الغياث إحدى القرى التابعة للواء الرويشد –البادية الشمالية الشرقية–، من أجل حصر أهم المشاكل والصعوبات التي تحد من تحقيق متطلبات العملية التنموية في المنطقة والكامنة في بناء المجتمع من جهة والواقع التنموي من جهة اخرى، وبالتالي الخروج برؤية تنموية محلية تسعى الى دفع الحركة التنموية في المنطقة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

أستخدمت الدراسة بعض طرق البحث المرتبطة بالمنهج الأنثروبولوجي وأدواته، حيث تم جمع المعلومات الإثنوغرافية والإحصائية التي ضمنت الوصول إلى العديد من النتائج المتعلقة بالبناء الاجتماعي القائم والواقع التنموي في مجتمع الدراسة، وذلك في بابين؛ تناول الباب الاول البناء الاجتماعي القبلي لمجتمع الدراسة من خلال خمسة فصول، بدأتها برسم الصورة الإيكولوجية والصورة التاريخية التي عاشت على أراضيها وترعرعت أنساق البناء الاجتماعي، ثم اتّجهت إلى وصف الأنساق الرئيسية القائمة في حالتها التقليدية؛ فتناولت النسق القرابي وما يتصل به من نظام القرابة ونظام الأسرة والزواج والنسق الاقتصادي والسياسي، بالإضافة الى الواقع التعليمي والصحي. وأوضحت الدراسة ما يهيمن على هذه الأنساق من رتابة وإيقاعات بطيئة في مجال التغير الاجتماعي، وما يهيمن عليها من طبيعة تقليدية فهي أنساق تسودها تقاليد القبيلة وقيمها وخضوعها للسلطة السياسية القائمة.

أما الباب الثاني، فقد تناولت الدراسة فيه تنمية المجتمع المحلي من خلال ثلاثة فصول، بدأتها برسم الصورة حول الواقع التنموي في مجتمع الدراسة من حيث الإمكانيات التنموية والمشاريع الاقتصادية والخدمية وإلى إي مدى يحقق هذا الواقع نوعًا من التكامل في مشاركة أفراد المجتمع المحلي في العملية التنموية، ثم انتقلت بعد ذالك للوقوف على ما يخفيه البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة من عوامل أثرت- وبشكل فعال- في دفع مسيرة العملية التنموية، أوحدّت من بلوغها أهدافها، وانتهى هذا الباب بتقديم الرؤية التنموية المحلية نحو الإشكاليات التنموية والبدائل المطروحة لتغيير الواقع التنموي في المنطقة والارتقاء بالأوضاع المعيشية للسكان، وقد تمكن الباحث بذلك من معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق الهدف الأساسي منها كما يلي:

تبين أن مجتمع قرية منشية الغياث يواجه جملة من التحديات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي حالة دون تحقيق متطلبات العملية التنموية في المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أن التحديات الكامنة في البناء الاجتماعي القبلي قد أثرت سلباً في دفع مسيرة العملية التنموية في المنطقة وبلوغها أهدافها، وحدت من الاستغلال الأمثل والأكفأ للموارد والإمكانيات التنموية المتاحة ومشاريع الدولة الاقتصادية والخدمية، وأضعفت أيضا من إسهام الجهود الحكومية في تنمية المجتمع وتفعيل دور المشاركة الشعبية في العملية التنموية.

الكلمات المفتاحية: البناء الاجتماعي. القبيلة. تنمية المجتمعات المحلية.

Abstract

AL-Sardiah, Abdullah Salem. **The Tribal social structure and communities development:** An anthropological study of the Mnsheat AL-Ghiath village - North East Badia -. Master at Yarmouk University. 2012 (Supervisor: D. Mohammed Fayez Tarawneh)

This study discuss the social structure of tribal and community development in the village community Mansheat of a village Al- ghiath of the Brigade Rwaished - Northern Badia East - In order to limit the main problems and difficulties that challenge of meeting the requirements of the development process in the region and the potential to build community on the one hand and the reality of development on the other, and thus out to see the local development seeks to drive traffic development in the region, both economic and social.

The study used some of the research methods associated with anthropological approach and tools, where information was collected ethnographic and statistical guaranteed access to many of the results related to building the existing social and developmental reality in the study community, and in two chapters; first chapter discusses the social structure of the tribal population of the study through five chapters, initiated by the draw's ecological and historical picture that lived on its territory and raised patterns of social

structure, then headed to the description of the main formats existing in the traditional state; addressed the theme of kinship and related kinship system and the system of family and marriage and the economic and political lines, in addition to the educational and health reality. The study showed that dominates these formats from the monotony and slow rhythms in the field of social change, and dominated by traditional nature, they dominated formats tribe traditions and values and subject to the existing political authority.

The second chapter, the study examined the development of the local community through three semesters, started drawing picture about the reality of development in the study population in terms of development potential and economic projects and services and the extent to which achieves this reality a kind of integration in the post Local community members in the development process, Then I moved after piece to find out what hides the social structure of community study of factors influenced - and effectively - to payment the development process, Or restricted attainable its objectives, and ended this section to provide local development vision towards developmental problems and the alternatives to change the reality of development in the region and improve the living conditions of the population, the researcher was able to do to address the problem of study and achieve the fundamental objective of which is as follows:

Shows that the village community Mansheat Al- ghiath faces a number of challenges and constraints of economic and social status without meeting the requirements of the development process in the community. The study found that the challenges inherent in the tribal social structure has impacted negatively in advancing an development process in the region and attainable its objectives, And limited the optimum of exploitation and more efficient resources and development potential available and the state's economic projects and services, and also weakened the contribution of the government's efforts in the development of society and activating the role of popular participation in the development process.

Key words: social structure. Tribe. The development of local communities.

المخطط العلمي والنظري لدراسة:

المقدمة:

شغلت التنمية بمفاهيمها العامة العالم بأسره، وشكلت حيزا كبيرا في الكتابات والدراسات الاجتماعية والاقتصادية. بحيث أصبحت التنمية الطريقة الأساسية لدى العلماء والباحثين في العلوم الإنسانية والاقتصادية والجهات الرسمية الحكومية لمواجهة عوامل التخلف في المجتمعات في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن تحولت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى إشكالية متفاقمة في مواجهة دول العالم الثالث(حسيني،1977). وعليه، فلقد تعددت الاتجاهات النظرية في دراسة أساليب التنمية ومعوقاتها في المجتمعات النائية وتنوعت مداخلها. ففي علم الاقتصاد ينظر إلى العملية التنموية بأنها عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، وأن الجانب الاجتماعي ثانوي يدخل ضمن هذه العملية(عبد، 1990)، وبالتالي فلقد أغفلت هذه الدراسات المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالبناء الاجتماعي في المجتمعات المستهدفة، والتأثيرالمتبادل للمشاريع الاقتصادية والبناء الاجتماعي على حد سواء.

ومن جهة أخرى هناك اتجاهات أخرى ترى أن عملية التنمية هي هدف عام وشامل للعمليات التي تحدث في المجتمع من التغيرات البنائية والوظيفية التي تمس مكونات المجتمع بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى غيرها من الاتجاهات التي تنظر إلى العملية التنموية من الاتجاهين ويمفهومها الأوسع لخدمة أفراد المجتمع ككل(عبد،المرجع السابق). وبناءً على ما سبق، فإنه ولتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في المجتمعات المحلية تشمل جميع الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية بصورة متساوية لا بد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية، وعدم إغفالها كما يحدث عند أغلب المخططين والقائمين على العملية التنموية.

أما في علم الأنثروبولوجيا الذي تستند فيه الدراسات التنموية على مبدأ مشاركة أبناء المجتمع المحلي في التنمية (الطراونة،2002). فهنا يتم التركيز على دراسة البناء الاجتماعي ومدى ملاءمته لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة. فالبناء الاجتماعي بمفهومه العام ينظر إلى المجتمع كوحدة واحدة متكاملة، تستهدفها الدراسات الأنثروبولوجية من تحليل العلاقات الاجتماعية السائدة، ثم تصنيفها إلى علاقات وظواهر وأنماط سلوك، ثم تصنيف هذه العلاقات والظواهر والأنماط إلى نظم، وتصنيف النظم إلى أنساق اجتماعية، والتي تشتمل بدورها على النسق الإيكولوجي والاقتصادي والقرابي وأنساق الضبط الاجتماعي السياسية والدينية (أبو زيد،1967)، وبالتالي قياس مدى ملاءمة هذه الأنساق في إحداث التنمية المتكاملة في المجتمع من تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تدفع بالعملية التنموية أو تعيقها، بالإضافة إلى قياس مدى قابلية المجتمع للتغير في أنساقه الداخلية. من جهة أخرى فان أهم ما يميز الدراسات الأنثروبولوجية هي النظرة الشمولية التي تعني بدراسة الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه ارتباطا بالمنظور الوظيفي داخل البناء الاجتماعي للمجتمع(أبو زيد،المرجع السابق). وفي هذا الإطار تنطلق الدراسات الأنثروبولوجية في تنمية المجتمعات استنادا على فكرة المشاركة المحلية، وإشراك أفراد المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار كما يرونها وبما تتناسب مع ميولهم واحتياجاتهم ومشاكلهم(الطراونة،مرجع سابق). كذلك البحث في المعيقات التي تحول دون إحداث تغيير في البناء الاجتماعي الكلي في المجتمعات المستهدفة.

بناءً على ما سبق، فإن لدراسة مدى ملاءمة المجتمع لتنمية متكاملة لا بد لنا من فهم علمي لعناصر البناء الاجتماعي في المجتمع من علاقات اجتماعية وقيم ومعتقدات، بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنشاطات المرتبطة بها ومدى ملاءمتها لتحقيق التنمية المتكاملة في المجتمع، بالاضافة الى تحليل الواقع التنموي الراهن من حيث المشاريع الاقتصادية والخدمية القائمة والمشاركة الشعبية في العملية التنموية، وما مدى تأثيرها في إحداث التغيير في البناء الاجتماعي الكلي في المجتمع.

هدف الدراسة:

يتمحور الهدف العام للدراسة في التعرف على مدى ملاءمة البناء الاجتماعي القبلي القائم في إحداث التنمية المتكاملة، من حيث الوقوف على الحقائق الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع الدراسة في محاولة لتشخيصها وتحليلها لإبراز أهم العوامل التي تحد من فاعلية التنمية في المجتمع، والى أي مدى يحقق الواقع التنموي نوعا من التكامل في مشاركة أفراد مجتمع الدراسة في التنمية. بالإضافة إلى التعرف على الإمكانيات المتاحة في المجتمع لدفع الحركة لتنموية سواء على الصعيد القرابي أو المادي أو الثقافي.

إشكالية الدراسة:

تم صياغة إشكالية الدراسة بشكل يتلاءم مع تحقيق أهداف الدراسة والتي تنحصر في:

" إلى أي مدى يمكن أن تترجم أنساق البناء الاجتماعي القبلي واقعيا إلى أدوات تدعم العملية التنموية في ظل غياب إستراتيجية تنموية متكاملة تنعكس على الحراك الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي القبلي لمجتمع الدراسة"

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها بعدم وجود دراسات معمقة عن منطقة الدراسة بشكل خاص ومنطقة لواء الرويشد بشكل عام، خصوصا فيما يتعلق بموضوع التنمية المتكاملة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من أجل حصر أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه العملية التنموية في المنطقة. وبالتالي فأن اهمية الدراسة تأتي من كون هذه الدراسة قد تساهم في رفد التوجهات التنموية الرسمية بالأسس العلمية.

مصاعب وتحديات الدراسة:

تعرض الباحث خلال إعداد هذه الدراسة إلى مصاعب عديدة وكثيرة سواء في الجانب الميداني أو الجانب النظري والإحصائي، والتي يصعب علينا ذكرها كلها لكن نكتفي بذكر أهم تلك المصاعب كما يلي:

1. الجانب الميداني:

تتمثل الصعوبات التي واجهت الباحث في أن الظروف الأمنية والاقتصادية والثقافية والبيئية في مجتمع الدراسة غير مواتية لإجراء الدراسة الميدانية، وذلك يعود إلى ما يلي:

أ - أمنيا: ارتفاع معدلات الجريمة والعنف الاجتماعي ونسب المطلوبين للجهات الأمنية، مما شكل تخوف وحذر في التعامل مع الباحث والإدلاء بالمعلومات، بالإضافة إلى إثارة الشكوك حول مهمة الباحث، كذلك حدّت هذه الظروف من الإقامة لفترة أطول في منطقة الدراسة.

ب - الشعور الذي يختلج أهالي مجتمع الدراسة بالاستغلال من قبل الجهات البحثية، والحكومية أيضا لهم وللمنطقة تحت مسمى التنمية، الأمر الذي أدّى إلى تأخر الباحث في البدء بالإقامة الميدانية، بحيث استغرق الباحث مدة تزيد عن شهر للبدء بأول أيام الإقامة في الميدان ضمن

شروط معينة، والتي عمل الباحث خلالها على القيام بالزيارات الأسبوعية للمنطقة، وجمع المعلومات حول المنطقة والسكان من الجهات المسؤولة وسكان المناطق المحيطة، بالإضافة إلى زيارة العائلات المهاجرة من المنطقة.

ج - التكتم أو عدم الإدلاء بالمعلومات: كان هذا الأمر من أبرز الصعوبات التي واجهها الباحث خلال أعماله الميدانية بسبب المفاهيم التقليدية الراسخة عند أهالي مجتمع الدراسة حول عدم الرغبة بمعرفة أحد بخصوصيتهم أو مجرد الحديث عن أنفسهم.

د - بعد منطقة الدراسة عن سكن الباحث 180كم، وارتفاع التكاليف المادية لإجراء الدراسة في ظل عدم توفر الدعم المادي لها.

2. الجانب النظري والإحصائي:

عدم وجود مصادر مكتوبة أو دراسات سابقة عن المنطقة أو عن المجموعات القرابية المدروسة، بالأضافة الى نقص وتضارب الاحصائيات من قبل وزارة الاحصاءات العامة واحصائيات الدوائر المحلية مثل وزارة الزراعة، وزارة التنمية، وزارة البلديات ....الخ.

على الرغم من المصاعب المبينة سابقا، استطاع الباحث نسبيا التغلب عليها وجمع المادة الاثنوغرافية في مدة تزيد عن(5) شهور وعلى ثلاث مراحل: ما قبل الإقامة الميدانية (1\3 - 29\7\2011م)، الإقامة الميدانية(3\9 - 11\10\2011م)، ما بعد الإقامة الميدانية(12\10 - 28\10\2011م)، والتي تمكن الباحث من خلالها بتغطية مجالات الدراسة وموضوعاتها بدرجة عالية من الشمول، والشروع بكتابة نتائج الدراسة ومناقشتها.

الدراسات السابقة:

من أجل أخذ صورة عامة فيما يخص الحركة التنموية وسياساتها، وفاعلية المشاركة المجتمعية في الأردن بشكل عام وفي الريف والبادية بشكل خاص، فلقد اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت تنمية المجتمع المحلي على مستوى الأردن والأقاليم في الريف والبادية وبمختلف التوجهات. وقد جاءت أهمية مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة للاستفادة من المعلومات والأفكار وأهم النتائج التي شكلت ركيزة أساسية لدراسة المواضيع المتعلقة بالتنمية في منطقة الدراسة من كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

بناءً على ما سبق، فقد تم الرجوع إلى مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بتنمية المجتمعات المحلية في الاردن بشكل عام وبالبادية الأردنية بشكل خاص، وأهم هذه الدراسات فيما يلي:

1. الدراسات المرجعية المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية في الاردن:

اجرى عبد الحق (1979) دراسة تناولت التنمية الاقتصادية في الأردن عبر مراحل تاريخية منذ ولاية العهد العثماني حتى عام 1979. وقد تناولت الدراسة الموارد البشرية وخصائصها السكانية والتعليمية والزواجية، بالإضافة إلى العناصر الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرًا متبادلا بين هذه الخصائص وبين النظام الاقتصادي. وانتهت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأردني ما زال يعاني من مشكلة تكمن في القطاع الزراعي، ترجع إلى ما يتعلق بالتخطيط التنموي من جهة، وعدم كفاءة العاملين في هذا القطاع من النواحي التعليمية والمهنية وافتقارها للخبرات والمهارات اللازمة في تطوير النشاط الزراعي والتنمية بشكل عام (عبد الحق، 1979).

وأجرى الربايعة (1982) دراسة استهدفت التحقق من كفاءة خطط التنمية في إقليم وادي الأردن الشرقي التي أشرفت عليه سلطة وادي الأردن في جذب الريفيين الذين تركوا هذه المنطقة

بسبب حرب 1967. وقد توصلت الدراسة إلى أن قسما كبيرا من الريفيين الذين تركوا المنطقة عام 1967 لم يعودوا إليها، ولم تفلح خطط التنمية إلا بجذب عدد قليل من السكان المهاجرين، ولم تستطع خطة التنمية الإقليمية إيقاف حركة الهجرة من هذه المنطقة. وانتهت الدراسة إلى أن الإشكالية الأساسية تكمن في تدني المستويات الاقتصادية وعدم ملاءمتها للظروف الاجتماعية للحياة في تلك المنطقة، وهي التي دفعتهم للهجرة منها لمدينة إربد، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإداري الذي يشرف على خطط التنمية، وقلة الكفاءات التي كانت من عوامل تدني الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وأدت بالتالي إلى هجرة الريفيين من المنطقة (الرابعة، 1982).

وأجرى عبدالله (1983) دراسة تناولت تخطيط التنمية الريفية المتكاملة في الأردن منذ عام(1952 -1982)، واستهدفت الدراسة مراحل التنمية الريفية ومشكلتها الأساسية في الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار تجربة التخطيط التنموي في إقليم وادي الأردن ومنطقة جنوب الزرقاء. وتوصلت الدراسة إلى أهم المشاكل التي تواجه الريف الأردني في تسويق منتجاته الزراعية عدم وجود سياسة تعريفيه ثابتة، وعدم وجود وسائل نقل وتخزين وسوء البنية التحتية (عبدالله، 1983).

وفي الاطار نفسه أجرى الصقور (1986) دراسة تناولت التخطيط والتنمية في إقليم وادي الأردن الشرقي كسابقتها. وقد استهدفت الدراسة اختبار قدرة التخطيط الإقليمي كأداة تخطيطية على تحقيق التنمية الريفية المتكاملة ذات نتائج محسوسة وغير محسوسة. وانتهت الدراسة إلى أن التخطيط الإقليمي له قدرة أكبر على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وإشباع حاجات اجتماعية متعلقة بتحسين حياة الريف، وتقليص التفاوت بين سكانها مع باقي أساليب التخطيط التنموي التقليدي الإقطاعية والمحلية، لكن التخطيط الإقليمي في وادي الأردن الشرقي قد حقق نجاحا في

بعض الميادين الاقتصادية، إلا أنه أخفق في تحقيق أي تنمية تذكر في المجالات الاجتماعية والبشرية (الصقور، 1986).

كما أجرى أبو صبحه وآخرون (1987) دراسة ميدانية ألقت الضوء على خصائص الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الريف الأردني. وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية السائدة في الريف الأردني ما زالت متدنية وأقل من المستوى المطلوب لتوفر المستوى المعيشي الملائم، وبيّنت الدراسة كذلك أن تدني المستويات الاقتصادية تعد من أهم العوامل والدوافع التي دفعت الريفيين إلى ترك بيئاتهم الأصلية والتحرك إلى المدن والاستقرار فيها (ابو صبحة واخرون، 1987).

وأجرى أيضاً صادق وآخرون (1990) دراسة تناولت التنمية الريفية وإدارتها في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع البنى التحتية من مياه وكهرباء وظروف داخلية وخارجية وزراعة ومواصلات متوافرة. وأوصت الدراسة بإنشاء وحدة متخصصة في شؤون الريف في وزارة الشؤون البلدية والقروية. ودعت الدراسة إلى زيادة ميزانية الريف لإنشاء المشاريع الإنمائية، وتزويد البلديات بكوادر متخصصة ومدربة ووضع، تسهيلات سريعة للمنتجات الزراعية والقيام بصناعات مشتركة (صادق واخرون، 1990).

2. الدراسات المرجعية المتعلقة بتنمية البادية الاردنية:

تعاني البادية الاردنية من قلة الدراسات والبحوث المحلية حول واقعها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي خصوصاً الدراسات ذات الجوانب الانثروبولوجية التي تمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان هذه المناطق، والتي أجري معضمها من قبل المستشرقين حول العادات والتقاليد، واللهجات العامية، وطقوس الزواج والوفاه، وأصول العشائر، والمناسبات الشعبية

وغيرها (الجبور، 2012). وعلى الرغم من ذلك فقد قام بعض الباحثين والدارسين باجراء بعض الدراسات، وكتابة الرسائل الجامعية حول المواضيع المتعلقة بتنمية البادية الاردنية، والتي أرتأت الدراسة الاطلاع على اهم نتائجها في البادية الاردنية بعامة والبادية الشمالية بخاصة حتى تكون هذه الدراسة مكملة لما سبقتها من دراسات، لبناء منظومة علمية يعتمد عليها الاخرون من بعد.

ومن هذه الدراسات دراسة العثمان (1992) التي تناولت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الاردن واسلوب تنميتها، وهدفت الى التعرف على الاوضاع الاجتماعية في المنطقة، والتعرف على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، وكانت النتائج التي توصلت اليها الدراسة: ان الخصائص الاجتماعية والسكانية تشكل حاجزا امام التنمية مثل: كبر حجم الاسرة، استمرار اتجاهات أرباب الأسر نحو تفضيل حجم الاسرة الكبير، نسبة الامية مرتفعة بين الجنسين، الاتجاهات السلبية لأرباب الأسر نحو تعليم المراة، تدني معدلات الدخل، انخفاض مشاركة المراة في قوة العمل. وهذه الخصاص كما كشفت عنها الدراسة الميدانية في مجتمع الدرسة تعد من ابرز العوامل والصعوبات التي تواجه العملية التنموية في المنطقة. كما اشارت نتائج دراسة العثمان الى دور المؤسسة العسكرية في تامين العيش الكريم لنسبة غير بسيطة من الاسر، واعتمادها على التقاعد كاحد مصادر الدخل (العثمان، 1992).

وفي الاتجاه نفسهِ أجرى الدماني(1995)، دراسة حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة البادية الجنوبية. وكان الهدف منها دراسة الاوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والخدمية الراهنة وتحليلها، وتقترب نتائج هذه الدراسة من النتائج التي توصلت الها دراسة الميدانية الدمان حول ان بعض الخصائص الاقتصادية لها تاثيرات على عملية التنمية كارتفاع معدل الاعالة، انخفاض الدخل، ارتفاع نسبة البطالة، انحصار المهنة في الوظائف البسيطة ذات الاجور المتدنية

والتي لاتحتاج الى مهارات عالية، كذلك حول ان لبعض العوامل الاجتماعية والديموغرافية لها تاثيرات سلبية على عملية التنمية كانخفاض مستوى التعليم وكبر حجم الاسرة، وتعدد الزوجات وتفضيل حجم الاسرة الكبيرة، كذلك حول ان لبعض الاتجاهات الثقافية تاثير سلبي على العملية التنموية من حيث ممانعة تنظيم النسل، والنظرة الى المراة، انخفاض مستوى تعليم المراة، والزواج من الاقارب، تفضيل تعليم الذكور على الاناث. وتوصلت الدراسة الى ان المنطقة تعاني نقصا شديدا في بعض الخدمات الاساسية من الهاتف، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، خصوصا التعليم المهني، ونقصا اقل في خدمات المياه والكهرباء. وخلصت الدراسة الى وجود دور ايجابي للمؤسسة العسكرية سواء في الاسكان او في المهنة او التامين الصحي اضافة الى التعليم. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً الى ان الاقبال على المشاركة النيابية يقوم على اساس عشائري وليس على اساس حزبي، والى تفضيل الحل العشائري لحل المنازعات على الحل الرسمي (الدماني،1995). ومن جهة أخرى فأن نتائج هذه الدراسة تتفق الى حد بعيد مع نتائج الدراسة الميدانية كما يظهر في فصول هذه الدراسة ونتائجها.

واجرى العمري (1996) دراسة تناولت العوامل المؤثرة في استقرار البدو في منطقة وادي عربة، وهدفت الدراسة الى التعرف على اهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في وادي عربة، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان العوامل المؤثرة على استقرار البدو في وادي عربة كانت عوامل مقصودة تمثلت بالجهود الحكومية من خلال توفير الخدمات والمشاريع، وعوامل غير مقصودة شملت العوامل البيئية الموجودة في المنطقة، اما المعوقات التنموية التي توصلت اليها الدراسة تكمن بعدم الاستقرار، وارتفاع الامية، وتدني مشاركة المراة في القوى العاملة، وتدني مستوى الدخل (العمري، 1996).

وأجرى الحنيطي (1997) أيضا دراسة تناولت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقات والترابط بين المتغيرات الأساسية وواقع المجتمع المحلي والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية والمشكلات المتعلقة بالمنطقة، كذلك فقد سعت الدراسة إلى إيجاد مدى تأثير كل متغير من المتغيرات بهدف وضع خطة للتنمية المتكاملة في البادية الشمالية. وأوصت الدراسة بالتركيز على هذه المتغيرات في أي عملية تخطيط للتنمية في البادية الأردنية والمستمدة من الواقع، وتشمل هذه المتغيرات على الثروة الحيوانية والمصاريف الإدارية والقروض والحاجات الأساسية المتعلقة بالبنية التحتية والزراعة والمراعي. وارتأت الدراسة الأخذ بهذه المتغيرات؛ لأنها مترابطة ولها أثار متبادلة في عملية التنمية المتكاملة. وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن الهجرة العكسية من المنطقة يعود إلى عدم وجود اتجاه معنوي في إنشاء مشروع توطين البدو. وأن الدور الذي تقوم به المشاريع التنموية في مجال المشاركة الشعبية في العملية التنموية ما زال محدودًا . وترى الدراسة ضرورة إعادة النظر في الخطط التنموية للمشاريع التنموية، والأخذ بعين الاعتبار تفعيل المشاركة الشعبية في العملية التنموية، وأن تكون نابعة من خلالهم ولهم (الحنيطي، 1997).

وفي الاتجاه نفسه أجرى الحنفي والحنيطي (2001) دراسة تناولت تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي في البادية الأردنية. وقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تعنى برفع مستوى نوعية الحياة للأفراد والمجتمع البدوي في المنطقة المدروسة حسب وجهة نظر الأفراد أنفسهم. وتوصلت الدراسة إلى خمسة عوامل لها الأثر الأكبر في تنمية المجتمع المحلي في المنطقة المدروسة والتي تشمل الثروة الحيوانية وعامل اقتصاديات الإنتاج الحيواني وعامل التمويل وعامل الحاجات الأساسية والوضع الزراعي. وقد أوصت الدراسة بمشاركة أبناء

المجتمع المحلي في تخطيط البرامج التنموية، وإعدادها وتنفيذها لضمان استقرار التنمية لتلبية حاجات الأفراد في المجتمع المحلي (الحنفي والحنيطي،2001).

كما أجرى الطراونة (2002) دراسة أنثروبولوجية تناولت تنمية المجتمعات المحلية وفقا لمبدأ المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبنت قرى وادي عربة نوذجًا لها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى إشكالية مهمة تكمن في أنّه هناك فجوة عميقة في النظر لمفهوم التنمية من الجانب الشعبي الذي يرى في نفسه القدرة على التطوير والعمل إذا كانت هناك نوايا من قبل المسئولين. وعلى الجانب الأخر فقد توصلت الدراسة إلى أن الجهات الرسمية تعتقد أن الأهالي لا يريدون العمل والتطوير. وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح رؤى تنموية تنبثق من وجهة نظر أبناء المجتمع المدروس الخاصة، وانسجامها مع عناصر الثقافة المحلية. كذلك فقد توصلت الدراسة إلى عدد من المقترحات التنموية المتمثلة بإقامة المشاريع تنموية تهيئ لسكان المحليين على المدى البعيد الاعتماد على أنفسهم وعلى مواردهم المحلية الطبيعية، وعلى اختلافها من حيث مشاريع الإنتاج الزراعي والرعوي والإنتاج الحرفي، بالإضافة إلى المشروعات السياحية، وغيرها من المشاريع الخدمية والمتعلقة بالبنية التحتية (الطراونة، مرجع سابق).

واجرى الكساسبة(2003) دراسة حول البرامج المفضلة للتنمية في وادي عربة، هدفت الى التعرف على ظروف المنطقة ومواردها، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان فيها، والتعرف على المشكلات التي تواجه السكان في هذه المنطقة، بالاضافة الى التعرف على برامج التنمية التي يقترحونها لتحسين اوضاعهم وحل مشكلاتهم، اما نتائج الدراسة فكانت كما يلي :يعاني السكان من نقص بعض الخدمات واهمها: الفقر والبطالة ومشكلات الزراعة والحيوان والخدمات الاجتماعية والبيئية (الكساسبة، 2003).

ومن جهة أخرى فأن الدراسات التي تناولت تنمية البادية الأردنية لم تخلوا من الاتجاهات التخصصية، وفي مقدمتها دراسة العكور (1994) التي تناولت الخدمات الصحية في البادية وبحثت في احتياجات السكان للخدمات الصحية، وسبل تطويرها في المنطقة بهدف تحسين المستوى الصحي للسكان، وتقويم واقع الخدمات الصحية المقدمة للأهالي. واقترحت هذه الدراسة أنسب الوسائل لتقدير هذه الاحتياجات، والرفع من مستوياتها تبعا للمتغيرات السكانية (العكور،1994).

كما اتجهت دراسة النبهان (1995) نحو تنمية الموارد البشرية في البادية، وقامة بمسح الواقع التربوي في البادية لتوفير المعلومات عن المدارس في المنطقة من حيث أعدادها وخصائصها وهيكلية بنائها، كما هدفت إلى التعرف إلى كفاءة المعلمين والتلاميذ. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف تحصيل الطلبة في المواد الأساسية يعود إلى قلة العاملين في التدريس والاختصاص في المناهج (النبهان، 1995).

وفي الاتجاه نفسه تناول الشديفات (1996) العوامل التي تؤدي الى تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الاساسي في مدارس البادية الشمالية الشرقية، مع بيان اثر الجنس والمؤهل العلمي والخبرة الادارية في تقدير درجة اهمية هذه العوامل. وتوصلت الدراسة الى أن هذه العوامل تكمن في مجملها بعوامل أجتماعية نابعة من البيئة المحلية بالاضافة الى العوامل الاقتصادية، وتوصلت الدراسة الى ان نسبةالتسرب من الذكور هي اعلى من الاناث (الشديفات، 1996).

وفي المجال الاقتصادي أجرى الشرفات (2006) دراسة تناولت التعرف على أثر النشاط الاقتصادي غير الرسمي (التهريب) في عملية الحراك الاجتماعي في البادية الشمالية الشرقية، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك أثر واضح لنشاط الاقتصادي الغير رسمي في أحداث عملية الحراك

الاجتماعي في البادية الشمالية الشرقية، بحيث أن هناك حراكاً اجتماعياً صاعداً متأثراً بنشاطات التهريب في مجال تعليم الابناء، والاستقرار، والالتحاق بالوظائف الحكومية، والعمل في بعض المهن الحرفية. والعكس من ذلك فقد توصلت الدراسة الى ان هناك حراكاً اجتماعياً هابطاً كان متأثراً بنشاطات التهريب في البادية الشمالية تتمثل بعدم استغلال الأموال المحصلة من التهريب في الاستثمارات المنتجة (الشرفات،2006).

واجرى الختاتنة (2006) ايضاً في المجال الاجتماعي دراسة تناولت التعرف على انماط الزواج السائدة في البادية الشمالية الشرقية واتجاهات المواطنين نحو هذه الانماط، واظهرت نتائج الدراسة ان ظاهرة الزواج تتسم بالحيوية الاجتماعية النسبية، فمن جانب توصلت الدراسة الى ان الزواج المبكر والزواج الداخلي هو النمط السائد في منطقة البادية المالية الشرقية، مقابل تراجع ظواهر تعدد الزوجات فأغلب الاسر تتسم بانها اسر نووية، بالاضافة الى تراجع نمط زواج البدل (الختاتنة، 2006).

مفاهيم الدراسة:

ان المفهوم (concept) الذي هو اساس لغة التعامل الانساني ووسيلة الانسان لتعبير عن افكار وحالات محددة يكتسب اهمية قصوى في عملية البحث الاجتماعي ويعتبر احد الطرق المنهجية الهامة في اي دراسة اجتماعية، وعن طريق تحديد المفاهيم يمكن للباحث ان يحصر المعلومات التي عليه جمعها، ويمكن القارئ ايضا منذ البداية ان يعرف ماذا يقصد الباحث من هذا المفهوم او ذاك، ومعرفة المضامين الاساسية التي تتحرك حولها الدراسة (أبراش،1994). ومن هنا تأتي اهمية تحديد المفاهيم الاساسية لهذه الدراسة كما يلي:

1. البناء الاجتماعي Social Structure:

يعرف البناء الاجتماعي بانه شبكة من الانساق والنظم والعلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع في حقبة زمنية معينة، وهو يحدد الاشكال التي يجتمع على وفقها افراد المجتمع لتحقيق اغراض اجتماعية في المجتمع، كما يحدد سلوك الافراد اتجاه بعضهم البعض واتجاه مجموعاتهم الاجتماعية (سليم،1975).

وينطوي البناء الاجتماعي على دراسة الاشكال والنماذج والعلاقات الاجتماعية التي تمتاز بالثبات والدوام والاستقرار، كالعشائر والقبائل والوحدات الاجتماعية التي تعيش متمايزة في انساق متكاملة تؤدي وظيفة اجتماعية كما هو شأن علاقات القرابة والعلاقات السياسية والاقتصادية (ابو زيد،1965).

أ- النسق الاجتماعي Social System:

يعرف النسق الاجتماعي بانه مجموعة من النظم والتفاعلات بين الافراد في المجتمع الذين يرتبطون بروابط متبادلة ضمن اطار معين ومحدد(سليم،1981). ويستخدم مفهوم النسق الاجتماعي للاشارة الى النظام الاجتماعي المعقد الذي يمكن تحليله الى عدد من النظم التي يمكن تحليل كل منها بدوره الى عدد من النظم الاجتماعية الجزئية او عدد من العلاقات الاجتماعية المتشابكة، فالنسق القرابي مثلا يشمل على عدد من النظم الاجتماعية مثل نظام الزواج ونظام النسب او الانحدار وتفرعات الجماعات القرابية ومصطلحات القرابة ...الخ (أبو زيد، مرجع سابق).

ب - النظام الاجتماعي Social Institution:

يقصد بالنظام الاجتماعي النظام الدائم للعلاقات الاجتماعية الذي تعيش بداخله الجماعات البشرية، ويتمثل النظام الاجتماعي بمجموعة الاحكام التي يخضع لها الافراد كما تخضع لها الجماعات في المجتمع الواحد. ويوجد النظام الاجتماعي ويوجه نحو الانشطة اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية، فمثلا حاجة الانسان لطعام تملي عليه نشاطا اقتصاديا معينا للحصول على حاجته من الطعام (ناصر،1985). وبعبارة اخرى فأن النظم الاجتماعية هي التركيب والالة التي ينظم من خلالها المجتمع الانساني كما يوجه وينفذ وجوه الانشطة الاجتماعية المطلوبة لاشباع الحاجات الانسانية (ثابت،1983).

2. التنمية Development:

تعرف التنمية بانها احدى العمليات التي تهدف الى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الاهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها اخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الاهلي بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الاهداف القومية من ناحية اخرى (يونس،1967). كما تعرف التنمية بانها عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم انفسهم للتخطيط والتنفيذ، بحيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية والتعرف على مشاكلهم الحياتية والجمعية كما يقومون برسم الخطط الكفيلة لسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع الى اقصى حد ممكن واستكمال هذه الموارد عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والاهلية خارج نطاق المجتمع المحلي (ثابت،مرجع سابق).

أ - التنمية الاجتماعية Social Development:

تعرف التنمية الاجتماعية بانها هدف معنوي، لعملية ديناميكية، تتجسد باعادة وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والاسكان والنقل والمواصلات....الخ، بهدف تنمية طاقات الافراد الى الحد المستطاع مما يتيح لهم فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول لتحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة لاشباع الاحتياجات الانسانية والوصول بالفرد الى مستوى معين من المعيشة (خاطر وعلي،1993).

ب - التنميةالاقتصادية Economic Development:

يقصد بالتنمية الاقتصادية احداث تغيرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي للمجتمع (هيكل الانتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار) بهدف احداث معدلات نمو متزايدة للاقتصاد المحلي، كما تعرف التنمية الاقتصادية بانها عملية تطورية طويلة الامد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بسيط الى اقتصاد معقد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد، وبالتالي فان التنمية الاقتصادية تتجه اساسا الى تنمية الانتاج وزيادة الدخول الفردية والقومية اي زيادة الثروة ثم تنمية اجتماعية بما تتضمنه من رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات على اختلافها (الجوهري واخرون،1978).

ج - تنمية المجتمع المحليCommunity Development :

ان مفهوم تنمية المجتمع المحلي مفهوم حديث طرح نفسه بعد الحرب العالمية الثانية واكثر ما استهدفت به بلدان العالم الثالث (ثابت، مرجع سابق). ويقصد به العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،

ويرتكز هذا المفهوم على العلاقات الاجتماعية والمشاركة القائمة بين الافراد بالنسبة للاهتمام بمصالحهم واحتياجاتهم المشتركة، بحيث يتم معالجته في اطار المجتمع المحلي عن طريق تكامل الجهود الحكومية والطوعية لسكان لتحقيق متطلبات العملية التنموية، وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزء متكامل في حياة الدولة، بالإضافة إلى التقليل من المعارضة المحلية للقرارات المهمة الخاصة بالأبعاد التنموية (الحنيطي، مرجع سابق).

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي الوظيفي البنائي الذي يستند على فكرة أن الباحث لكي يدرس مجتمعا لا بد أن يكون المجتمع محددا؛ ليعايشه ويندمج معه ويتعرف على قيمه وعاداته وتقاليده ورموزه الثقافية وغيرها من ملامح الحياة الاجتماعية(الشماس،2004). فهذا المنهج يعكس بناء المجتمع الكلي كما هو قائم في الوقت الحاضر، ويخدم بالتالي مصلحة المجتمع في دفع العملية التنموية. وتمتاز الدراسات الأنثروبولوجية الوظيفية البنائية بالنظرة الشمولية، حيث إنّ دراسة أي ظاهرة مهما كانت لا بد من أخذها في ظل الإطار العام للبناء الاجتماعي المكون للمجتمع من نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية، والعلاقات المتبادلة بين هذه النظم (مرسي،1987).

وبناءً على هذا المنهج الذي استندت عليه الدراسة الميدانية، وانطلاقا من منهجيته في جمع المعلومات. فقد تم استخدام الأدوات التالية في جمع المعلومات لتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة:

1. الملاحظة بالمشاركة: يعد هذا الأسلوب من أهم ما يميز الدراسات الأنثروبولوجية، بحيث يتطلب الإقامة في مجتمع الدراسة لمقابلة أفراد مجتمع الدراسة ومراقبتهم في أثناء تأديتهم لأعمالهم اليومية المعتادة، بالإضافة الى حضور المناسبات العامة التي يقيمها أفراد المجتمع، ورصد الحركات والتصرفات، وتسجيل ما يمكن تسجيله من حوارات ونحوها، وكذلك اكتشاف تفاصيل الحياة اليومية كما تحدث بين الناس، و مشاركة الأفراد من أبناء المجتمع مختلف النشاطات التي يقومون بها في حياتهم اليومية؛ وذلك للتقرب منهم وكسب ودهم، والدخول بالتالي إلى أدق التفاصيل من ممارسات وتطلعات وأفكار يتبناها أبناء المجتمع في سبل التغيير والتطوير والنهوض بمجتمعهم (الشماس،مرجع سابق). مما أتاح في النهاية تصوير واقع المجتمع بتفصيلات تتسم بالشمولية والدقة.

2. المقابلات (جماعية، فردية ورسمية) : كان الهدف من إجراء المقابلات معرفة وجهة نظر أفراد المجتمع المدروس وأسلوبهم بالنظر إلى الأشياء، وما يتطلعون إليه من تغيير بما يتناسب مع ميولهم وأهدافهم، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استخدام طريقة المقابلة وإعطاء الحرية الكاملة للأشخاص في تقديم الآراء التي تمس مجتمعهم. بالإضافة إلى ذلك فقد كان الهدف من إجراء المقابلات جمع البيانات الإحصائية الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالأسر.

3. الاعتماد على الإخباريين: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على بعض الإخباريين من أبناء مجتمع الدراسة الذين تم الاتصال معهم بشكل مسبق لتسهيل عملية الانخراط بمجتمع الدراسة ولتسهيل عملية الدراسة الميدانية. بوصفهم الأشخاص العارفين بالنشاطات والأحداث والواقع الذي يعيشون فيه والقضايا التي تهم موضوع الدراسة، فبعضهم كان من وجهاء العائلات والشخصيات القيادية، والفئات المتعلمة والمثقفة التي تتمتع بقدر عال من الوعي والتمثيل.

الباب الأول:

البناء الاجتماعي القبلي لمجتمع الدراسة

- مقدمة.
- الفصل الأول: مجتمع الدراسة.
- الفصل الثاني: النسق القرابي- العشائري.
- الفصل الثالث: النسق الاقتصادي.
- الفصل الرابع: النسق السياسي.
- الفصل الخامس: الواقع التعليمي والصحي.
- خاتمة.

مقدمة:

من الطبيعي للمشتغلين في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتوفر لديهم المعلومات الأساسية عن طبيعة المجتمعات المستهدفة للعمليات التنموية، من حيث بنائها الاجتماعي بمكوناته البنائية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية (ثابت، مرجع سابق)، خصوصا إذا كان لهذه المجتمعات ظروف خاصة سواء من حيث البيئة الجغرافية وواقعها الاجتماعي والاقتصادي كما هو حال مجتمع الدراسة؛ وذلك لما لهذه المعلومات من أهمية وضرورة يمكن أن تجنب الوقوع في الكثير من المتاهات الصعبة في سبل تنمية هذه المجتمعات، وحتى لا تتعرض العملية التنموية لانتكاسات غير محسوبة كعدم ملاءمة البرامج والمشاريع التنموية لطبيعة المنطقة وثقافة سكانها، أو عدم تقبل السكان لها لتعارضها مع ميولهم واتجاهاتهم وطبيعة بنائهم الاجتماعي(فوال،1986). وحتى لا تتعرض الدراسة لمثل ذلك فقد تم تخصيص الجانب الأكبر من الدراسة الميدانية في جمع المعلومات الأساسية حول طبيعة البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة.

ونظرا لأهمية دراسة البناء الاجتماعي في العمليات التنموية والدراسات الأنثروبولوجية، وارتباط مفهوم البناء الاجتماعي بالهدف الأساسي لهذه الدراسة، فقد كان من الأهمية تقديم وصف لمجتمع الدراسة وانساقه المختلفة.

الفصل الأول:

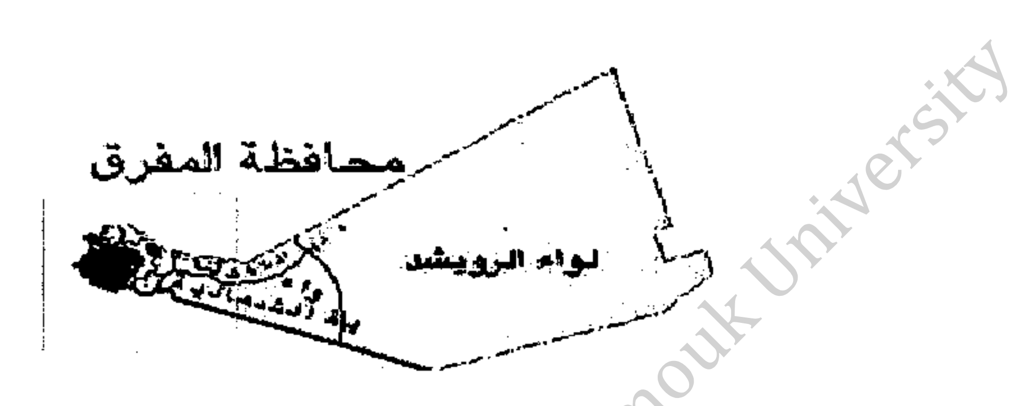
مجتمع الدراسة

أولا: إيكولوجيا المنطقة:

1. الوصف الجغرافي:

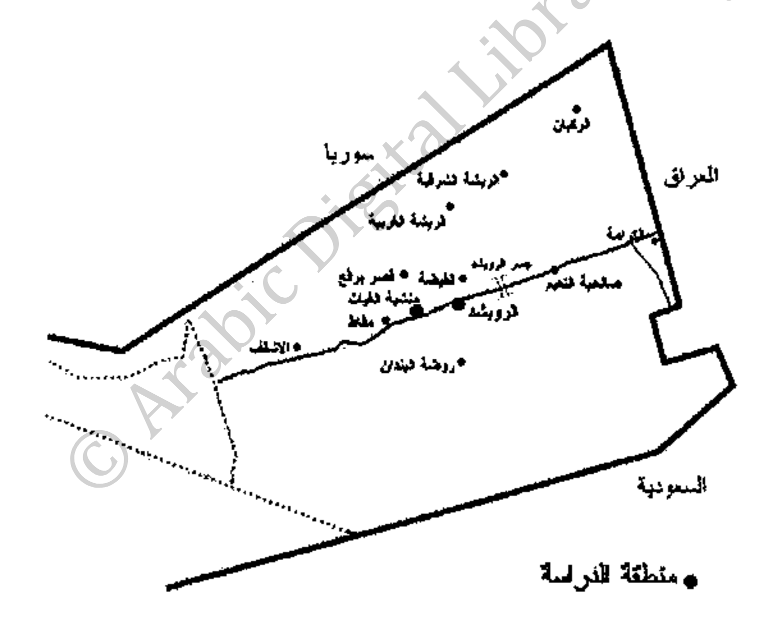
تقع منطقة الدراسة كما هو مبين في الخارطة رقم (2) على بعد 8 كم إلى الغرب من منطقة لواء الرويشد على الحدود الشمالية الشرقية للأردن، وتتبع إداريًا لمحافظة المفرق، حيث تبعد عن مركز المحافظة 210 كم إلى الشرق وكما هو مبين في الخارطة رقم (1)، وتأتي أهمية المنطقة من موقعها الجغرافي المتميز الواقع على حدود ثلاث دول عربية؛ السعودية من الجنوب، وسوريا من الشمال، والعراق من الشرق، وبمسافة متقاربة نسبياً تتراوح بين 70 -80 كم، مما أعطاها في السابق مرحلة ازدهار تجاري واقتصادي، بالإضافة إلى مساهمة المنطقة في مدخلات التنمية للاقتصاد الوطني حيث يوجد في المنطقة الغاز الطبيعي، واللحوم الحمراء، والمياه الجوفية، ومشتقات الألبان والصوف وأحجار البناء بكميات كبيرة (متصرفية لواء الرويشد،2011).

خارطة تبين موقع لواء الرويشد بالنسبة لمحافظة المفرق



خارطة رقم (1)

خارطة تبين موقع منطقة الدراسة بالنسبة للواء الرويشد والمناطق المحيطة



(خارطة رقم 2)

وتمتد حدود المنطقة عمومًا من منطقة الأشقف غربًا وحتى حدود الكرامة شرقًا وبمسافة 145 كم، وبمساحة تصل إلى 17.550 كم2، وتشكل منطقة الحماد (الأراضي الرعوية) أكثر من نصف مساحة المنطقة، وتشكل 52% من المساحة الكلية للبادية كمراعي. وتبلغ المساحة التنظيمية للمنطقة حوالي 20,6 كم2، موزعة على منطقة الرويشد التي تضم 8,1كم2 من مجمل المساحة التنظيمية، بينما تبلغ المساحة التنظيمية لمنطقة الدراسة 3,1كم2، وتتوزع باقي المساحة على باقي التجمعات السكنية وهي: جسر الرويشد، صالحية النعيم، الفيضة، الرقبان، الريشة الشرقية، الريشة الغربية، روضة البندان. أما بالنسبة للكثافة العمرانية، فهي متدنية بسبب حجم المساحة الجغرافية حيث تبلغ 0.43 شخص \كم مربع (وحدة التنمية المحلية في بلدية الرويشد،2007).

2. المناخ:

تقع منطقة الدراسة ضمن الإقليم الصحراوي ويحيط بها ما يعرف باسم الحَرة (وهي منطقة مكسوة بالحجارة البازلتية السوداء)، ويسودها مناخٌ حارٌ وجافٌ في الصيف وبارد في شتاء، وتكثر في مواسم الصيف الرياح المحملة بالأتربة والرمال الناعمة وتكون على شكل زوابع رملية، وتصل درجة الحرارة في الصيف إلى 47 درجة كحد أعلى في بعض الأشهر. أما في فصل الشتاء فدرجات الحرارة متدنية جداً، وتتدنى إلى ما دون الصفر في أوقات الليل، وتنخفض معدلات سقوط الأمطار مقارنةً مع باقي مناطق البادية والذي يبلغ 70 ملم بالسنة مع ارتفاع معدلات التبخر التي تصل أحيانا إلى30 ملم سنوياً. أما فصل الربيع فهو قصير جدًا بسبب ارتفاع درجات الحرارة وقساوة التربة ولوجود الحجارة البازلتية، فالنباتات التي تظهر في هذا الفصل تجف بشكل سريع (متصرفية لواء الرويشد،مرجع سابق).

3. **التربة:**

تقدر مساحات الأراضي الصالحة لزراعة في المنطقة 4000دونم فقد، وهي الأراضي المحاذية للأودية النهرية التي تتميز باتساعها لعدة كيلومترات، وبذلك فإنّ معظم أراضي منطقة الدراسة غير صالحة للزراعة؛ بسبب زيادة نسبة التصحر وملوحة التربة، الأمر الذي حدّ من إقامة مشاريع زراعية لهذه المناطق، بحيث لا تشهد المنطقة أي نشاط زراعي من قبل السكان سوى مزرعة واحدة مملوكة من قبل أفراد عشيرة الشعلان وبعض المشاريع الزراعية التي أقامتها الدولة.

4. **الخصائص السكانية:**

في المرحلة الأولى من الدراسة الميدانية وجمع المعلومات عن المنطقة والسكان، تبين للدراسة أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين المصادر الإحصائية المتعلقة بمجتمع الدراسة؛ إذ تفاوت عدد السكان خلال عام 2009\2010م، بين 1539 نسمة حسب السجلات الإحصائية لوحدة التنمية المحلية في بلدية الرويشد، و 1630 نسمة حسب السجلات الإحصائية لمكتب التنمية الاجتماعية، و 924 نسمة حسب السجلات الإحصائية لمتصرفية لواء الرويشد، وكما تبين للدراسة أن هذا التفاوت يعود إلى عدم ثبات عدد السكان بسبب الهجرة من المنطقة والعودة إليها بشكل مستمر وعلى شكل مواسم، الأمر الذي حال دون تحديد تعداد سكاني دقيق لمجتمع الدراسة من قبل الدوائر المعنية، هذا إلى جانب عدم توفر الإحصائيات الدقيقة المتعلقة بالفئات العمرية وبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتربوية. ومن أجل تحديد تعداد سكاني دقيق أثناء فترة الدراسة الميدانية عملت الدراسة الميدانية على جمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية. وسوف تتناول الدراسة فيما يلي الخصائص السكانية لمجتمع

الدراسة من حيث الأعداد والفئات العمرية، بينما سنتناول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وبعض الخصائص الصحية لاحقًا:

أ - الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان والنوع الاجتماعي:

لقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج الإحصائية المتعلقة بعدد سكان قرية منشية الغياث حسب الجنس والتي يبينها الجدول التالي رقم (1):

عدد سكان قرية منشية الغياث حسب الجنس

التسلسل	البيانات	العدد	النسبة%
1	عدد الذكور	697	%52
2	عدد الاناث	654	%48
3	المجموع	1351	%100

(جدول رقم1) ، المصدر: الدراسة الميدانية،2011م

نستخلص من المؤشرات الاجتماعية في الجدول السابق رقم (1) أن عدد سكان قرية منشية الغياث قد بلغ 1351 نسمة؛ حيث بلغ عدد الذكور 697 نسمة، مقابل 654 نسمة للإناث، بفارق 43 نسمة لصالح الذكور، وبالتالي فقد بلغت نسبة الجنس في القرية 1.1 ذكر لكل أنثى، وتتقارب هذه النسبة مع نسبة الجنس على المستوى الوطني التي بلغت 102 ذكر لكل 100 أنثى (دائرة الإحصاءات العامة: مسح العمالة والبطالة لعام 2008). وتختلف نسبة الجنس حسب الفئات العمرية في مجتمع الدراسة كما هو مبين في الجدول التالي رقم (2) حيث ترتفع نسبة الإناث عن الذكور في الفئة العمرية من 40-60 عاماً وما نسبته 2 أنثى لكل ذكر، بينما ترتفع نسبة عدد الذكور على الإناث في الفئات العمرية الأخرى.

ب - الإحصائيات المتعلقة بالفئات العمرية:

أظهرت معطيات الدراسة الإحصائية النتائج المتعلقة بالفئات العمرية المختلفة والنسب المئوية لكل مرحلة عمرية والتي يبينها الجدول التالي رقم(2):

فئات اعمار سكان قرية منشية الغياث حسب الجنس

التسلسل	الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة%
1	اقل من 18	340	318	658	%48.7
2	18 -24	116	108	224	%16.5
3	25 -30	69	58	127	%9.4
4	31 -40	66	60	126	%9.3
5	41 -60	37	68	105	%7.7
6	60 فما فوق	69	42	111	%8.2
7	المجموع	697	654	1351	%100

(الجدول رقم 2) ، المصدر: الدراسة الميدانية،2011م.

أظهرت المؤشرات الديموغرافية في الجدول السابق رقم (2) والمتعلقة بالفئات العمرية للسكان، أن مجتمع قرية منشية الغياث مجتمع فتي، بلغت نسبة الأفراد من هم دون سن 18 عاماً 48.7% من حجم عدد السكان. وتزيد هذه النسبة عن نسبة الفئات العمرية نفسها على مستوى الأردن والتي بلغت 37.1% من مجموع عدد السكان(دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق)،

مما يشير إلى ارتفاع معدل الخصوبة لمجتمع قرية منشية الغياث، وبالتالي ارتفاع أعباء مطالب الإعالة التي تقع على كاهل رب الأسرة، بوصف نصف عدد السكان –تقريبًا - في مجتمع الدراسة يقعون ضمن الفئة المستهلكة وعلى مقاعد الدراسة، والفئات العمرية الأخرى تقع ضمن قوة العمل أو المهيئين للعمل والزواج وإنتاج الأسر وهي الفئات العمرية التي تقع مابين سن 18 -60 عاماً وتشكل ما نسبته 51.3%.

أما الفئات العمرية من 60 عامًا فما فوق كما في الجدول السابق رقم (2) فقد بلغت نسبتها 8.2 % من مجموع عدد السكان، ويلاحظ ارتفاع نسبة الجنس في هذه الفئة العمرية لصالح الذكور 69 نسمة مقابل 42 نسمة للإناث. وهذه النسبة تعد مرتفعة إذا تم مقارنتها مع نسبة كبار السن على مستوى محافظة المفرق والذي بلغ 4% من مجموع سكان المحافظة، ومع نسبة كبار السن على مستوى المملكة الذي بلغ 4.1% من مجموع سكان المملكة (دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق).

5. المسكن والمقتنيات الشعبية:

أظهرت الدراسة الميدانية أن المسكن التقليدي لأفراد مجتمع الدراسة قبل مرحلة الاستقرار يتمثل ببيت الشعر المصنوع من مقتنيات البيئة المحلية من شعر الماعز وصوف الغنم ووبر الجمال، التي تتشابه في شكلها لكنها تختلف في أحجامها تبعًا للمراكز الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية للعائلات، بالإضافة إلى الأعمدة الخشبية التي تمثل الدعائم وأساس بناء البيت، أما بالنسبة لمقتنيات البيت فهو مكون من الصوف والحصائر وصندوق من الخشب وبعض الوسائد المصنوعة من القش والبطانيات، بالإضافة إلى الأدوات المصنوعة من الحديد والحجارة والخشب من موقد النار والصاج والأطباق والأواني والقدح والرحى والغربال والزوادة والأباريق.

أما في الوقت الحالي، فإن هناك الكثير من التغيرات التي طرأت على المسكن التقليدي لأهالي مجتمع الدراسة، حيث إنه في مراحل استقرار العائلات في المنطقة منذ النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي اتجهت العائلات نحو المساكن المبنية من الطين والتبن، وبنائها وتوزيعها بأسلوب بناء بيت الشعر نفسه، ثم إلى المساكن المبنية من الطوب والأسمنت وبالأسلوب نفسه أيضا، حيث تنتشر المنازل في منطقة الدراسة على شكل أحياء استنادا على القرابة الدموية -كما سيتضح في الفصل التالي - إذ تنفصل الأحياء والمنازل عن بعضها بمسافات متفاوتة وتتجه أغلبها إلى الجهة الشرقية والجهة الشمالية الشرقية، وتتخذ شكلين: الشكل الأول وهو الأغلب عبارة عن غرفتين أو ثلاث غرف متلاصقة ومفتوحة إلى الخارج، وأمامها برندة أسمنتية يضاف إليها مطبخ وحمام خارجي، ويوجد في بعضها حاجز خارجي ممتد على البرندة يفصل الغرفة الأولى عن الغرف الأخرى. أما الشكل الثاني من المنازل فهي مربعة الشكل تتفاوت في أحجامها ذات مدخلين. وقد وصل عدد البيوت المصنوعة من الطوب في مجتمع الدراسة إلى 209 منزل(المصدر: سجلات بلدية الرويشد الجديدة). غير أن نمط السكن التقليدي ما زال ممارسًا في مجتمع الدراسة، حيث شهدت الدراسة الميدانية العديد من بيوت الشعر المبنية إلى جانب بيوت الطوب، واحتفاظ أغلب العائلات ببيوت الشعر على مناصب مرتفعة عن الأرض أمام منازلهم، وذلك يعود -كما أظهرت الدراسة الميدانية - إلى استخدام بيوت الشعر كمضافات للرجال والتي تكون مبنية في أغلبها عند كبير كل مجموعة قرابية، وتُعدّ المكان الذي يجتمع فيه أفراد العائلة أو المجموعة القرابية لممارسة نشاطات عديدة ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية، خصوصا في مجالات اتخاذ القرارات المتعلقة بأفراد المجموعة القرابية في ظلّ سيادة نظام السلطة الأبوية على العلاقات الاجتماعية – كما سيتضح لاحقا -، ويغيب في أغلب هذه البيوت ما يعرف باسم الشق الذي

يفصل مكان جلوس الرجال عن النساء. كذلك يلاحظ استمرارية هذا النمط بوضوح عند مربي الماشية الذين يعتمدون على الخروج من المنطقة في مواسم معينة وفي عطل المدارس طلبًا للرعي.

وصاحب التغيرات التي حدثت في نمط المسكن التقليدي لعائلات مجتمع الدراسة تغير في أنواع الأثاث والأواني والأدوات المنزلية، بالإضافة إلى إضافة أنماط ثقافية جديدة من المعرفة التكنولوجية من الثلاجة والغسالة، ووسائل الاتصال من التلفاز والراديو، والتي جاءت نتيجة الاستقرار والاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأخرى، بتتبع تقاليدها التي أعجبتهم وساروا في الاتجاه نفسه. ولم تشهد الدراسة أي نوع من المقتنيات التقليدية من حيث استمرارية استخدامها سوى بعض معدات الرعي وأدوات الإنتاج الحيواني وبعض المفارش والمباسط، حيث تمثلت معدات الرعي التي شهدتها الدراسة بمعدات المعالف والسقاية المصنوعة من جلود الحيوانات، وتأخذ هذه المعالف شكلا دائريًا بفتحتين في الأعلى لإمكانية حملها، وإلى جانب هذه المعدات يستخدم أهالي مجتمع الدراسة المعالف المصنوعة من الحديد وتكون مستطيلة الشكل ذات مناصب. أما بالنسبة لأدوات الإنتاج الحيواني فقد شهدت الدراسة الميدانية بعض الأدوات التقليدية التي ما زال يستخدمها أفراد مجتمع الدراسة في منتجات الألبان المختلفة من "السلع" المصنوع من جلود الحيوانات لإنتاج الشنينة والزبدة، وكيس القطيع الذي يستخدم لإنتاج اللبنة والجميد، بالإضافة إلى الغربال المصنوع من الخشب وجلد الماعز لتنقية الحبوب.

6. الزي التقليدي في مجتمع الدراسة:

لم يطرأ أي تغير على الزي التقليدي لأفراد مجتمع الدراسة سوى في الأطفال وبعض الشباب، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن الزي الحالي والسائد في مجتمع الدراسة هو نفسه الزي الذي كان سائدًا قبل مرحلة الاستقرار، وما زال ممارسًا من قبل أفراد مجتمع الدراسة، والذي يفرضه

نمط الحياة الاجتماعية للجماعات البدوية رغم التغيرات التي حدثت في الجوانب المادية الأخرى. فهو الثوب والشماغ للرجال، أما النساء فهو على الاغلب الدشداشة والعباءة، والحجاب للفتيات والمعصب والملفع للنساء المتزوجات.

ثانيًا: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الدراسة:

نظرا لوقوع منطقة الدراسة ضمن الإقليم البيئي لمنطقة الرويشد المنعزل نسبيا، فمن الأهمية الكشف عن المحيط الإقليمي الذي يعيش فيه مجتمع الدراسة من حيث الدور الذي لعبته الظروف البيئية والاقتصادية في تنوع التركيبة السكانية وتقسيم المنطقة لسكن، وعوامل التغير الاجتماعي ذات الطبيعة البيئية والاقتصادية التي أفرزت الواقع الحالي للمنطقة. وبالتالي ستتناول الدراسة في الفقرات التالية تاريخ منطقة لواء الرويشد وواقعها بشكل عام مع الإشارة إلى منطقة الدراسة.

يعود تاريخ المنطقة إلى أيام الأمويين أثناء حكم الوليد بن طلال، الذي قام بتشييد قصر صغير من الحجارة البازلتية سنة 700م لاستخدامه في عمليات الصيد وكمركز أمني لحماية موارد المياه والذي يسمى حاليا "قصر برقع"، ويقع هذا القصر على امتداد وادي مقاط وعلى الجانب الشرقي من غدير برقع، ويفصل القصر منطقة الحماد من الجهة الغربية عن منطقة الحرة من الجهة الشرقية، ويبعد عن منطقة الرويشد 18كم، ويضاف إلى قصر برقع شواهد أثرية من فخار يعود إلى العصور البرونزية والرومانية والأموية، بالإضافة إلى نقوش صوفية وثمودية ومعالم لكنيسة أثرية قديمة، كذلك السد الروماني المحاذي لقصر برقع والذي يعرف الآن بسد برقع والذي ما زال يستخدم من قبل مربيّ الماشية.

وفي فترة الاستعمار البريطاني أطلق على المنطقة اسم H4 (حيفا 4) لكونها كانت المحطة رقم 4 لطريق أنابيب النفط الممتدة من كركوك في العراق إلى حيفا في فلسطين، كامتداد لخط النفط الناقل بين العراق وفلسطين، وأصبحت المنطقة تعرف بين الناس باسم الأجفور وبقيت هكذا حتى عام 1985 حيث أصبح اسمها الرويشد نسبةً لاسم وادي محاذي لها، بينما كانت منطقة الدراسة تعرف في تلك الأثناء باسم الشركة حيث كانت المنطقة مقر لشركة مقاولات تعمل على تعبيد الطريق القديم الواصل بين منطقة الصفاوي والحدود العراقية، وعلى أثر هذه الشركة بدأت المجموعة القرابية المدروسة والتي تعرف باسم عشيرة الغياث بالتجمع في المنطقة على شكل عائلات ممتدة، والاستقرار فيها وبناء بيوت الطين منذ بداية الثمانينات – كما سيتضح في الفصل التالي -، وفي نهاية الثمانينات تم إدخال منطقة الدراسة رسميًا ضمن المناطق الإدارية لمنطقة الرويشد، وسميت باسم منشية الغياث الذي يعكس اسم مؤسسها، وترافق مع ذلك توجهات حكومية لتعزيز استقرار المجموعة القرابية في منطقة الدراسة وتوفير البنية التحتية اللازمة للاستقرار.

لقد لعب العامل الاقتصادي والجغرافي الدور الأبرز في تحديد معالم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الرويشد منذ الثمانينات حتى الآن، فموقع المنطقة الإستراتيجي كمعبر بين الاردن وكل من سوريا والعراق والسعودية ساهم في الإزدهار الاقتصادي للمنطقة الذي استمر إلى بداية النصف الثاني من التسعينات، حيث كانت الأوضاع الاقتصادية لسكان المنطقة جيدة، وتمتعت أغلب الأسر بدخول عالية جدًا وصل دخل العديد من الأسر خصوصًا خلال عام 1997م إلى ما يقارب 5 آلاف دينار شهريًا، ومثلت هذه الأوضاع طفرة بالنسبة لسكان المنطقة، الأمر الذي لفت انتباه الكثير من سكان المناطق المجاورة من داخل المحافظة وخارجها، وأصبحت

المنطقة منطقة جاذبة للسكان ومنطقة تجارة حره خصوصًا في تجارة الأغنام، هذا إلى جانب توفر الأراضي الرعوية الواسعة التي مثلت عملية استقطاب لمربي الماشية.

إن هذه الطفرة في الأوضاع الاقتصادية لسكان المنطقة كما أظهرت الدراسة الميدانية لم تنعكس ايجابيًا على الجوانب الاجتماعية التقليدية الأخرى -كما سيتضح في الفصول الاحقة -، بل عملت على ترسيخ بعض المفاهيم الاجتماعية التقليدية مثل شكل بناء الأسرة، وتدني نسبة التعليم والتدريب المهني، والعزلة الاجتماعية وضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ترسيخ بعض المفاهيم التقليدية المتعلقة بالعادات والتقاليد، وظهور بعض الظواهر المتعلقة بالتدخين والغنى الفاحش والإنفاق من دون وعي أو تفكير وبطرق لا تعود بالفائدة. غير أن فترة الازدهار الاقتصادي والغنى الذي عاشه سكان المنطقة لم تدم طويلاً، ومثلت السنوات التي تلت عام 1997م من تشديد الرقابة على الحدود وتوالي سنوات الجفاف التي استمرت إلى أكثر من 7 سنوات، التحول التدريجي في الأوضاع الاقتصادية لسكان المنطقة من الغنى وتلاشي ظاهرة البطالة بين سكان المنطقة، إلى دخول المنطقة ضمن جيوب الفقر واحتلالها المرتبة الأولى على مستوى الأردن بنسبة الفقر التي وصلت خلال عام 2005م إلى ما نسبته 73.6% (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2005)، الأمر الذي ترافق مع ارتفاع معدلات البطالة بين سكان المنطقة إلى أن وصل إلى ما نسبته 60% من حجم قوة العمل في لواء الرويشد (دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق)، وبالتالي أصبح اعتماد المواطنين بالدرجة الأولى على رواتب صندوق المعونة الوطنية والمعونات المقدمة من الديوان الملكي، فضلاً عن الهجرة العكسية الملفتة للنظر خاصةً أثناء عطلة المدارس من أجل البحث عن فرصة عمل في المناطق الغربية من البادية الشمالية ومدينة المفرق.

أما بالنسبة للعوامل التي عملت على التغيير في الأوضاع الاقتصادية للأسر عما كان سائدًا قبل عام 1997م، فإنّ أول نقطة تكمن بما قامت به الدولة من مراقبة الحدود بين الأردن من جهة والعراق والسعودية وسوريا حيث تم تغير مهمة مراقبة الحدود من قوات البادية الى الجيش العربي الاردني الذي تسبب في عدم قدرة السكان على مواصلة أعمالهم التي كانت في أغلبها بطرق غير مشروعة، وأدى ذالك إلى انقطاع أرباب الأسر والشباب عن مواصلة أعمالهم بالتجارة والتهريب، وبدأت الأسر بإنفاق ما لديها من أموال وبدأت حالات الفقر تظهر أولا بأول، وبقيت الأسر في حالة انتظار لإعادة فتح الحدود، وتكررت هذه الحالة في السابق بعد حرب الخليج حيث تم إغلاق معبر الدميثة التجاري باتجاه السعودية، لكن السكان لم يتأثروا كثيرًا كون الخط التجاري باتجاه العراق هو أكثر الاتجاهات التجارية ربحًا، لكن بعد تشديد الرقابة على الحدود والمعابر التجارية باتجاه العراق بدأت عملية هجرة السكان من المنطقة وازدادت بشكل أكبر بعد حرب العراق إلى أن هاجر المنطقة أكثر من ثلثي سكانها بسبب الفقر وعدم وجود فرص للعمل في المنطقة، وبقي سكان المنطقة يعيشون حالة بين الهجرة والانتظار لتتحسن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة مما أدى إلى إنفاق السكان كل ما لديهم من أموال. وقد ترافق مع إغلاق الحدود وتوقف الحركة التجارية تعرض المنطقة إلى سنوات جفاف متتالية تراجعت فيها إنتاجية المراعي في منطقة الحماد، الأمر الذي أثر وبشكل كبير على مربي الماشية الذين أصبحوا يعتمدون وبشكل أساسي على الأعلاف التي بدأت مؤشراتها في الارتفاع تزامنًا مع سنوات الجفاف، وقد أدى ذلك إلى تناقص أعداد المواشي لدى السكان وبشكل كبير، فمنهم من نفذت من عنده، ومنهم من تحول من الاعتماد على المواشي في التجارة إلى الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات الغذائية لأسرهم، بما يعرف عندهم باسم "المنوحة". وقد تناقصت أعداد المواشي وتلاشت لدى بعض السكان؛ لأنه

وباعتماد مربي الماشية على الأعلاف لتغذية مواشيهم، فقد كان يستوجب مثلا لتأمين الأعلاف لخمسين رأس كحد أدنى بيع خمسة رؤوس، ويرتفع العدد بارتفاع عدد المواشي من أجل الحصول على السلعة النقدية لشراء الأعلاف، الأمر الذي وبشكل سلبي على الإنتاج، وباستمرار هذه العملية تناقصت أعداد المواشي وبشكل كبير جدًا في المنطقة، مما هدد من تلاشيها فضلا عن تلاشيها عند بعض السكان.

وفي الوقت الحالي، فإن الأوضاع الاقتصادية لسكان المنطقة بشكل عام سيء، فكما تبين للدراسة من خلال بعض التقارير الرسمية أن متوسط الدخل الشهري لسكان منطقة لواء الرويشد يتراوح بين (80 -145) دينار للأسرة الواحدة، وهذا الدخل متدنٍّ جدًا مقارنة مع متوسط حجم الأسرة الذي يتراوح بين (9 -10) أفراد للأسرة الواحدة (متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق)، وتتدنى هذه النسب في مجتمع الدراسة إلى ما دون ذلك كما سيتضح في فصل لاحق. ومع ارتفاع التكاليف المعيشية وأسعار السلع الاستهلاكية في المنطقة؛ بسبب بعدها عن مركز المحافظة، فإن هذا الدخل لا يكفي لشراء الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية، ولذلك تلجأ العديد من الأسر إلى الاستدانة لسدّ احتياجاتها الغذائية، لذلك نرى ان 70% من سكان لواء الرويشد بشكل عام يعتمد على صندوق المعونة الوطنية.

ومن جهة أخرى وبالنظر إلى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الرويشد، فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن العامل الاقتصادي كان له الدور الأساسي في استقرار السكان في المنطقة الذي بدأ منذ الستينات حتى نهاية الثمانينات، وتقسيم المنطقة إلى مجتمعين مختلفين من حيث النشاط الاقتصادي وتنوع التركيبة السكانية ومعدلات النسبة السكانية وأماكن السكن كما يلي:

1. التركيبة السكانية:

لقد كان للنشاط التجاري الذي تميزت به منطقة الرويشد قديمًا الدور الأساسي في استقطاب أعداد كبيرة من السكان من مختلف المنابت، مما أثرى ذلك التراث والحياة والتنوع الاجتماعي في المنطقة، وتنوعت بالتالي التركيبة السكانية التي انقسمت إلى قسمين رئيسيين؛ القسم الأول: العشائر البدوية وهي عشائر الغياث وبني خالد والنعيم وأهل الجبل(الشرفات، العظمات، المساعيد) والرولة والبندان، أما القسم الثاني، فيتضمن العائلات التي تجمعت من مختلف مناطق المملكة ويعرفون باسم الفلاحين الحضر الذين قدموا من معان والرمثا واربد وبئر السبع، بالإضافة إلى عائلات من أصول يمنية وكردية (متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق).

2. أماكن السكن:

أثناء فترة الازدهار الاقتصادي الذي شهدتها المنطقة وقبل بدء عملية الهجرة، كان سكان المنطقة يتوزعون في ثمانية تجمعات سكنية على شكل قرى خارج منطقة الرويشد كما يتضح في الخارطة رقم (3)، بحيث يتوزع السكان من العشائر البدوية في هذه التجمعات واتخذت كل عشيرة منطقة لها، وشكلت هذه العشائر ما نسبته 95% من العائلات البدوية التي تسكن خارج منطقة الرويشد، بينما شكلت العائلات القادمة من خارج المنطقة ما نسبته 98% من سكان منطقة الرويشد، أما في الوقت الحالي، فإن ثلاثة تجمعات سكنية قد تم هجرتها بالكامل وأربعة تجمعات لم يبقَ فيها سوى أعداد قليلة، ويتمركز معظم السكان الآن في منطقة الرويشد ومنطقة الدراسة.

خارطة تبين التوزيع العشائري في لواء الرويشد



خارطة رقم (3)

بالإضافة إلى هذه التجمعات يوجد البدو الرحل الذين يتنقلون في أرجاء المنطقة مع مواشيهم بحثًا عن المراعي والمياه ولا يوجد تجمع كبير لهم بل يتنقلون بشكل فردي أو بمجموعات صغيرة ويتمركز معظمهم في مناطق الوساد وبرقع وعنقاء والدميثة وأم طرفة، وتقدر أعدادهم حسب التقارير الإحصائية السابقة ما بين (4-5)آلاف نسمة (وحدة التنمية المحلية في بلدية الرويشد، مرجع سابق).

3. الخصائص السكانية:

كما أشرنا سابقًا، فإن المنطقة كانت تشهد حركة استقطاب للسكان من مختلف المناطق ووصل عدد سكان لواء الرويشد خلال عامي 1996و1997 إلى 21 ألف نسمة، لكن في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثانية بدأت عملية الهجرة السكانية إلى مناطق من داخل وخارج المحافظة نتيجةً لتراجع الحركة التجارية في المنطقة وتوالي مواسم الجفاف إلى أن وصل عدد سكان لواء الرويشد حسب آخر التقارير الإحصائيات في مطلع عام 2011 إلى ما يقارب5،311 آلاف نسمة، إذ تناقص عدد السكان تدريجيًا خلال السنوات 12 الأخيرة، وحسب الإحصائيات السابقة فلقد تناقص عدد السكان إلى ما يقارب 16ألف نسمة في عام 2003 و7 آلاف نسمة في عام 2008، وحسب آخر الإحصائيات المقدمة من الدوائر المعنية فإن أغلب السكان الآن يتواجدون في منطقة الرويشد التي تضم 71.6% من السكان ويبلغ عددهم 4،157 آلاف نسمة و23.2% من السكان في منطقة الدراسة ويبلغ عددهم 1351 نسمة حسب إحصائية الدراسة الميدانية. أما باقي سكان المنطقة واللذين يشكلون ما نسبته 5% من السكان ويبلغ عددهم 292 نسمة يتوزعون في التجمعات الصغيرة حول منطقة الرويشد. بينما يبلغ عدد الأسر المسجلة في المنطقة 1505 أسرة في حين أن عدد الأسر المقيمة فعليًا 600 أسرة فقط (متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق).

4. النشاط الاقتصادي:

انقسم النشاط الاقتصادي في المنطقة إلى قسمين: القسم الأول وهو قطاع الخدمات والتجارة وتقوم به العائلات التي جاءت من خارج المنطقة، أما القسم الثاني فهو النشاط الذي كانت تقوم به العائلات من العشائر البدوية وهو أيضاً مقسّم إلى قسمين:

- البحارة: وهم الفئة القائمة على نقل وتهريب البضائع بمختلف أنواعها.

- الغنامة: وهم الفئة القائمة على تجارة وتربية الماشية.

إن الطابع الانقسامي من حيث النشاط الاقتصادي ما زال موجودًا، لكن أفرز في الوقت الحالي تفاوت في المستويات الاقتصادية بين العائلات القائمة على قطاع الخدمات وباقي العائلات في المنطقة، خصوصًا العائلات التي كانت تعتمد في معيشتها على النشاط الاقتصادي القائم على البحارة، ونتيجةً لتراجع النشاط التجاري في المنطقة تحول المجتمع من الاعتماد على الأنشطة السابقة كمصادر معيشية إلى الاعتماد على المعونة الوطنية كالمصدر الأول والأساسي لأغلب السكان، والعمل في المؤسسات الحكومية والعسكرية وتربية الماشية كمصدر ثانٍ.

بعد دراسة المظاهر الإيكولوجية لمجتمع الدراسة من حيث الموقع والصفة الخاصة التي تركتها هذه المظاهر على السكان، يتضح أن النمط الاجتماعي السائد في المنطقة يتميز بأنه مكون من جماعات بدوية بأسلوب حياة اجتماعية منغلقة ومنعزلة، وأنشطة اقتصادية قائمة على تربية الماشية، والتي اقتضت على هذه الجماعات بالحركة الدائمة بحثا عن المراعي وتبادل الإنتاج، وعيشها في أقاليم غير منتجة ذات مناخ قاسي. لكن موقع المنطقة المميز الذي أعطاها مرحلة ازدهار اقتصادي في السابق قد عمل على تراجع تأثير البيئة على حياة الجماعات البدوية بظهور أنماط إنتاجية جديدة تتعايش مع النمط الاقتصادي السائد للجماعات البدوية، كذلك عمل على استقرار هذه الجماعات وتقسيم المنطقة لسكن وتنوع التركيبة السكانية، وظهور أنماط ثقافية جديدة خصوصا الثقافة المادية نتيجة الاحتكاك الثقافي. وقد اتضح أيضا أثر العوامل البيئية على سكان المنطقة كحالات الجفاف التي أدت إلى نتائج اقتصادية وخيمة على المنطقة وخصوصا

علـى مربـي الماشية، وظهور بعض الظـواهر الاجتماعيـة المرتبطـة بهـا كـالهجرة وارتفـاع معدلات الفقر والبطالة.

وعليه، فقد استطاعت الدراسة بذلك اعطـاء الصـورة الايكولوجيـة والتاريخيـة التـي عاشت وترعرعت عليها انساق البنـاء الاجتمـاعي لمجتمـع الدراسـة، والتـي ستتطرق لهـا الدراسـة بالوصـف والتحليل في الفصول التالية.

الفصل الثاني:

النسق القرابي – العشائري

لقد حظي النسق القرابي باهتمام بالغ في الدراسات الأنثروبولوجية التي تعنى بدراسة المجتمعات التقليدية بشكل أساسي، وذلك لما تؤديه من دور أساسي في البناء الاجتماعي للمجتمع من حيث نظام الانحدار والزواج والسكن وتنظيم العلاقات الاجتماعية القائمة على الحقوق والواجبات المتبادلة بين أفراد المجتمع. وتقوم القرابة على روابط الدم أو المصاهرة وتعرف بالروابط الاجتماعية القائمة على العلاقات البيولوجية، وبالتالي، فان النسق القرابي يشمل على نظام النسب والانحدار والعائلة والزواج، ولا يمكن فهم هذه النظم إلا من خلال دراسة سلوك الأقارب والأصهار اتجاه بعضهم، والشؤون الاقتصادية ومناسبات الحياة الاجتماعية (ابو زيد، مرجع سابق). وعليه، سوف يبحث هذا الفصل من خلال ثلاثة بنود رئيسية نظام القرابة والزواج، وطبيعة العلاقات القرابية والاجتماعية السائدة في مجتمع الدراسة.

أولا: النظام القرابي:

أظهرت الدراسة الميدانية في قرية منشية الغياث أن البناء الاجتماعي يتميز بأنه مكون من نسق قرابي عشائري من أصول بدوية رعوية، مضى على بداية استقرارها في المنطقة أقل من ثلاثة عقود، وأظهرت الدراسة أن المجموعة القرابية التي استقرت في المنطقة هي مجموعة قرابية تنحدر من عشيرة الغياث، وتنتمي إلى فخذ مشترك يعرف باسم الكلابنة، والذي ينقسم بدوره إلى عدة أقسام

يرتبط أغلبها بعلاقات قرابة دموية حقيقية منحدرة من أصول واحدة من خط الذكور، ومن جد مؤسس للعائلة القرابية.

ونظراً لعدم وجود أي مرجع تاريخي يتعلق بالتاريخ الاجتماعي للمجموعة القرابية المدروسة خصوصًا في الأردن، سوى ما ورد ذكره حول تاريخ هذه العشيرة مع الأتراك والفرنسيين والمناطق التي استوطنوها في سوريا في كتاب عشائر الشام، فقد اعتمدت الدراسة على ما أفاد به المؤسسون للقرية بالدرجة الأولى، وما ورد ذكره في كتاب عشائر الشام، في تحقيق التاريخ الاجتماعي للمجتمع، ومعرفة البناء الانقسامي للمجموعة القرابية المستقرة والمؤسسة لقرية منشية الغياث. ولكون المجموعة القرابية المدروسة تنتمي إلى فخذ مشترك من داخل عشيرة الغياث، سوف تبحث الدراسة في البناء الانقسامي والتاريخ الاجتماعي لعشيرة الغياث بشكل عام، والمجموعة القرابية المدروسة بشكل خاص.

1. التاريخ الاجتماعي لمجتمع الدراسة:

تبين من الدراسة أن عشيرة الغياث تعود في نسبها إلى قبيلة شمر في منطقة حائل في السعودية، التي انشقت عنها قبل قرنين من الزمن وهاجرت إلى العراق ثم إلى سوريا، والاستقرار في منطقتي الرحبة والصفا في الجهة الشمالية لجبل الدروز وتشكيل وحدتها القرابية. وفي المرحلة الأولى من تاريخ هذه العشيرة لم يكن استقرارها ثابتًا، بل كان على شكل تنقل جماعي موسمي بين منطقتي الرحبة (التي تتميز بسهولها الخضراء وتربتها الخصبة ووفرة المياه)، ومنطقة الصفا (التي تتميز بأنها حرة شديدة الوعورة كثيفة الحجارة) والمناطق التي تقع حول جبل الدروز، بحيث تمتد المنطقة التي استوطنتها عشيرة الغياث في سوريا من منطقة حرة الصفا على الجزء الشمالي من جبل الدروز إلى منطقة الجويف من جهة، وإلى منطقة الداكورة على الحدود الأردنية من جهة

أخرى، وكانوا في بداية فصل الربيع يتجهون شمالاً نحو منطقة ديرة التلول قاصدين تل الداكورة وجبل سيس، لالتهام المراعي قبل وصول قبائل عنزة من نجد والأردن وفي أواخر الربيع يعودون إلى منطقة الرحبة ويبقون فيها، وكانوا يتقاسمون الماء قسمة صارمة، ويعنى رؤساؤهم بعدم استعمال البرك إلا حينما تجف الغدران والمراعي ويؤخرون بعض البرك لآخر الموسم، وفي مواسم الصيف يقيمون في منطقة الصفا وحول قرية طربة، حيث يجدون المراعي بين أحجارها وأوعارها، وترتبط إقامتهم في منطقة الصفا بوجود المراعي والماء. وتبين من الدراسة أن النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة من تاريخ هذه العشيرة لم يكن قائما فقط على الماشية بل كان يقوم أيضا على الزراعة؛ إذ إنه في بداية مواسم الشتاء تنزل العائلات من الجهة الشرقية لجبل الدروز، باتجاه السهول في منطقة الرحبة لزراعة المحاصيل العلفية من القمح والشعير (زكريا،1983)، وفي وصف أهالي مجتمع الدراسة لموطنهم الأصلي في منطقة الرحبة" أن الأغنام والجمال لا تستطيع أن تمشي فيها بسبب تربتها العميقة، كذلك الرجل وهو فوق الفرس يستطيع أن يمسك سنابل القمح العالية"[1]، وما زال إلى الآن قسم من هذه العشيرة في تلك المنطقة.

وتبين من الدراسة الميدانية أنه في المرحلة الأولى من استقرار عشيرة الغياث، وتشكيل وحدتها القرابية في سوريا، كانت في أربعة أقسام: الكلابنة لعائد الطالب، والعتقة لعلي العشبان، والهريرة لحميدان الأقرع، والحواش لعطيوات الحواش (زكريا،مرجع سابق)، كما تبين أن منصب الشيخ في طول التاريخ الاجتماعي لهذه العشيرة لم ينحصر في عائلة واحدة وينتقل بالتوارث، كما هو متعارف عليه عند القبائل والعشائر البدوية الأخرى، بل كان متنقلاً بين الأقسام السابقة، لكن في الأقسام انحصر منصب الشيخ في عائلات معينة وأنتقل بالتوارث، حيث انحصر المنصب لقسم السوينة في الكلابنة، والعشبان في العتقة، والأقرع في الهريرة، وكان يرأس جميع هذه الأقسام

شيخ واحد، وكان أول من استلم منصب الشيخ في المرحلة الأولى من تشكيل عشيرة الغياث من الكلابنة، ثم انتقلت إلى الحواش، ثم إلى الهريرة. وتبين من الدراسة الميدانية كذلك أن آخر منصب لشيخ عشيرة الغياث قبل تشتت العشيرة كان لرجل يدعى محمد الأقرع، الذي تم قتله في عام 1930 م، وبعد ذلك لم يتم الاتفاق على شيخ لعشيرة الغياث الأمر الذي عمل على انفراد كل قسم بنفسه بدون رئيس عام لعشيرة الغياث(زكريا،مرجع سابق)، وعليه، فقد تشتت العائلات من حيث التنقل بشكل جماعي، وأصبحت العائلات تتنقل على شكل مجموعات صغيرة انتشرت في مناطق مختلفة من البادية الأردنية والسورية، مع بقاء منطقتي الرحبة والصفا كمقر أساسي لها يخرجون منه لرعي ويعودون إليه، إلا أنّه وبسبب إغلاق الحدود بين الأردن وسوريا تشتتت عشيرة الغياث بين الأردن وسوريا، وكان القسم الأكبر منهم منتشر في البادية الأردنية، ليبدأ بعد بذلك تاريخ عشيرة الغياث في الأردن واستقرار المجموعة القرابية في منطقة الدراسة.

أ - **تاريخ استقرار المجموعات القرابية في منطقة الدراسة:**

تبين من الدراسة الميدانية أن عائلات مجتمع الدراسة في ستينات وسبعينات القرن الماضي كانت تنتشر في منطقة الحماد ومنطقة الريشة التي تقع على الجهة الشمالية الشرقية لمنطقة الرويشد، بالإضافة إلى المناطق القريبة من منطقة الفيضة شمال منطقة الرويشد، والتي كانت تمثل مركز النشاط التجاري لمنطقة البادية العربية عمومًا. وكانت هذه المنطقة مملوكة ومحتكرة من قبل شيوخ عشيرة الشعلان قبل ذهابهم إلى السعودية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، بحيث كان شيوخ عشيرة الشعلان نوري، وأنور، ولورنس، وباقي أفراد عشيرتهم هم القائمين على النشاط التجاري والمحتكرين لسوق وأصحاب رأس المال، بالإضافة إلى ملكية الأرض التي امتلكوها بإرادة ملكية وتحديدًا من منطقة البستانة إلى منطقة دحيلان ومن منطقة الضويعية

إلـى رجم رمـاح خلـف منطقـة الفيضـة. أمـا بالنسبة لعـائلات مجتمـع الدراسـة وبـاقي العـائلات فـي المنطقة فقد كانوا يأتون إلى منطقة الفيضة لتجارة الأغنام وتسويق منتجاتها من جهة، والعمل فـي المكاتـب التجاريـة وفـي نشـاط التهريـب والنقـل مـع الشـعلان مـن جهـة أخـرى، حيـث كانـت أبـرز نشاطات الشعلان التجارية تقوم على تهريب الأغنام التي يتم تجميعها من البادية الأردنية والسورية ونقلهـا إلـى السـعودية عبـر ممـر الأثنيـة الـذي أغلـق بعـد حـرب الخلـيج، بالإضـافة إلـى النشـاطات التجارية القائمة على البضائع المحظورة والسلع الاستهلاكية.

وكما تبين من الدراسة أن منطقة الدراسة كانت تعرف حتى نهاية الثمانينات باسم الشركة نسبةً لشركة "شاهين" للمقاولات التي عملت على تعبيد الطريق القديم الواصل بين منطقة الصفاوي والحدود العراقية، وكانت تتخذ من منطقة الدراسة كمقر لها، وبانتهاء الشركة من عملها قام الشيخ عنـاد الـهزاع - وهـو أول مـن جـاء إلـى المنطقـة - ومـن معـه بشـراء منـزل الشـركة، والبـدء بـدعوة عـائلات مجتمـع الدراسـة المنتشـرة فـي الباديـة الأردنيـة للاسـتقرار فـي المنطقـة، الـذي بـدأ منـذ عـام 1982م، واستمر حتى أعوام 1988، و1989، وأصبحت العـائلات تتوافـد إلـى المنطقة بأعداد كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وأفاد شهود عيان للدراسة أنه في عام 1982 ولمدة حول كامل(سنة كاملة) عند ذهابهم بمواشيهم لمنطقة الحماد ذهابًا وإيابًا مرورًا بمنطقة الدراسة، لم يكن في المنطقة سوى بيت الشيخ عناد المشيد بجانب منزل الشركة، بالإضافة إلى مكان الكسارة، وبرفقته أعداد قليلـة مـن الرجـال، وخـلال السـنتين التـاليتين أفـاد شـهود عيـان لدراسـة أنـه قـد وصـل عـدد البيـوت المشيدة في المنطقة إلى أكثر من خمسة عشر بيتًا من أفراد ومن عائلات. كما وتبين لدراسة أيضا أن عمليـة تجمـع عـائلات عشـيرة الغيـاث فـي المنطقـة، ارتكـزت أساسًـا علـى اسـتقرار الشـيخ عنـاد الهزاع ورفقته، ممن كانوا يعملون في السوق التجارية المملوكة لعشيرة الشعلان، ومن كانوا يعملون

في الشركة والكسارة آنذاك، وكان كل رجل يعمل على إحضار عائلته ودعوة أقاربه، وكل من أتى بعد ذلك كان يكرر العملية نفسها، إلى أن تجمعت عائلات عشيرة الغياث في منطقة الدراسة على شكل عائلات ومجموعات قرابية، وانتهت في نهاية الثمانينات باستقرار جميع عائلات عشيرة الغياث القاطنة حاليًا في منطقة الدراسة، والعائلات التي هاجرت المنطقة خلال العقد الأخير، وكما تبين للدراسة الميدانية من خلال رؤية أفراد مجتمع الدراسة، أن العائلات التي هاجرت المنطقة تشكل أكثر من ثلثي العائلات القاطنة حاليًا في المنطقة، الأمر الذي يمكن أن نلتمسه من خلال أعداد المنازل الكثيرة المهجورة تمامًا من سكانها خصوصًا في الجزء الجنوبي لمنطقة الدراسة.

في طور تجمع عائلات مجتمع الدراسة في المنطقة، فقد تبين من الدراسة أن الشيخ عناد الهزاع ومن معه بدأوا يحاولون السيطرة على المنطقة ومنافسة عشيرة الشعلان عليها، حيث حاولوا أن يسيطروا على مركز منطقة القاع التي يتوسطها وداي الشعلان، وتأسيس مركز لعشيرة الغياث في منطقة الريشة القريبة من المركز التجاري في منطقة الفيضة، وبدأوا بوضع الرايات لإثبات الملكية والسيطرة على الأراضي المملوكة من قبل عشيرة الشعلان، الأمر الذي أثار عشيرة الشعلان، وقام الشيخ نوري الشعلان باسترجاع الأراضي عن طريق الطلب بقوله لشيخ عناد الهزاع: " هذه أرضك ونحن نطلبها منك". بعد ذلك خرج شيوخ عشيرة الشعلان من المنطقة خلال السنوات الأولى من ثمانينات القرن الماضي وذهبوا إلى منطقة عرعر في السعودية، بناءً على طلب ملك السعودية زوج أخت الشيخ لورنس الشعلان، بالإضافة إلى أن هناك نسبة كبيرة من أفراد عشيرة الشعلان كانوا يعملون في الحرس الوطني السعودي، الأمر الذي سهل على الشيخ عناد ومن معه الكثير بعدم وجود منافسين بالمنطقة خصوصًا في منطقة الرويشد التي كانت ذات نسبة سكانية قليلة وبيوت طينية على جانبي الطريق إلى جانب المطاعم والكراجات. وتوارث أفراد

مجتمع الدراسة الأعمال التي كانت تقوم بها عشيرة الشعلان، وخاصة أعمال التهريب التي نشطت بشكل كبير عند أفراد مجتمع الدراسة إلى جانب تجارة وتهريب الأغنام، وتنوعت بذلك الأنماط الإنتاجية لمجتمع الدراسة، من الأنشطة الاقتصادية التقليدية القائمة على تربية الماشية، إلى نشاط اقتصادي مركب قائم على تربية الماشية وعلى أنشطة التجارة والنقل والتهريب، وتبين من الدراسة أنه لم يكن هناك عند أفراد مجتمع الدراسة أي اهتمام يذكر حول المحلات التجارية أو التسويق رغم امتلاكهم لرأس المال والمحرك الأساسي للسلع المحلية، وتركوا هذه الأعمال للأقليات من عائلات منطقة الرويشد. وسيكون للدراسة في فصل لاحق حديث عن الأنماط الإنتاجية التي كانت سائدة أبان الاستقرار وتطورها وتراجعها عبر مرحلتين، إلى أن أفرزت البناء الاقتصادي الحالي لمجتمع الدراسة.

بعد خروج عشيرة الشعلان من المنطقة في بداية الثمانينيات من القرن العشرين واستقرار عائلات عشيرة الغياث، وامتلاكها لرأس المال وتنوع أنشطتها التجارية، استطاعت عائلات عشيرة الغياث أن تتشكل كوحدة قرابية وسياسية مترابطة، لها أصولها وتاريخها وشيخها وبناؤها الانقسامي وكيانها الاجتماعي وإحدى عشائر البادية الشمالية الشرقية المعترف بها أمام الدولة وأمام جميع عشائر البادية الأخرى، بعد أن كانت تعيش سنوات طويلة من التشتت في البادية الأردنية دون الانتماء إلى أي نظام سياسي، ولا لأي سلطة سياسية تابعة للدولة، حيث كان نظامها السياسي والاقتصادي يقوم على أساس مجموعات قرابية ترتبط فيما بينها بروابط دموية يربطها جد مشترك، والتي كان لها الدور الأساسي في تجمع العائلات في منطقة الدراسة وتشكيل البناء الانقسامي الحالي، وتشكيل النظام السياسي برئاسة الشيخ عناد الهزاع، لتبدأ بعد ذلك مرحلة التغير في الأبنية الاجتماعية لمجتمع قرية منشية الغياث، إلى أن أفرزت البناء الاجتماعي القائم لمجتمع الدراسة.

ب - أسباب استقرار المجموعات القرابية في منطقة الدراسة:

أفادت معطيات الدراسة الميدانية أن الأسباب التي دفعت بعائلات مجتمع الدراسة إلى الاستقرار واختيار المنطقة للسكن، تنحصر فيما يلي:

- التجنيس:

تبين من الدراسة أن دافع الحصول على الجنسية الأردنية يعد من أبرز أسباب استقرار المجموعة القرابية في منطقة الدراسة. وقد تمت عملية تجنيس عائلات عشيرة الغياث على مرحلتين: المرحلة الأولى قبل عام 1986م: حيث تجنست العائلات التي استقرت في المنطقة قبل عام 1986م بأسماء عشائر أردنية أخرى خصوصًا عشائر أهل الجبل مثل المساعيد والشرفات، وذلك يعود لأسباب أنتخابية من بعض العشائر المتنفذة في البادية الشمالية. وتمت عملية التجنيس في هذه المرحلة، على النحو الآتي:

أن يشهد شيخ عشيرة معترف به أمام الدولة بأن فلان ابن فلان هو أحد أفراد العشيرة، وموجود في المنطقة منذ ولادته، وبهذا الشكل تجنست العائلات التي استقرت قبل عام 1986م، وأغلب هذه العائلات تحمل اسم عشيرة المساعيد.

أما المرحلة الثانية التي بدأت منذ عام 1986م: حيث إنه خلال هذا العام تم إدخال عشيرة الغياث بشكل رسمي من ضمن العشائر الأردنية، واعتبار عناد الهزاع شيخًا لعشيرة الغياث وعواد الهزاع مختارًا للعشيرة، وبذلك بدأ تجنيس عائلات عشيرة الغياث باسم الغياث، وتمت عملية التجنيس بالطريقة السابقة نفسها بشهادة الشيخ والمختار، وترافق مع إدخال عشيرة الغياث من ضمن العشائر الأردنية توافد أعداد كبيرة من عائلات عشيرة الغياث المنتشرة في البادية الأردنية والسورية إلى المنطقة خصوصًا خلال أعوام 1988و1989م. وتبين من الدراسة أنه في بداية

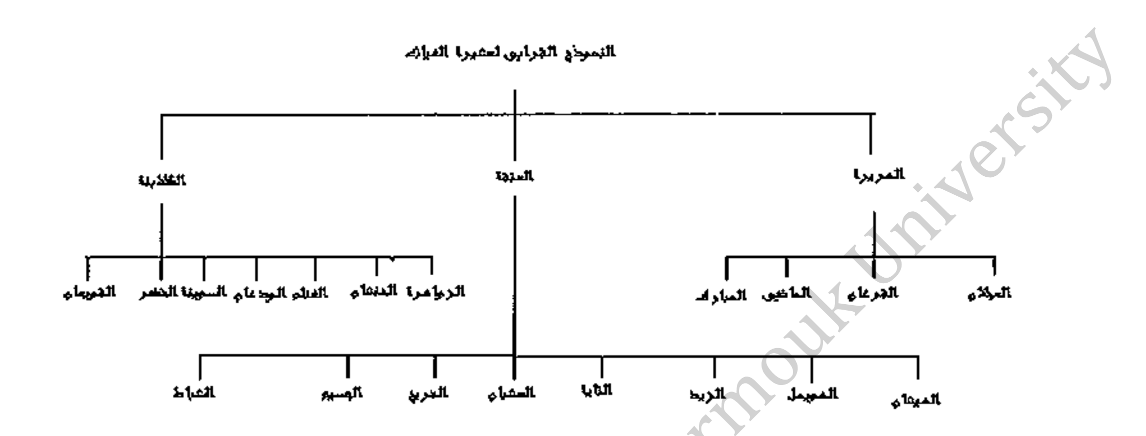
التسعينات عملت الدولة على تصعيب شروط تجنيس البدو الرحل، بحيث تم رفع رسوم التجنيس الذي بلغ 610 د، وتوفر بعض الأوراق من شهادة الميلاد وأوراق صحية وقضائية، الأمر الذي أدّى إلى بقاء بعض من عائلات وأفراد مجتمع الدراسة من دون أي جنسية.

- ملكية الارض: كانت عملية استملاك الأراضي ضمن نظام وضع اليد، واستملكت كل عائلة الأرض التي بنت منزلها عليها وما حولها وتراوحت ملكيات الأراضي في مجتمع الدراسة ما بين 1 -3 دونمات (سجلات بلدية الرويشد الجديدة،2011).
- موقع المنطقة المتوسط لثلاثة حدود، والنشاط التجاري التي تميزت به في ذلك الوقت، وسهولة الحصول على مهنة مربحة، بالإضافة إلى توفر الأراضي الرعوية الواسعة.
- كون عدد من أفراد مجتمع الدراسة كانوا يعملون كحراس في الشركة التي كانت تتخذ من منطقة الدراسة كمقر لها، بالإضافة إلى عمل بعضهم في الكسارة التي كانت تعمل بالقرب من المنطقة كحراس وعمال.

2. **البناء الانقسامي لمجتمع الدراسة:**

أظهرت الدراسة الميدانية أن النسق القرابي العشائري في مجتمع الدراسة يأخذ الشكل الهرمي الذي يبدأ من الوحدات البنائية الأساسية الصغرى المتمثلة بالعائلة بشكليها الممتد والنواة، إلى أن تصل إلى العشيرة التي تعتبر الوحدة البنائية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبرى لمجتمع الدراسة، حيث تشكل مجموعة العائلات ما يعرف في مجتمع الدراسة باسم القوم، ومجموعة الأقوام تشكل الفخذ المنحدرة منه مباشرة أو المنحدرة من الفروع الثانوية لهذه الأفخاذ، ومجموع الأفخاذ تشكل بالتالي عشيرة الغياث، وأظهرت الدراسة الميدانية أن القوم يتشكل في مجتمع الدراسة عند التقاء مجموعة العائلات عند الجد الأول، حيث تستطيع المجموعة القرابية الانقسام عن الفخذ أو

القوم الرئيسي تبعًا لخياراتها المتاحة، ويتم إعلان ذلك بإعلان المجموعة القرابية للفخذ الرئيسي أو الفرعي أو القوم المنشقة عنه "بأنكم لن تَدوا مدانا ولن تجلوا مجلانا"، لتخفيف من تبعات التزامهم بأي التزامات قرابية في قضايا النزاعات والجلو ودفع الدية، وذلك يعود لتكرار النزاعات التي تحدث وحدتها في مجتمع الدراسة. وبالنسبة للأقوام المنشقة عن الفخذ الرئيسي أو الفخذ الفرعي، ففي أغلبها أقوام قليلة العدد نسبيًا، منشقة عن الفخذ الرئيسي أو الفخذ الفرعي عند الجد الأول والثاني، بإعلانها مجموعة قرابية مستقلة لها سيادتها وكيانها الاجتماعي والسياسي. وعند تتبع الأصول والانحدارات القرابية لهذه الأقوام استطاعت الدراسة أن تحدد الأجداد والآباء لغاية الجد الأول والثاني الذي تفرع عنه الأقوام، من خلال تتبع الانحدار القرابي ل"ego"، وفي بعض الأقوام المنحدرة من فخذ فرعي يكون الفخذ الفرعي معلوم لكن بعد ذلك ووصولاً إلى الفخذ الرئيسي يستعصى معرفة أي تسلسل للآباء ضمن الانحدار القرابي ل "ego"، وذلك يعود -كما أظهرت الدراسة الميدانية - إلى أن المجموعات القرابية التي تشكل الأقوام ترتبط فيما بينها بروابط قرابية دموية حقيقية وأخرى بروابط قرابية عن طريق التحالف والتضامن القرابي، حيث تبين من الدراسة الميدانية أن عشيرة الغياث في الأردن تنقسم تقليديًا إلى ثلاث مجموعات رئيسية : الكلابنة، والعتقة، والهريرة، التي ترتبط ببعضها عن طريق نظام التضامن والتحالف القرابي، وليس ضمن نظام الانحدار القرابي الدموي، وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى عدة فروع منبثقة عنها. وسوف تتناول الدراسة فيما يلي المجموعات القرابية التي تشكل البناء الانقسامي لعشيرة الغياث بشكل عام، والمجموعة القرابية المؤسسة لقرية منشية الغياث بشكل خاص، وكما هو موضح في النموذج التالي رقم (1):



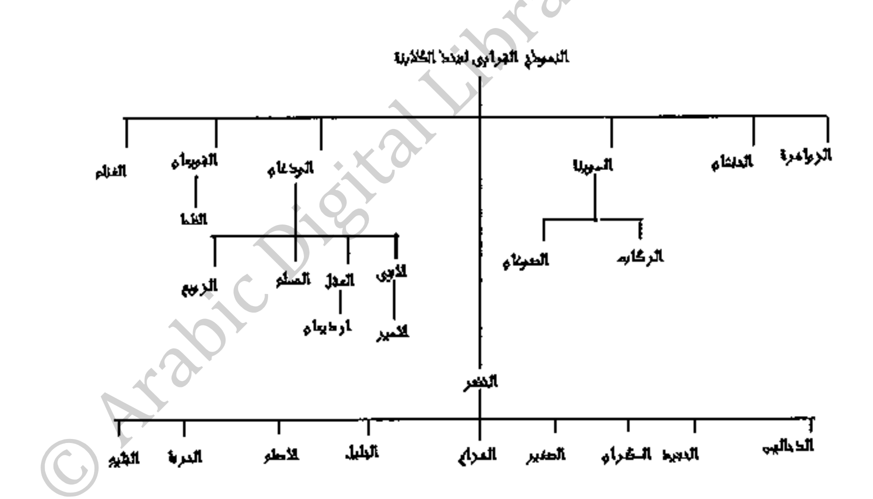
(نموذج رقم 1)

أ- الكلابنة: ويتألفون من: الخضر (ومنهم الهزاع والصغير والسكران والدحاليس والحفيد والحرفا والقليم والجليل والاصلم)، والودعان (ومنهم اللافي والعقل والمسلم والزويع)، والسوينة (ومنهم الصوعان و الركاب)، والقويعان، والغنام، والحنشان، والزواهرة. وشيخهم في سوريا حسين علي الطالب، أما شيخهم الحالي ومنذ استقرارهم في منطقة الدراسة هو عناد فهد الهزاع شيخ عشيرة الغياث.

ب- العتقة: ويتألفون من التايه أو التوايهه، العشبان، والزيد، والفريج، والهيشان، والهويمل، والجسيم، والشباط. وشيوخهم الحاليين هم عيد العشبان وسعود التايه وخلف العايد. وشيخهم في سوريا هو ادغيم العشبان.

ت- الهرير: ويتألفون من: القرعان والعجلان والماضي والمبارك، وكان شيخهم في سوريا محمد الأقرع الذي قتل في عام 1930م.

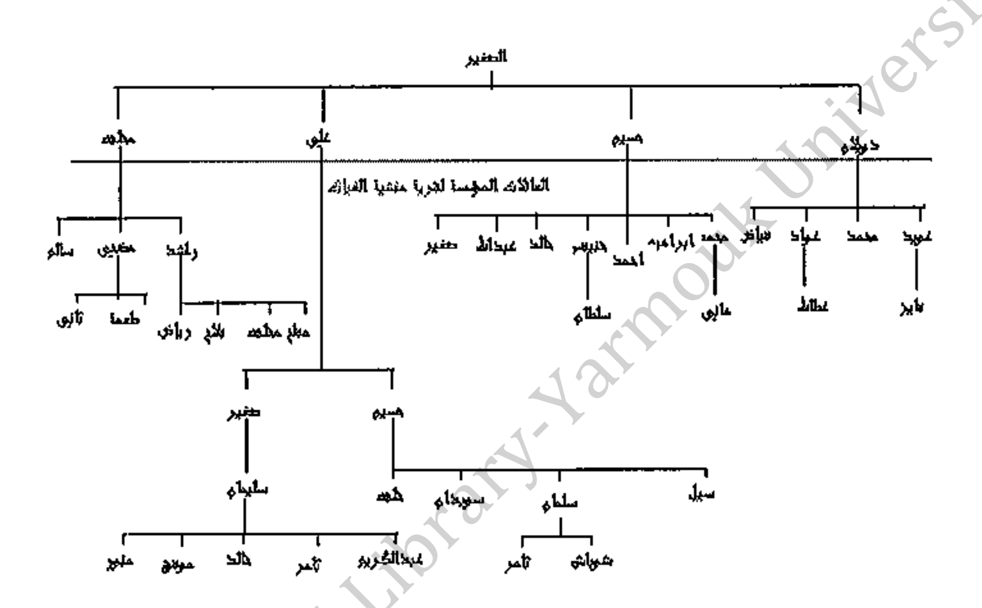
كما أظهرت الدراسة الميدانية أن البناء الانقسامي في مجتمع قرية منشية الغياث يتكون من أقسام فخذ الكلابنة الممثلين بالمجموعات القرابية من عائلات ممتدة وأسر نواة، تشترك كل مجموعة قرابية في نسب واحد يرجع جميع أفرادها في أصولهم إلى جد واحد مشترك، وتلتقي مع بعض المجموعات القرابية الأخرى عند الجد الثالث، وبعض المجموعات ترتبط بالمجموعات الأخرى عن طريق نظام التضامن والتحالف القرابي، وسوف تتناول الدراسة فيما يلي الانحدار السلالي لكل مجموعة قرابية ضمن النموذج التالي رقم (2) من حيث الوجود القرابي العشائري، ومستوى الاستقرار من عمر المجموعة القرابية:



(نموذج رقم 2)

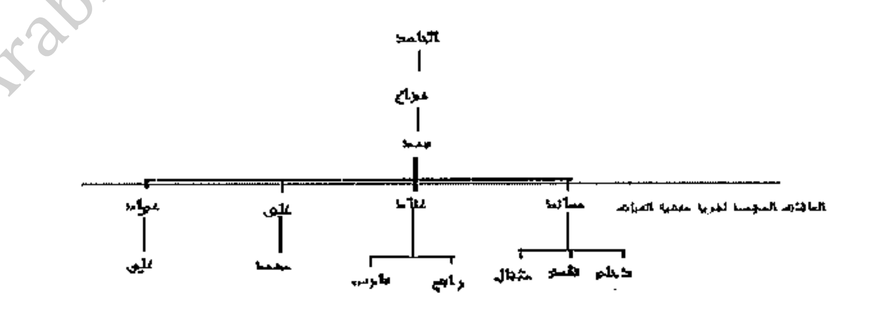
أ- المجموعات القرابية المنحدرة من الكلابنة عن طريق الخضر والقاطنة في قرية منشية الغياث:

- قوم الصغّير:



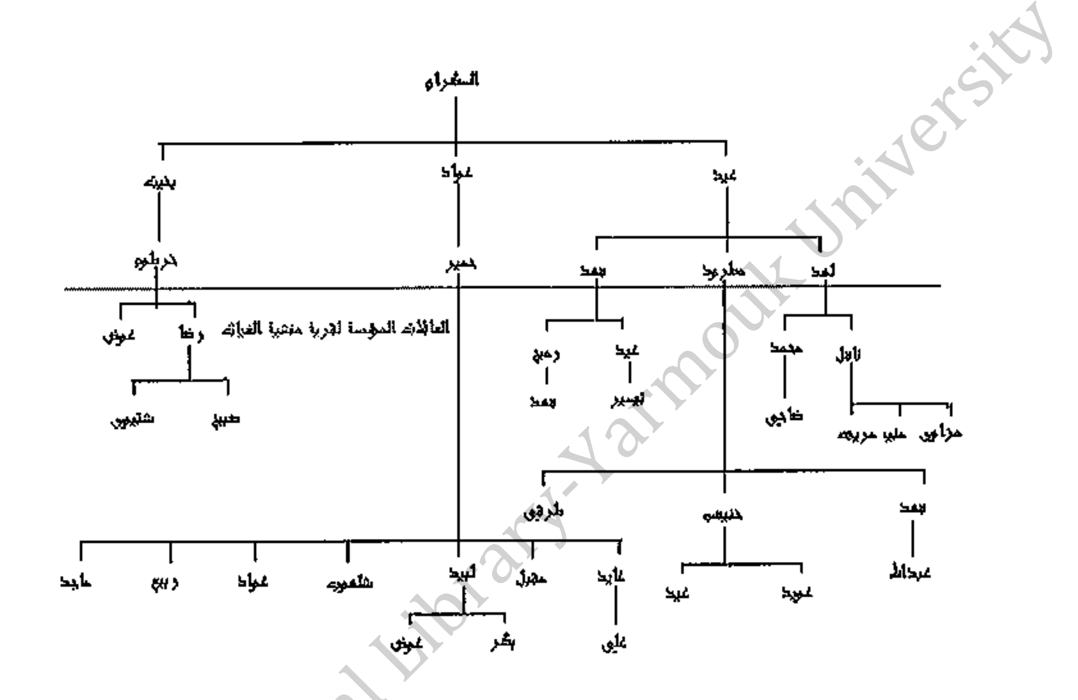
(نموذج رقم 3)

- قوم الهزاع:



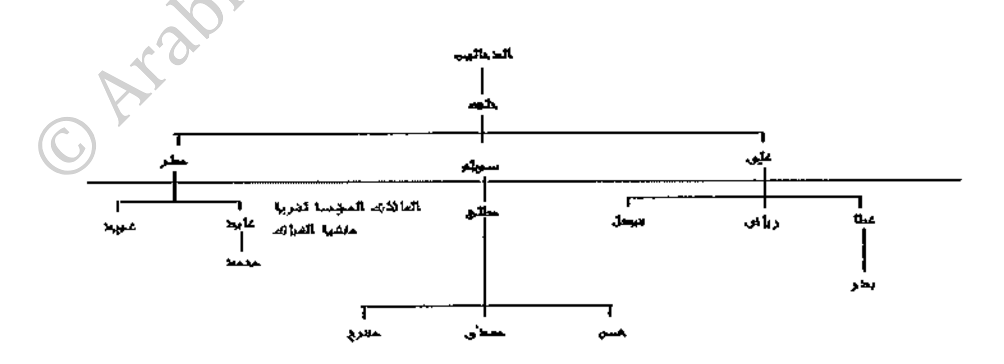
(نموذج رقم 4)

- قوم السكران:



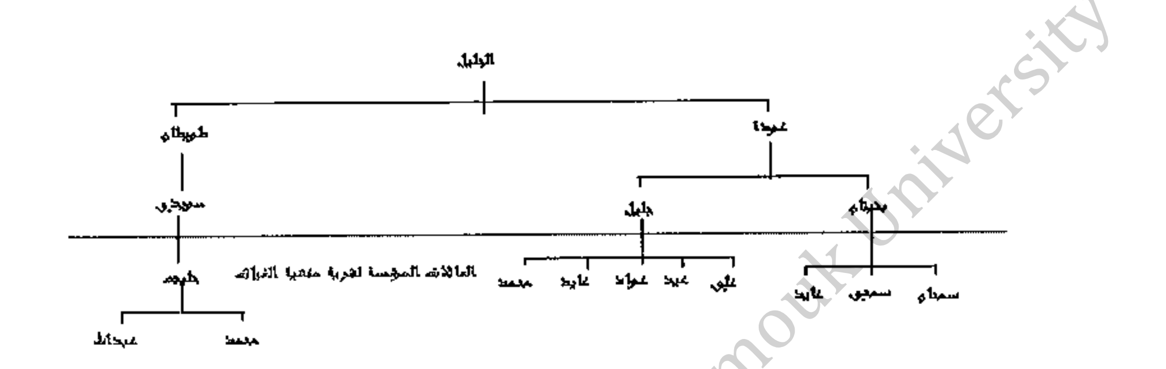
(نموذج رقم 5)

- قوم الدحاليس:



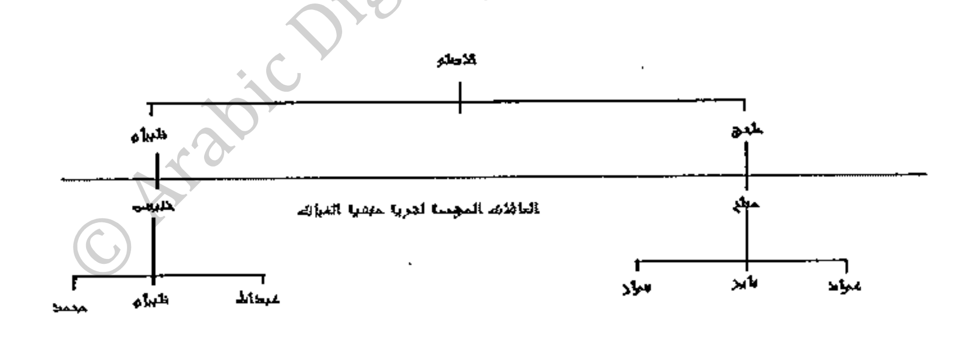
(نموذج رقم 6)

- قوم الجليل:



(نموذج رقم 7)

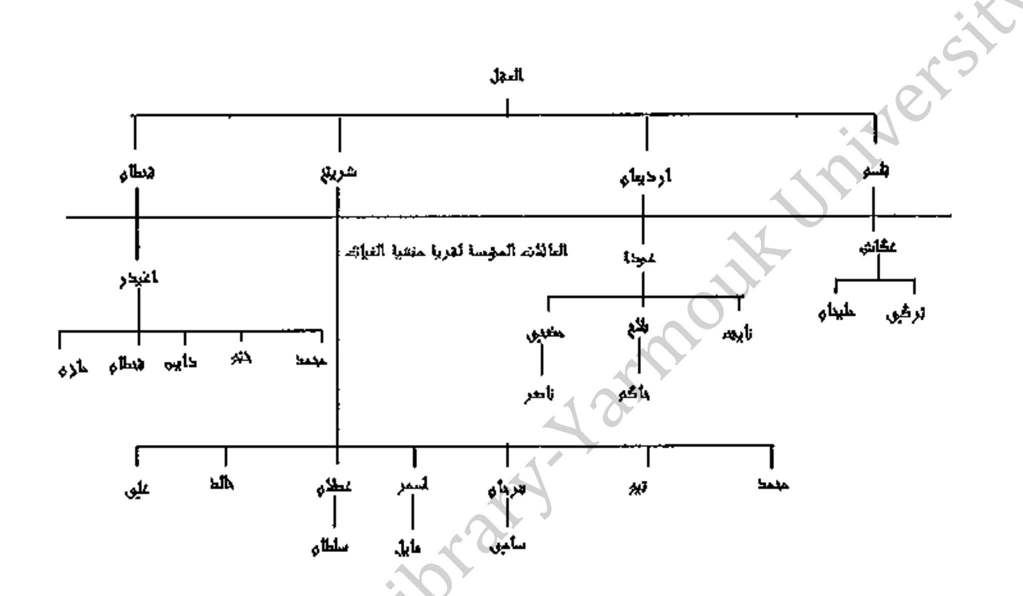
- قوم الاصلم:



(نموذج رقم 8)

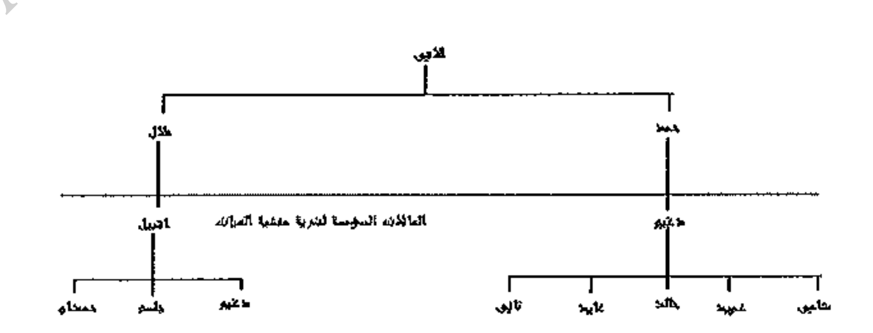
ب- المجموعات القرابية المنحدرة من الكلابنة عن طريق الودعان والقاطنة في قرية منشية الغياث:

- قوم العقل:



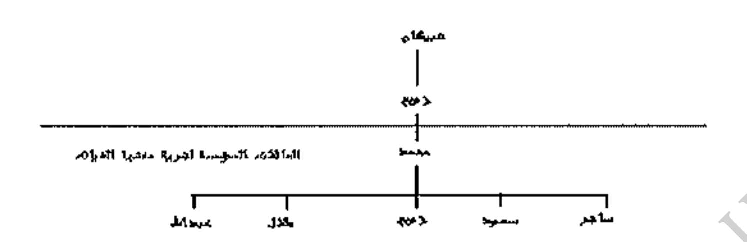
(نموذج رقم 9)

- قوم الافي:



(نموذج رقم 10)

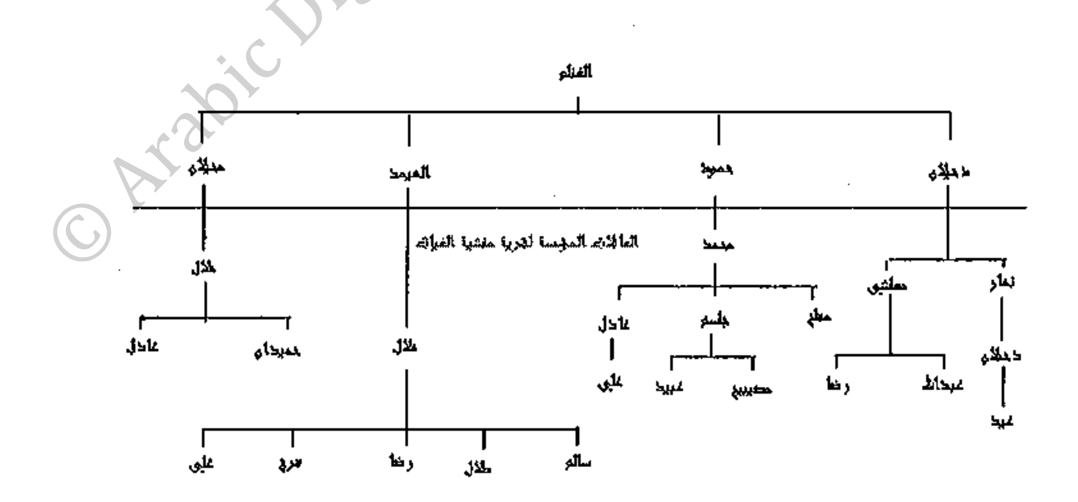
- قوم الزويع:



(نموذج رقم 11)

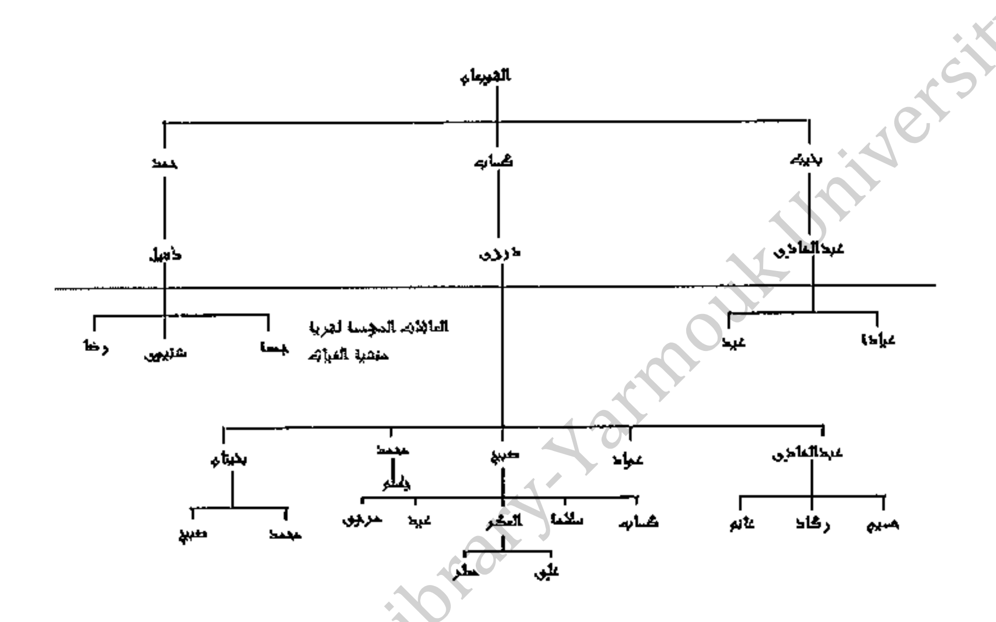
ت- المجموعات القرابية المنحدرة مباشرةً من الكلابنة والقاطنة في قرية منشية الغياث:

- قوم الغنام:



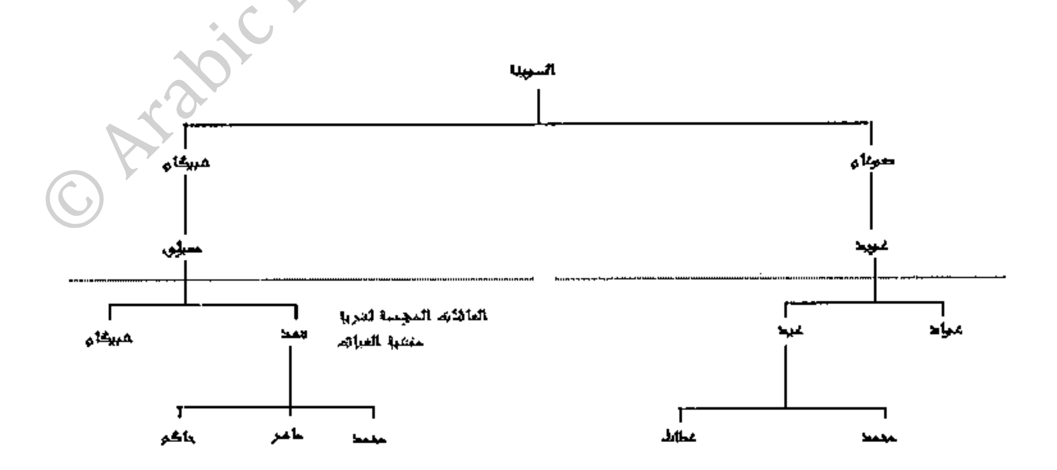
(نموذج رقم 12)

- قوم القويعان:



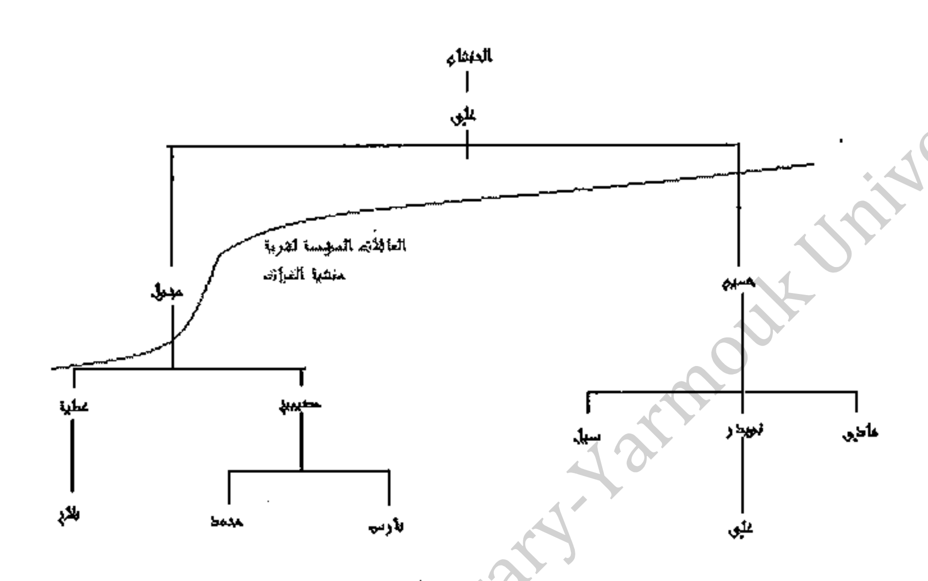
(نموذج رقم 13)

- قوم السوينة:



(نموذج رقم 14)

- قوم الحنشان:



(نموذج رقم 15)

إن النماذج القرابية المقدمة توضح الانحدار القرابي لكل مجموعة قرابية قاطنة في قرية منشية الغياث، وعند أي مستوى من عمر المجموعة القرابية تمت عملية الاستقرار. ومن الملاحظ أن كل مجموعة قرابية قد تجمعت في المنطقة على شكل عائلات تنتمي إلى أب وجد مشترك قررت الاستقرار في مكان معين في القرية، وتأسيس مجموعتها القرابية وبناء المساكن وبالتالي نشأة القرية. ويلاحظ أيضًا من خلال النماذج السابقة أن أعمار المجموعات القرابية (الأقوام) قد اختلفت في مستوى الأجيال التي استقرت وشاركت في تأسيس قرية منشية الغياث، حيث تم استقرار بعض المجموعات القرابية عند الجيل الثالث من أعمار هذه المجموعات، والتي تتمثل بالصغير والعقل واللافي والأصلم والغنام والزوبع وجزء من مجموعة الحنشان القرابية، بينما تم استقرار باقي المجموعات القرابية عند مستوى الجيل الرابع.

وأظهرت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعات قرابية ترتبط ببعض المجموعات الأخرى بروابط قرابية دموية حقيقية، خصوصًا المنحدرة من الأفخاذ الفرعية، تلتقي فيما بينها عند مستوى الجد الثاني أو الثالث، حيث يتضح من خلال النماذج السابقة أن أغلب المجموعات المنحدرة من الأفخاذ الفرعية "الخضر" و"السوينة " تلتقي فيما بينها عند مستوى الجد الثالث، وبعضها عند الجد الثاني، بينما تلتقي المجموعات القرابية المنحدرة من الفخذ الفرعي "الودعان" فيما بينها عند الجد الثاني، أما باقي الفروع المنحدرة من فخذ الكلابنة لم تتوصل الدراسة إلى ما إذا كان هناك روابط قرابية دموية حقيقية تجمعها بانحدار قرابي معلوم من خط الذكور، لكن الدراسة استطاعت الوصول إلى ارتباط بعض العائلات المتفرقة التي تنتمي إلى بعض الأفخاذ الفرعية وبعض المجموعات الأخرى بشكل تضامني، ترتبط فيما بينها بروابط دموية حقيقية، وتربطها علاقات تحالف مع المجموعات القرابية الأخرى، التي جمعتهم معها وحدة سياسية وإقليمية واحدة ساهمت في تأسيس قرية منشية الغياث، غير أن الأقسام الفرعية لفخذ الكلابنة سواء أكانت ترتبط فيما بينها بروابط دموية حقيقية أو على شكل التضامن والتحالف القرابي، فقد شكلت جميعها بالمجموعات القرابية المنحدرة منها البناء الانقسامي القائم في مجتمع الدراسة.

3. تقسيم المنطقة للسكن:

أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين تقسيم منطقة الدراسة إلى عدة أقسام ودرجة القرابة الدموية، حيث إنه منذ بداية استقرار المجموعة القرابية المدروسة في منطقة الدراسة انتشرت في المنطقة على شكل مجموعات قرابية ترتبط فيما بينها بروابط دموية حقيقية، مما أفرز بالتالي التقسيم الحالي لمنطقة الدراسة كما يلي:

بمجرد الوقوف على مقربة من القرية تستطيع مشاهدة المساحة الكبيرة التي تنتشر عليها المنازل لانبساط رقعة الأرض، كذلك ستجد أن القرية مقسومة إلى قسمين رئيسيين يفصلهما طريق بغداد الدولي: القسم الشمالي: وهو الأكثر اكتظاظا من حيث عدد المنازل، والقسم الجنوبي: الأكثر هجرة للسكان والذي ينقسم إلى جزأين شرقي وغربي، وتنتشر المنازل في كل من الجزأين على شكل مجموعات متناثرة ضمن أحياء، يفصل كل حي عن الحي الآخر مسافة طويلة ومتفاوتة في البعد، وداخل كل حي هناك تجمعات صغيرة تنفصل عن بعضها بمسافة تبلغ عدة أمتار، كذلك المنازل الموجودة داخل كل تجمع تنفصل عن بعضها بمسافات قصيرة ومتفاوتة. وأظهرت الدراسة الميدانية أن كل حي من الأحياء يسكنه مجموعة قرابية تنتشر في الحي على شكل تجمعات استنادًا على درجة القرابة الدموية، وفي كل الأحياء تظهر بيوت الشعر التي تمثل كبار كل مجموعة قرابية ووجهاءها. وفيما يلي تقسيم منطقة الدراسة بين المجموعات القرابية ووجهاء كل مجموعة:

أ- القسم الشمالي:

- الجزء الغربي يسكنه قوم الصغير، ووجيه هذه المجموعة يدعى خنيفس حسين الصغير.
- الجزء الشرقي يسكنه قوم الغنام، ووجيه هذه المجموعة يدعى عادل حمود الغنام.
- الجزء الأوسط يسكنه قوم الهزاع، ووجيه هذه المجموعة هو الشيخ عناد فهد الهزاع والمختار عواد فهد الهزاع، وإلى الجهة الغربية منهم تسكن مجموعة الزوبع القرابية ووجيه هذه المجموعة يدعى محمد الزوبع.
- الجزء الشمالي يسكنه قوم السكران، ووجيه هذه المجموعة يدعى لبيد حمير السكران.

- الجزء الواقع بين الجزء الأوسط والجزء الشمالي يسكنة قوم الأصلم، ووجيه هذه المجموعة يدعى خنيفس ضبيان الأصلم.

ب- القسم الجنوبي:

القسم الشرقي:

- الجزء الشرقي يسكنه قوم العقل، ووجيه هذه المجموعة يدعى عصلان شريتح العقل
- الجزء الغربي يسكنه قوم اللافي، ووجيه هذه المجموعة يدعى اقبيل هلال اللافي.
- الجزء الأوسط يسكنة قوم القويعان، ووجيه هذه العائلة يدعى عبدالهادي درزي القويعان.
- الجزء الجنوبي يسكنه قوم الحنشان، ووجيه هذه المجموعة يدعى مصيبيح مجول الحنشان.
- الجزء الواقع بين الجزء الأوسط والجزء الجنوبي يسكنه قوم الجليل، ووجيه هذه المجموعة يدعى خليف سويدي الجليل، وإلى الجهة الغربية منهم يسكن قوم السوينة، ووجيه هذه المجموعة يدعى عبيد عويد الصوعان.

القسم الغربي:

وهو القسم المعروف بحي أبو ميالة ويسكنه قوم الدحاليس، ووجيه هذه المجموعة يدعى عطا علي الدحاليس.

ثانيا: البناء الأسري لمجتمع الدراسة:

أظهرت الدراسة الميدانية أن الأسرة الممتدة هي أساس النسق القرابي لمجتمع قرية منشية الغياث التي تضم الآباء والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين وأبناء الأبناء الذين يشتركون في المسكن وتدبير الأمور المعيشية. وأظهرت الدراسة أيضًا أن مجتمع قرية منشية الغياث يتجه الآن نحو إنتاج أسر نووية مكونة من جيلين مستقلة في السكن والمصدر المعيشي، مما عمل ذلك على

تنوع أشكال الأسر في مجتمع قرية منشية الغياث مع سيادة شكل الأسر الممتدة، حيث بلغت نسبة الأسر الممتدة 58% من مجموع أسر مجتمع قرية منشية الغياث، بينما بلغت نسبة الأسر النووية 42% وكما هو موضح في الجدول التالي رقم (3):

عدد وشكل الأسر في مجتمع الدراسة

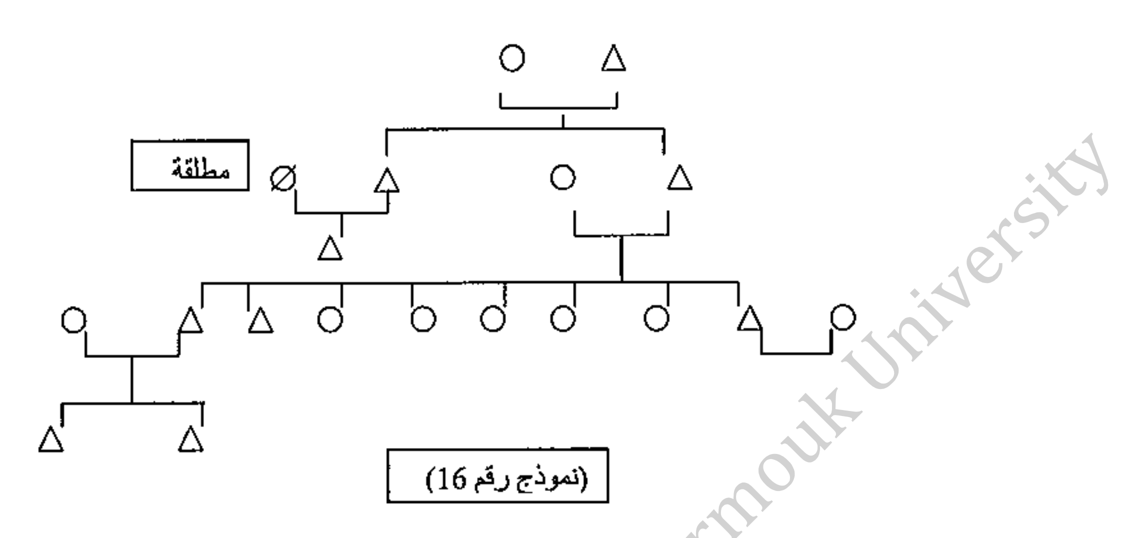
التسلسل	البيانات	العدد	النسبة
1	الأسر الممتدة المكونة من ثلاث أجيال	121	%58
2	الأسر الممتدة المكونة من أربعة أجيال	3	
3	الأسر النووية المستقلة بالسكن فقط	38	%42
4	الأسر النووية المستقلة بالسكن وتدبير أمور الاستهلاك والإنتاج	52	
5	المجموع	214	%100

(جدول رقم 3) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

وأظهرت الدراسة الميدانية أن تفكك الأسر الممتدة في مجتمع منشية الغياث وتحولها إلى أسر نووية يعتمد بالدرجة الأولى على وجود رب الأسرة الممتدة(ذكر أو أنثى)، وطبيعة النشاط الاقتصادي؛ إذ إنه في حالة وجود رب الأسرة الممتدة فإن الأسرة تبقى تأخذ هذا الشكل وضمن نمط سكني مشترك أو مستقل لبعض الأبناء المتزوجين، يشترك جميع أفرادها في سبل الإنتاج والاستهلاك، وفي هذه الحالة لا يحدد طبيعة النشاط الاقتصادي أو المصدر المعيشي شكل الأسرة

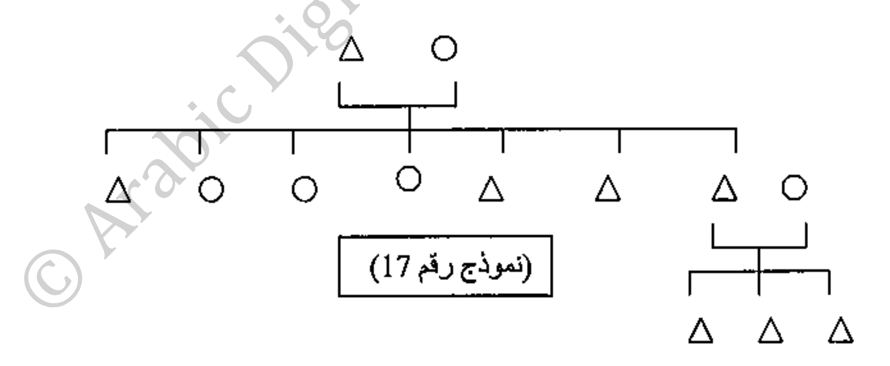
إذا كانت تعتمد على تربية الماشية أو المصادر النقدية. أما في حالة وفاة الأب، فإنّ الأبناء المتزوجين يتجهون نحو إنتاج أسر نووية وفي مسكن مستقل، وفي هذه الحالة يحدد النشاط الاقتصادي والمصدر المعيشي طبيعة العلاقات بين أسر الأبناء الذين يرتبطون بأب متوفى، حيث إنّ الأسر التي تعتمد في معيشتها على تربية الماشية ما زالت تتسم بطابع الأسر الممتدة من الجانب الاقتصادي، في اشتراكها في سبل الإنتاج والاستهلاك، وعلى العكس من ذلك ما هو موجود عند الأسر التي تعتمد على المصادر النقدية من المعونة الوطنية والوظائف الرسمية، حيث تتفكك الأسرة الممتدة إلى أسر نووية مستقلة في السكن وتدبير الأمور المعيشية، لكن في حالة عدم زواج أحد الأبناء في ظل وفاة رب الأسرة(ذكر أو أنثى) يشارك الأبناء غير المتزوجين أخوتهم في سكن مشترك وفي سبل الإنتاج والاستهلاك أيضا. كذلك أظهرت الدراسة الميدانية وجود نوع من اشتراك الأخوة المتزوجين وأبنائهم في سكن مشترك وفي تدبير الأمور المعيشية لأسرهم، مما أضاف ذلك تنوعًا في أشكال الأسر في مجتمع الدراسة، ولتوضيح ذلك ستعرض الدراسة بعض النماذج لأسر مجتمع الدراسة كما يلي:

1. يوضح النموذج التالي رقم (16) شكل أحد الأسر الممتدة القاطنة في مجتمع الدراسة والمكونة من أربعة أجيال وهي أسرة (ص.ق):

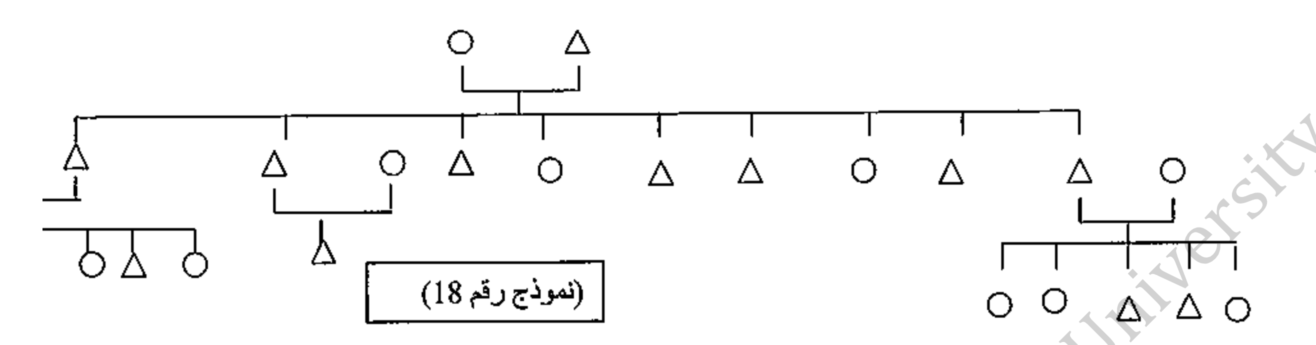


2. توضح النماذج التالية شكل الأسر الممتدة القاطنة في مجتمع الدراسة والمكونة من ثلاثة أجيال:

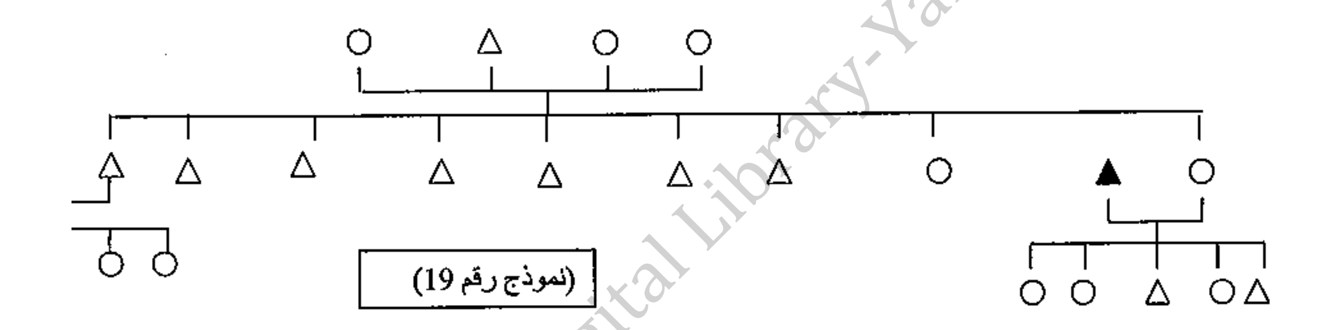
أ- يوضح النموذج التالي رقم (17) شكل أحد الأسر الممتدة المكونة من ثلاثة أجيال وهي أسرة (ع.ص):



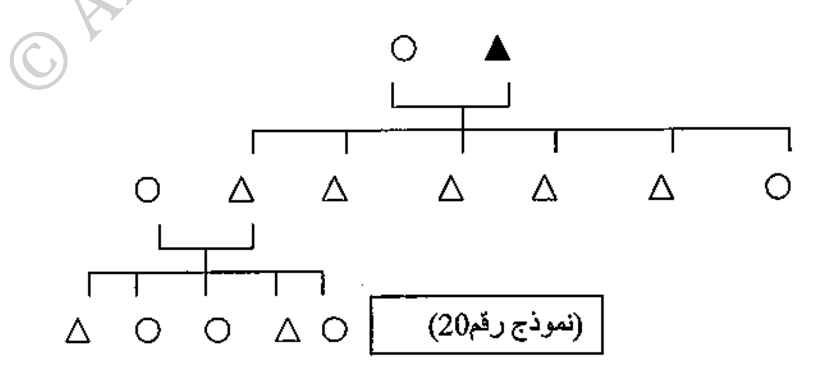
ب- يوضح النموذج التالي رقم (18) شكل أحد الأسر الممتدة المكونة من ثلاثة أجيال تضم الآباء، والأبناء غير المتزوجين، والمتزوجين وأبناءهم، وهي أسرة (ع.ق):



ت- يوضح النموذج التالي رقم (19) شكل أحد الأسر الممتدة المكونة من ثلاثة أجيال، تضم الأب والزوجات والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين والإناث الأرامل وأبناءهم وهي عائلة (ع.هـ):

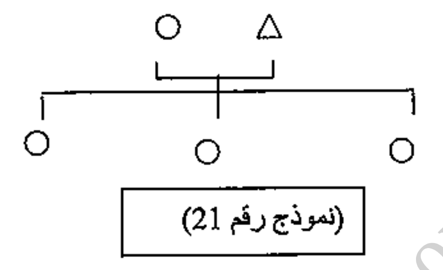


ث- يوضح النموذج التالي رقم (20) شكل أحد الأسر الممتدة المكونة من ثلاث أجيال والتي تكون فيها السلطة للأم وهي أسرة المتوفى (هـ.غ):



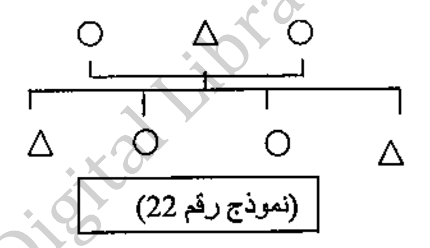
3. توضح النماذج التالية شكل الأسرة النواة المكونة من الزوج والزوجة وأبنائهما:

أ- يوضح النموذج التالي رقم (21) شكل أحد الأسر النواة التي تضم الزوج والزوجة وأطفالهما وهي أسرة (م.ج):



(نموذج رقم 21)

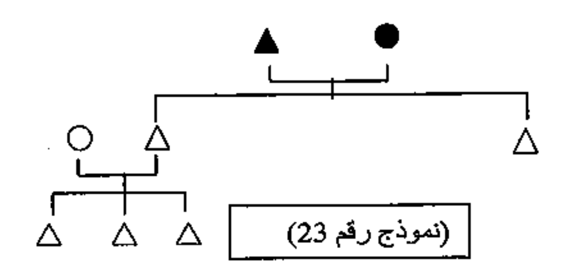
ب- يوضح النموذج التالي رقم (22) شكل أحد الأسر النواة التي تضم الزوج والزوجة وأطفالهما ويظهر فيها تعدد الزوجات، وهي أسرة (م.د):



(نموذج رقم 22)

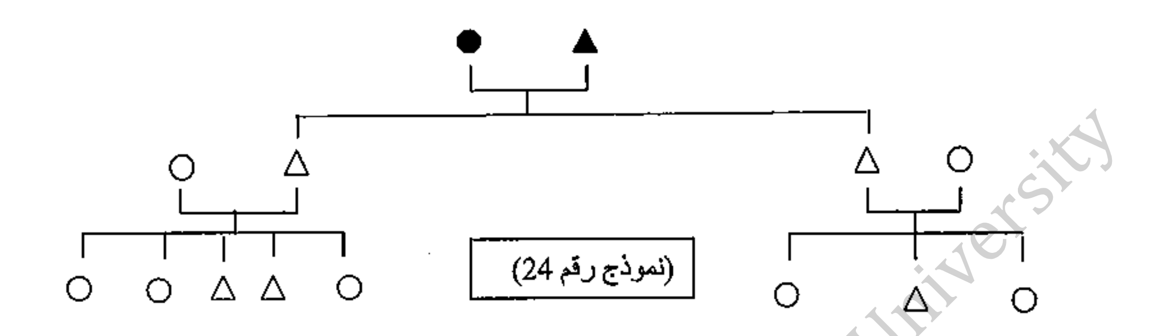
4. توضح النماذج التالية شكل الأسر المركبة:

أ- يوضح النموذج التالي رقم(23) شكل أحد الأسر التي تضم الزوج والزوجة وأطفالهما، بالإضافة إلى العم (أخ الزوج) وهي أسرة (م.ع):



(نموذج رقم 23)

ب- يوضح النموذج التالي رقم (24) شكل أحد الأسر التي تضم الأخوة المتزوجين وأبناءهم الذين يشتركون في سكن مشترك وهي أسر أبناء (ح.ص):



أما بالنسبة لأحجام الأسر في مجتمع الدراسة، فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج الإحصائية المتعلقة بعدد أفراد الأسر في مجتمع الدراسة، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة 6.3 فرد لكل أسرة وكما يتضح في الجدول التالي رقم (4).

نستنتج من الجدول التالي رقم(4) أن العائلات التي تتراوح أعدادها ما بين (5-10) شكلت أعلى نسبة من مجموع العائلات في القرية حيث بلغت نسبتها 49.5% ، وبإضافة العائلات التي يصل عدد أفرادها 11 فأكثر إلى النسبة السابقة فإن النسبة الجديدة التي بلغت63% تعكس أن أكثر من نصف عائلات قرية منشية الغياث تتصف بأنها كبيرة العدد، بينما العائلات التي تصل أعدادها إلى 4 فأقل بلغت نسبتها 37% من مجموع العائلات والتي تمثل الأسر النووية الحديثة التشكل وأسر قيد التشكيل من أزواج جدد.

توزيع سكان قرية منشية الغياث على الأسر

التسلسل	عدد الأفراد	عدد الأسر	النسبة%
1	2 فاقل	29	%13.5
2	3	26	%12.1
3	4	24	%11.2
4	5	29	%13.5
5	6	21	%9.8
6	7	17	%7.9
7	8	14	%6.5
8	9	15	%7
9	10	10	%4.6
10	11	11	%5.1
11	12	3	%1.4
12	13	4	%1.8
13	14	3	%1.4
14	15	3	%1.9
15	16	2	%0.4
16	17	1	%0.4
17	19	1	%0.4
18	22	1	%0.4

(جدول رقم4) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

ثالثا: نظام الزواج:

لقد توصلت الدراسة الميدانية إلى بعض النتائج الإحصائية المتعلقة بالحالة الزواجية لمجتمع قرية منشية الغياث وبعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بها، كما هو مبين في الجداول التالية

رقم: (5)،(6)،(7)،(8)، والتي يمكن من خلالها استخلاص عدة نتائج تتعلق بأرباب الأسر من حيث الجنس والفئات العمرية، ومعرفة النسب المتعلقة بأعمار الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين والأرامل والمطلقين ذكورًا وإناثًا، بالإضافة الى ظواهر تعدد الزوجات والزواج الداخلي والخارجي....الخ.

1. النتائج المتعلقة بالفئات المتزوجة حسب الجنس والفئة العمرية:

يتضح في الجدول التالي رقم(5) أن عدد الأزواج والزوجات في مجتمع قرية منشية الغياث قد وصل إلى 422 زوج وزوجة، حيث بلغ عدد الأزواج 196 زوج وبنسبة 46.4% من مجموع الأزواج والزوجات، بينما بلغ عدد الزوجات 226 زوجة وبنسبة 53.6%، وبالتالي ترتفع نسبة الزواج لصالح الإناث بمعدل 0.86% أنثى لكل ذكر.

2. النتائج المتعلقة بالفئات غير المتزوجة والتي سبق لها الزواج (مطلقين، أرامل):

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (2) والجدول التالي رقم (5) أن مجموع الفئات العمرية من 18 عامًا فما فوق قد وصل إلى 693 نسمة و شكل بالتالي ما نسبته من 51.3% مجموع عدد السكان، والتي تمثل الفئة الإنتاجية للأسر أو المهيئة للزواج وإنتاج الأسر، في حين وصلت عدد الأفراد من الذكور والإناث ممن لم يسبق لهم الزواج في مجتمع قرية منشية الغياث – كما يتضح في الجدول السابق رقم (5) - إلى 241 نسمة وبنسبة 34.7% من مجموع الفئات العمرية من 18 عامًا فما فوق، واحتل الذكور النسبة الأعلى حيث وصلت نسبتهم إلى 62.6% من مجموع الفئات التي لم يسبق لها الزواج بينما وصلت نسبة الإناث إلى 37.4% مما يشير ايضا الى ارتفاع نسب الزواج لصالح الاناث.

الاعداد الخاصة بالحالة الاجتماعية في قرية منشية الغياث حسب الفئات العمرية*

الفئة العمرية	الجنس	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل	المجموع
18-24	ذكر	2	114	-	-	116
	أنثى	32	76	-	-	108
25-30	ذكر	36	30	3	-	69
	أنثى	45	10	2	1	58
31-40	ذكر	64	2	-	-	66
	أنثى	53	1	-	6	60
41-60	ذكر	34	2	1	-	37
	انثى	62	2	1	3	68
60 فما فوق	ذكر	60	3	2	4	69
	أنثى	34	1	-	7	42
المجموع	-	422	241	9	21	693

(جدول رقم 5) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م.

*** ملاحظة: لم تشهد الدراسة الميدانية أي حالة زواجية من 18 عاماً فاقل.**

ويلاحظ من خلال الجدول السابق رقم(5) أيضا أن نسبة العزوبة بين الذكور والإناث تنخفض تدريجيًا تبعًا لتقدم الفئة العمرية، حيث إنّ الفئات العمرية التي تقع ما بين (18 -24) ترتفع فيها نسبة العزوبة لتصل إلى 78.8% في مجتمع قرية منشية الغياث، بينما انخفضت نسبة العزوبة في الفئة العمرية التي تليها واحتلت المرتبة الثانية بين الفئات بنسبة 16.5%، وتوزعت باقي النسب 4.5% على باقي الفئات العمرية، مما يشير إلى تأخر سن الزواج في مجتمع قرية منشية الغياث. ويلاحظ أيضًا في الجدول السابق رقم (5) أن نسبة العزوبة من بين الذكور هي الأعلى في جميع الفئات العمرية.

ويتضح من الجدول السابق رقم (5) أن نسب الأرامل قد وصلت إلى3% من مجموع الفئات العمرية من 18 فما فوق، بينما لم تزد نسبة المطلقين والمطلقات عن 1.2%.

3. النتائج المتعلقة بأعمار الزوج والزوجة حسب الفئات العمرية:

يتضح في الجدول السابق رقم (5) أن الأزواج ممن تقل أعمارهم عن 25 عامًا(18 -24) يشكلون نسبة ضئيلة عند مقارنتها مع الفئات العمرية الأخرى للأزواج التي لا تتجاوز 1% من مجموع الأزواج البالغ 196 نسمة و1.7% من مجموع فئتها العمرية البالغة 116 نسمة، مما يشير إلى تأخر سن الزواج بالنسبة لذكور في مجتمع قرية منشية الغياث.

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (5) أن الأزواج الذين تتراوح أعمارهم بين (25-30) وصلت نسبتهم إلى 18.3% من مجموع الأزواج و52% من مجموع فئتها العمرية، وهذه النسبة تشير إلى إمكانية ارتفاع سن الزواج بالنسبة للذكور عن أكثر من ذلك لتقارب أعداد المتزوجين وغير المتزوجين في هذه الفئة، حيث بلغت نسبة الغير متزوجين من هذه الفئة 48%، وفي المقابل ترتفع نسبة المتزوجين في الفئة العمرية التي تتراوح ما بين(31 -40) لتصل إلى ما نسبته 97% من مجموع فئتها العمرية و32.6% من مجموع الأزواج، لتحتل بذلك المرتبة الأولى بين فئات الأزواج، في حين تنخفض نسبة الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين (40 -60) عاماً إلى 17.3% من مجموع الأزواج، وذلك لتدني نسبة السكان ممن يقعون في هذه الفئة العمرية ، بينما تعد هذه النسبة مرتفعة عند مقارنتها بعدد فئتها العمرية، حيث وصلت نسبة المتزوجين في هذه الفئة إلى 91.8% من مجموع فئتها العمرية. أما بالنسبة للأزواج التي تزيد أعمارهم عن الستون عامًا نجد أن نسبة الأزواج تعود وترتفع في هذه الفئة لتحتل المرتبة الثانية من مجموع الأزواج وبنسبة 31.6%، بينما تشكل نسبة الأزواج في هذه الفئة 91.3% من مجموع فئتها العمرية.

كما نستطيع أن نستنتج من خلال الجدول السابق رقم (5) أن الزوجات اللواتي تقل أعمارهن عن 25 عامًا (18-24) بلغت نسبتهن من مجموع فئتها العمرية (ذكور وإناث) البالغة 224 نسمة 14.2%، وهذه النسبة تضاعف نسبة الذكور المتزوجين من الفئة العمرية نفسها 14 مرة تقريباً حيث بلغت نسبت الذكور المتزوجين في هذه الفئة 0.89%، مما يشير إلى زواج الفتيات في سن أبكر من الذكور وارتفاع معدلات العزوبة عند الذكور، ويستمر ثبات هذا المؤشر في الفئة العمرية التي تليها حيث أن نسبة الزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين(25-30) بلغت 35.4% من مجموع الفئة العمرية البالغة 127 نسمة بينما وصلت نسبة الأزواج من الفئة العمرية نفسها إلى 28.3% من مجموع فئتها العمرية، بينما ترتفع نسب الأزواج عن الزوجات الذين تتراوح أعمارهم ما بين (31-40)، حيث وصلت نسبة الزوجات إلى 42% ووصلت نسبة الأزواج إلى 50.7% من مجموع فئتها العمرية البالغة 126 نسمة، في حين وصلت نسبة الزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين(40-60) إلى 60.9%، ووصلت نسبة الأزواج من نفس الفئة إلى 32.3%. أما الزوجات اللواتي تزيد أعمارهن عن 60 عاماً فإن نسبتهن من مجموع فئتها العمرية وصلت إلى 21.6%، بينما وصلت نسبة الذكور في هذه الفئة إلى 54%.

4. فارق الأعمار بين الزوجين:

لم يظهر في النتائج الإحصائية للدراسة أي حالة زواج في الفئات العمرية من18 فأقل، مما يشير إلى انعدام ظاهرة الزواج المبكر خصوصًا لدى الفتيات، وكما كان سائدًا عند جيل الآباء والذي يظهر بوضوح من خلال فارق الأعمار بين الزوجين، حيث توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج الإحصائية المتعلقة بفارق الأعمار بين الزوجين كما يتضح في الجدول التالي رقم (6):

فارق الأعمار بين الزوجين حسب الجيل والجنس

فارق الأعمار	لصالح الذكور في جيل الآباء	لصالح الذكور في جيل الأبناء المتزوجين	لصالح الإناث
5 -1	7	58	11
10 -6	17	22	1
14- 11	38	9	1
20- 15	19	-	-
33- 21	13	-	-
المجموع	94	89	13

(جدول رقم 6) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (6) ارتفاع معدل فارق الأعمار في جيل الآباء حيث وصلت نسبة الأزواج الذين يكبرون زوجاتهم من 11 سنة فأكثر إلى 74.4% من مجموع الأزواج في جيل الآباء، بينما يلاحظ انخفاض فارق الأعمار بين الزوجين في جيل الأبناء حيث وصلت نسبة الأزواج الذين يكبرون زوجاتهم من 5 سنوات فأقل إلى 65.1 % من عدد الأزواج في جيل الأبناء، مقابل 7.4% من عدد الأزواج في جيل الآباء، مما يشير إلى توجه أفراد مجتمع الدراسة نحو اختيار الزوجات بما يتناسب مع اعمارهم على عكس ما هو سائد في جيل الأباء، ولتأخر سن الزواج بالنسبة لذكور كما أتضح سابقا فقد أدى ذلك إلى أنعدام ظاهرة الزواج المبكر لدى الفتيات في مجتمع الدراسة عما كان سائداً في السابق. ومن جهة أخرى يتضح وجود 13 حالة تكبر فيها الزوجة زوجها، وشكلت ما نسبته 6.6% من مجموع الحالات الزواجية، وكما أظهرت الدراسة الميدانية أن جميع هذه الحالات تقع في جيل الأبناء المتزوجين.

5. الخصائص والنتائج المتعلقة بدرجة القرابة بين الزوجين:

أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية المتعلقة بدرجة القرابة بين الزوجين الأعداد والنسب المئوية للزواج الداخلي ضمن مستويات التدرج من القرابة الشديدة(ابن عم أو عمة أو خال أو خالة) إلى القرابة بين أبناء العشيرة الواحدة، بالإضافة إلى أعداد ونسب الزواج من خارج العشيرة، فعند النظر إلى نتائج الدراسة الإحصائية في الجدول التالي رقم (7)، نجد أن 92% من أزواج وزوجات مجتمع قرية منشية الغياث تربطهم صلات قرابية قوية من القرابة الشديدة(أبناء العمومة وأبناء الأخوال) ومن أبناء العشيرة الواحدة، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة زواج الأقارب في المجتمع، مما يؤكد على الترابط الاجتماعي القوي بين العائلات وسيادة هذا الشكل من الزواج في مجتمع الدراسة، بينما لم تزيد نسبة الزواج الخارجي (من خارج العشيرة) وضمن المنطقة البيئية لقرية منشية الغياث عن 7%، وهي نسبة قليلة تشير إلى تدني مستوى الإقبال على الزواج من خارج المجتمع.التي يبينها الجدول التالي رقم (7):

توزيع عدد الحالات الزوجية حسب درجة القرابة بين الزوجين

درجة القرابة بين الزوجين	عدد الحالات	النسبة المئوية
أبناء عمومة	69	%30.5
أبناء خال أو خالة	8	%3.5
من داخل العشيرة	131	%58
من خارج العشيرة وداخل المنطقة	16	%7
من خارج العشيرة وخارج المنطقة	2	%1
المجموع	226	%100

(جدول رقم 7) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (7) أيضاً أن أقل من 1% من حالات الزواج من خارج النطاق البيئي لمجتمع قرية منشية الغياث التي مثلت حالتين زواجيتين، ويظهر في كلتا الحالتين ارتفاع المستوى التعليمي لكلا الزوجين حيث وصلت مراحل تعليمهم مرحلة التعليم الجامعي.

6. الخصائص والنتائج المتعلقة بتعدد الزوجات:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتعدد الزوجات في المجتمع وكما هي مبينه في الجدول التالي رقم (8) أن نسبة أحادية الزوجة هي النسبة الأعلى بين مجموع الحالات الزواجية، حيث وصلت إلى ما نسبته 91.8%، بينما تدنت نسبة الزواج بزوجتين فأكثر إلى ما نسبته 8.1% من مجموع الحالات الزواجية.

التوزيع العددي والنسبي لتعدد الزوجات

البيانات	عدد الحالات	عدد الزوجات	النسبة%
زوجتان فأكثر في جيل الآباء	13	39	%6.6
زوجتان فأكثر في جيل الأبناء	3	7	%1.5
أحادية الزوجة	180	180	%91.8
المجموع	196	226	%100

(جدول رقم 8) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

وأظهرت الدراسة أيضا أن نظام تعدد الزوجات هو النظام السائد في جيل الآباء؛ حيث بلغت نسبة تعدد الزوجات في جيل الآباء 81.2% من مجموع حالات تعدد الزوجات، بينما وصلت

نسبة التعدد في جيل الأبناء المتزوجين إلى 18.8%، مما يشير ذلك إلى تلاشي ظاهرة تعدد الزوجات في جيل الأبناء وتوجه المجتمع نحو أحادية الزوجة.

من جهة أخرى، ومن خلال النتائج ألإحصائية وما أفاد به أهالي مجتمع الدراسة، أستطاعت الدراسة التوصل إلى أن هناك نوعين من الزواج المتبعة لدى أهالي مجتمع الدراسة، على النحو التالي:

1. زواج البدل:

حيث يتم هذا النوع من الزواج باتفاق عائلتين لتبادل الزوجات من تزويج الرجل لأخته أو ابنته لرجل آخر مقابل أخذ أخت أو ابنة زوج الأخت أو بنت له أو لابنه، ويكون المهر في هذا النوع من الزواج الزوجتين نفسيهما، إذ تكون كل واحده منهما مهر الأخرى، لأن المهر في مجتمع الدراسة ليس من حق الزوجة بل من حق أهل الزوجة الذي يدفعه الزوج لأهل الزوجة تعويضًا عن ابنتهم وثمنًا للمجهود الذي بذلوه في تربيتها والحفاظ عليها، وفي حالة قيام أحد الزوجين بتطليق زوجته يستلزم على الطرف الآخر الطلاق أيضًا؛ لأن كل زوجة قد خرجت من منزل والدها كمهر للأخرى، وفي حال عودة أحد الزوجتين لمنزل والدها كمطلقة يستلزم ذلك عودة الأخرى مطلقة لتمثل كل زوجة مؤخر الأخرى، ولا يتوقف هذا الأمر على الطلاق فقط بل تتعدى إلى مستوى الخلافات الزوجية التي لا تصل إلى الطلاق، وفي حالة طرد أحد الزوجين لزوجته فإن ذلك يستلزم أيضًا من الطرف الآخر طرد زوجته.

من ناحية أخرى فقد استطاعت الدراسة الميدانية التوصل إلى 19 حالة من هذا النوع من الزواج، وبالتالي فقد مثّل هذا النوع من الزواج ما نسبته9.7% من حالات الزواج في مجتمع الدراسة.

2. الزواج بدفع المهر:

هذا النوع من الزواج هو النوع السائد في مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة الميدانية من خلال ما أفاد به أهالي مجتمع الدراسة إلى أن هذا النوع من الزواج كان يمارس قديمًا بشكل ضيق، وفي حالات عدم توفر المبادلة بين العائلتين، حتى انتشر هذا النوع من الزواج الذي قابله تراجع كبير في زواج البدل مما هدد بتلاشيه. ويقوم هذا النوع من الزواج على اختيار الفتاة وطلبها من أهلها ويقابل إما بالرفض أو القبول، ويكون مهر الزوجة في هذه الحالة مبلغ من المال يحدده والد الفتاة أو ما يعادله، ويكون من حق الأب تعويضًا عنها كثمن لتربيتها، وبذلك ينقل الأب مسؤوليته عن ابنته إلى مسؤولية زوجها، ولا يكون للأب أي مسؤولية على ابنته إلا في حالة ارتكابها شيئًا يسيء لعرضها أو شرفها -كما سيتضح لاحقا -، فإنه في هذه الحالة تقع المسؤولية على أهل الزوجة وليس على الزوج؛ حيث إن العار لا يلحق الزوج بل أهل الزوجة، لأن الأمر يعود لتعهد أهل الزوجة عند تزويجها بحسن خلقها وضمان استمرار حسن خلقها وحفاظها على بيتها، ولأنهم هم من قاموا على تربيتها، ويقبل أهل الزوج بناءً على ذلك.

وأظهرت الدراسة الميدانية أيضًا أن المهر لا ينطبق في حالات زواج أبناء العمومة الذين يرتبطون بالجد الأول المشترك، بخلاف الزواج من ابنة الخال أو الخالة الذي يستلزم دفع المهر، ويكون الجد هو المسؤول عن زواج أبناء العمومة وترتيب أمور الزواج، أما في حالة وفاة الجد فإن الابن الأكبر والذي يمثل كبير العائلة هو من يقوم بهذا الدور في حالة رغبة أبناء العمومة الزواج من بعضهم.

الفصل الثالث:

النسق الاقتصادي لمجتمع الدراسة:

يشير النسق الاقتصادي الى توفر السلع المادية الازمة لاشباع الحاجات البيولوجية والاجتماعية، والتي يتطلب تحقيقها توفر درجة معينة من التعاون المنهجي المنظم من افراد المجتمع لاستغلال مواردهم الطبيعية باستخدام بعض الادوات والوسائل الفنية التي تكفل تحقيق نتائج اقتصادية معينة ثم توزيعها. ويتأثر النسق الاقتصادي بالظروف الطبيعية التي تسود المجتمع اكثر من غيره من النظم والانساق الاجتماعية الاخرى، وذلك يعود الى أن توفر ظروف طبيعية معينة يرافقها امكانيات اقتصادية معينة تحدد الظروف الطبيعية نوع النشاط الاقتصادي وادوات واساليب الانتاج (ابو زيد، مرجع سابق).

أما في مجتمع الدراسة فأن النسق الاقتصادي القائم – كما أشرنا إليه في الفصل الاول - يشهد تنوع في الأنشطة الاقتصادية من استمرارية الأنشطة الاقتصادية التقليدية القائمة على الرعي وتربية الماشية، والأنشطة الاقتصادية الحديثة التي بدأت بعد مرحلة التراجع الاقتصادي الذي شهدته المنطقة القائمة على الوظائف الحكومية والعسكرية، والاعتماد على صندوق المعونة الوطنية.

مراحل تطور الانشطة الاقتصادية في مجتمع الدراسة

في تتبع تاريخ الأنشطة الاقتصادية التي مارسها أفراد مجتمع الدراسة نجد أنها قد مرت بثلاث مراحل تميزت بأنماط إنتاجية تقليدية وحديثة مركبة لعبة ظروف الاستقرار ومراحل الازدهار

والتراجع الاقتصادي الذي شهدته المنطقة الدور الحاسم في تشكيل النسق الاقتصادي لمجتمع الدراسة، وظهور أنماط إنتاجية حديثة إلى جانب الأنماط الإنتاجية التقليدية كما يلي:

المرحلة الاولى: الأنشطة الاقتصادية لمجتمع الدراسة قبل مرحلة الاستقرار

تمثل هذه الأنشطة الاقتصادية الأنماط الإنتاجية التي مورست قديمًا والتي كان عمادها الأساسي الرعي وتربية الماشية، وارتبط هذا النمط من الإنتاج بالبناء الانقسامي القرابي القائم على الأسرة الممتدة، التي تمثل الوحدة الإنتاجية والاستهلاكية في النسق الاقتصادي من جهة، والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وأدواته من الماشية وأدوات الرعي من جهة أخرى، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن عملية تقسيم العمل في هذا النمط من الإنتاج الذي ما زال مستمرًا تقوم على أساس العمر والجنس بشكل جماعي؛ إذ يتعاون جميع أعضاء العائلة الممتدة في عملية الإنتاج وأسلوب الاستهلاك والتبادل والتنقل طلباً للرعي بأسلوب موحد، للحصول على إنتاج ما يكفي للعائلات المترحلة ويوفر لها حاجاتها الأساسية من الغذاء.

المرحلة الثانية: الأنشطة الاقتصادية لمجتمع الدراسة بعد مرحلة الاستقرار

تنوعت الأنشطة الاقتصادية من حيث استمرارية الأنماط الإنتاجية التقليدية القائمة على الرعي وتربية الماشية وظهور أنماط إنتاجية حديثة قائمة على التجارة والنقل والتهريب، منذ المرحلة الأولى من استقرار مجتمع الدراسة حتى نهاية التسعينات – وكما اشرنا اليه في الفصل الاول -، حيث كانت فترة الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة في ذلك الوقت والذي ترافق مع استقرار أهالي مجتمع الدراسة في بداية الثمانينات من القرن الماضي الدور الحاسم في تنوع الأنشطة الاقتصادية التي مارسها أهالي وأفراد مجتمع الدراسة كما يلي:

- البحارة (النشاط الاقتصادي القائم على نقل وتهريب السلع الاستهلاكية والمحضورة): وهي الفئة التي استقرت في المراحل الأولى في مجتمع الدراسة، وتخلت عن نمطها الإنتاجي التقليدي القائم على الرعي وتربية الماشية خلال السنوات الأولى من الاستقرار، ومارست الأنماط الإنتاجية الحديثة القائمة على التجارة والنقل والتهريب، لما تميز به هذا النمط من الإنتاج من إيرادات ربحية عالية جدًا وبجهود قليلة، وكان هذا النمط من الإنتاج يقوم على أساس فردي عائلي حيث كانت طبيعة ممارسات هذا النمط من الإنتاج تقوم إما بتشارك الآباء مع الأبناء الذكور في تجارة أو نقل أو تهريب سلعة معينة كنمط إنتاجي تتميز به العائلة، أو قيام الأبناء بأنماط إنتاجية مغايرة عن الأنماط الإنتاجية التي تتميز بها عائلاتهم.

- الغنامة (النشاط الاقتصادي القائم على تربية وتجارة الماشية): وهي الفئة التي استقرت في مراحل متأخرة في مجتمع الدراسة واستمرت في ممارسة الأنماط الإنتاجية القائمة على الرعي وتربية الماشية إلى جانب تجارة وتهريب الأغنام.

المرحلة الثالثة: الانشطة الاقتصادية لمجتمع الدراسة بعد مرحلة التراجع الاقتصادي (بعد عام 1997م)

تنوعت الأنشطة الاقتصادية من حيث استمرارية الأنماط الإنتاجية القائمة على الرعي وتربية الماشية، وتراجع الأنماط الإنتاجية التي ظهرت في المرحلة الثانية، وظهور أنماط إنتاجية حديثة تقوم على الوظائف الحكومية والعسكرية والاعتماد على صندوق المعونة الوطنية منذ نهاية التسعينات إلى الوقت الحالي، كنتيجة حتمية لتراجع الأوضاع الاقتصادية لمجتمع الدراسة بسبب تشديد الرقابة على الحدود أمام البحارة وتوقف حركة التجارة والنقل والتهريب من جهة، وتوالي سنوات الجفاف إلى أكثر من 7 سنوات والتي أثرت على مربي الثروة الحيوانية من جهة أخرى، وما

رافقها من أضرار اقتصادية لحقت بالمنطقة أثّر الحرب على العراق. وعليه، فقد لعبت هذه الظروف على إفراز النسق الاقتصادي الحالي لمجتمع الدراسة، والذي يتضح من خلال مناقشة الخصائص الاقتصادية التالية:

1. الخصائص المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الممارسة في مجتمع الدراسة ومصادر الدخل:

أظهرت بيانات الدراسة الإحصائية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية في مجتمع الدراسة، أن هناك تنوعًا في الأنماط الإنتاجية الممارسة في مجتمع الدراسة، من الأنماط الإنتاجية التقليدية ومصادر الدخل الشهري النقدي الثابت، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (9):

توزيع الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل لعائلات مجتمع الدراسة

البيانات	عدد العائلات	عدد الأفراد	النسبة
صندوق المعونة الوطنية	82	584	%38.3
الوظائف الحكومية	29	175	%13.6
الوظائف العسكرية	19	99	%8.8
تربية المواشي	68	429	%31.7
لا شيء	16	64	%7.4
المجموع	214	1351	%100

(جدول رقم9) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (9) أن 31.7% من مجموع العائلات القاطنة في مجتمع الدراسة ما زالت تمارس الأنماط الإنتاجية التقليدية القائمة على الرعي وتربية المواشي كنمط إنتاجي أساسي لدخل هذه العائلات، وتراوحت أعداد المواشي التي تملكها هذه العائلات كما أظهرت الدراسة الميدانية ما بين 50 - 300 رأس عند أغلب هذه العائلات، وما بين 500 -

2000 رأس عند بعضها، و يتم رعي أغلب هذه المواشي خارج حدود القرية وباستخدام المعدات الإنتاجية الحديثة من سيارات النقل وصهاريج المياه والمعالف والحظائر المتحركة، وتعتمد هذه العائلات على الأعلاف بشكل أساسي في تغذية المواشي، وبالإضافة إلى هذه العائلات، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن ما تبقى من عائلات مجتمع الدراسة لم تزل على اتصال بالأنماط الإنتاجية التقليدية كنمط إنتاجي إضافي للأنماط الإنتاجية الوظيفية التي يمارسونها، من أجل تحقيق دخل إضافي لهم بامتلاكهم عددًا من رؤوس الماشية التي تقدر بالعشرات أو أقل، بالإضافة إلى تربية الدواجن والطيور.

كما أظهرت الدراسة الميدانية أيضا أن العائلات المبينة في الجدول السابق رقم (9) والتي تعتمد في معيشتها على مصادر الدخل الثابت من الوظائف الحكومية والعسكرية والمعونات الوطنية، تمثل العائلات التي تخلت عن نشاطها الاقتصادي التقليدي القائم على الرعي وتربية الماشية منذ بداية استقرارها في منطقة الدراسة، ومزاولتها أنماطًا إنتاجية حديثة قائمة على التجارة والنقل والتهريب، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أنه بعد مرحلة التراجع الاقتصادي وإغلاق الحدود أمام البحارة بقيت هذه العائلات في حالة انتظار لعودة فتح الحدود وعودة الأعمال لسابق عهدها، مما عمل ذلك على إنفاق هذه العائلات لجميع أموالها وتدني أوضاعها الاقتصادية وأدى بالتالي إلى اعتماد 38.3% من مجموع عائلات مجتمع الدراسة على صندوق المعونة الوطنية كمصدر معيشي أساسي لها بمعدل دخل شهري يتراوح بين (40 -180د) وبمبلغ اجمالي تقريبي وصل الى 10.885د، والذي يشير الى انتشار ظاهرة الفقر في مجتمع الدراسة وارتفاع معدل الاعالات الوطنية، بالأضافة الى اعتماد 13.6% من عائلات مجتمع الدراسة على مصادر الدخل من الوظائف الحكومية بمعدل دخل شهري يتراوح بين (150 - 240د)، و8.8% على مصادر الدخل

من الوظائف العسكرية بمعدل دخل شهري يتراوح بين (230-330 د) مع بقاء 7.4% من عائلات مجتمع الدراسة بدون أي مصدر معيشي معتمدة على المساعدات الأهلية والطرود الخيرية إلى جانب امتلاكها أعداد قليلة من الماشية والدواجن لتأمين مستلزماتها من الغذاء، ولم تشهد الدراسة الميدانية أي مصادر دخل أخرى لعائلات مجتمع الدراسة من زراعة أو تقاعد أو أعمال حرة أو حرف معينة.

بالإضافة إلى النتائج السابقة فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن تنوع الأنشطة الاقتصادية الذي شهده مجتمع الدراسة بعد مرحلة التراجع الاقتصادي رافقه تنوع في التخصص الوظيفي للأبناء والزوجات في بعض عائلات مجتمع الدراسة بشكل مغاير عن النشاط الاقتصادي لأرباب العائلات بعد أن كان قائمًا على الأنشطة التقليدية والمستحدثة، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك 8 عائلات يقوم نشاطها الاقتصادي على الرعي وتربية الماشية يعمل بعض أبنائها في الوظائف الحكومية والعسكرية، و18 عائلة ممن تعتمد على صندوق المعونة الوطنية يعمل بعض أبنائها في الوظائف الحكومية والعسكرية، وعائلة واحدة من ضمنها تعمل الزوجة في قطاع التربية والتعليم، كذلك يوجد ثلاث عائلات ممن يعمل أربابها في الوظائف الحكومية تعمل الزوجات إلى جانبهم في قطاع التربية والتعليم.

2. الخصائص المتعلقة بأعداد ونسب العاملين من أفراد مجتمع الدراسة في القطاعات الوظيفية المختلفة حسب الجنس والفئة العمرية:

يتضح من خلال الجدول التالي رقم (10) أن 12.1% من أفراد مجتمع الدراسة وممن يقعون في سن العمل ويعملون فعليًا، وهي نسبة متدنية جدًا تعود إلى تدني المستوى التعليمي لأفراد مجتمع الدراسة -كما سنرى في فصل لاحق- كالسبب الرئيسي في بقاء 87.8% من أفراد مجتمع

الدراسة عاطلين عن العمل، ويعود ذلك أيضاً إلى قلة فرص العمل المتوفرة وتطلبها مؤهلات علمية لا تتوفر عند أغلب أفراد مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى تدني نسب الأجور والاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الحرة الأردنية العراقية، وبعد المنطقة عن مركز المحافظة.

ويتضح أيضًا من خلال الجدول التالي رقم (10) أن عدد العاملين من الإناث في مجتمع الدراسة لا يتعدى 5 أفراد ، بينما بلغ عدد العاملين من الذكور 79 فردا وأن هذا الارتفاع لصالح الذكور يعود إلى أسباب تتعلق بالثقافة التقليدية نحو عمل المرأة التي ما زالت سائدة في مجتمع الدراسة واقتصار عمل المرأة على الأعمال المنزلية ورعاية الماشية والاهتمام بشؤون الأبناء، بالإضافة إلى الاهتمام بتعليم الأبناء الذكور على حساب تعليم الإناث.

أعداد ونسب العاملين من افراد مجتمع الدراسة حسب الجنس والفئة العمرية

الفئة العمرية	الجنس	يعمل	لا يعمل	المجموع
18 -24	ذكر	20	96	116
	انثى	-	108	108
25 -30	ذكر	33	36	69
	انثى	2	56	58
31 -40	ذكر	19	47	66
	أنثى	2	58	60
41 -60	ذكر	1	36	37
	أنثى	1	67	68
60 فما فوق	ذكر	6	63	69
	أنثى	-	42	42
المجموع	-	84	609	693
النسبة %	-	%12.1	%87.8	%100

(جدول رقم10) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

بناءً على ما سبق، يتضح للدراسة أن مجتمع الدراسة يعاني من تفشي ظاهرة البطالة بين أفراده، والتي وصلت نسبتها إلى 87.8% من مجموع القوة العاملة في مجتمع الدراسة، مما يشير إلى مشكلة خطيرة تواجه تماسك المجتمع وأمنه، وكما أظهرته الدراسة الميدانية في فصل سابق أن هذه الظاهرة بدأت بالظهور بشكل ملموس بعد مرحلة التراجع الاقتصادي في المنطقة حيث لم يكن لهذه الظاهرة أي وجود ملموس قبل ذلك بين أفراد مجتمع الدراسة، إلا أنه بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية لأفراد مجتمع الدراسة وفقدان أغلب العائلات لأعمالها في الأنشطة القائمة على التجارة والنقل والتهريب، ارتفعت معدلات البطالة في مجتمع الدراسة خصوصًا بعد الألفية الثانية حتى وصلت إلى ما هو عليه الآن، لتصبح البطالة من أبرز المشكلات التي يعاني منها مجتمع الدراسة لما لها من آثار سلبية ناتجة عنها في البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، والتي يمكن أن نحصرها كما يظهر في مجتمع الدراسة فيما يلي:

أ - ارتفاع معدلات الجريمة والعنف والانحراف والعزلة الاجتماعية، واللجوء إلى الأعمال غير المشروعة في مجتمع الدراسة الناتج عن الشعور باليأس والإحباط وعدم الرضى والاكتئاب والإحساس بالظلم الاجتماعي، بالإضافة إلى الحد من قدرات الشباب العقلية والجسدية واللجوء إلى مصادر اللهو الرخيص.

ب - تعزيز الانتماءات نحو القبيلة بدلاً من تعزيزها نحو الدولة. والذي يظهر حسب وجهة نظر الأهالي بأنه لا يوجد أحد منزوع من الوطنية، لكن الآثار السلبية للبطالة وما شكلته في نفوس الأفراد من التوتر والإحباط والشعور بالاستغلال والظلم وعدم الثقة بأجهزة الدولة، ساعدت في تدني مستوى الترابط بين أفراد مجتمع الدراسة وأجهزة الدولة الممثلة بالدوائر والمؤسسات الرسمية، كما سيظهر لاحقاً.

ج - تأخر سن الزواج وتلاشي ظاهرة الزواج المبكر من بين الذكور وبقاء الأغلبية ممن هم في سن الزواج بدون زواج كما اتضح سابقًا، وذلك يعود لعدم توفر فرص عمل يستطيعون من خلاله تكوين الأسرة.

د - ارتفاع معدلات الهجرة العكسية التي ما زالت مستمرة من منطقة الدراسة إلى التنقل والترحل على شكل مجموعات صغيرة وعائلات في مختلف أرجاء البادية الشمالية الأردنية.

بعد دراسة النسق الاقتصادي القائم لمجتمع الدراسة، اتضح للدراسة أن هناك تغيرات قد طرأت على هذا النسق شملت أغلب جوانب الحياة الاقتصادية لمجتمع الدراسة، ولم يعد النشاط الاقتصادي التقليدي قبل مرحلة الأستقرار النشاط الاقتصادي السائد لمجتمع الدراسة، حيث تنوعت الأنشطة الإنتاجية وتغيرت المفاهيم المتعلقة بالعمل في القطاعات الحكومية والعسكرية مع بقاء التحفظات حول الأعمال المهنية والخدمية عند جميع أفراد مجتمع الدراسة، والعسكرية أيضًا عند بعض أفراد مجتمع الدراسة. واتضح أيضًا بعد دراسة النسق الاقتصادي لمجتمع الدراسة أن هذا البناء هو من أكثر الأبنية الاجتماعية التي تعرضت للتغيير منذ المراحل المبكرة لاستقرار مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى إحداث العديد من التغيرات في بعض جوانب الأبنية الاجتماعية الأخرى - كما اتضح سابقا وسيتضح في الفصول التالية -، غير أن هذه التغيرات لم تشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية خصوصًا فيما يتعلق بالنظم السياسية والثقافية، لأن مجتمع الدراسة ما زال يحتفظ بأغلب خصائص بنائه الاجتماعي التقليدي.

الفصل الرابع:

النسق السياسي لمجتمع الدراسة:

تأتي أهمية دراسة النسق السياسي في الدراسات الأنثروبولوجية لأنه يتضمن عملية الضبط الاجتماعي، الذي يحدد بموجبه علاقات أفراد المجتمع مع بعضهم والالتزامات المتبادلة فيما بينهم، وألتي تعمل بدورها على تماسك العشيرة ووحدتها وتميزها عن غيرها، وبذلك يكون الضبط الاجتماعي هو وظيفة النسق السياسي(أبو زيد، مرجع سابق). وفي مجتمع قرية منشية الغياث فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن البناء الاجتماعي القبلي يتميز بأنه مكون من نسق سياسي مركب، من نظام سياسي قبلي يتمثل بالعادات والأعراف والانتماءات القبلية، ومن نظام إداري وقانوني لأجهزة ومؤسسات الدولة، ويمثل هذا التركيب للنسق السياسي الآلية التي تتم بها عملية الضبط الاجتماعي داخل المجتمع، لكن وكما أظهرت الدراسة الميدانية أن لنظام العرف القبلي الدور الأساسي والفعال في عملية الضبط الاجتماعي، وتنظيم العلاقات بين الأفراد وفض النزاعات، وتحقيق التوازن بين الوحدات القرابية السياسية داخل المجتمع، ويظهر ذلك من خلال ما شهدته الدراسة من قضايا النزاعات وآلية فضها، بالإضافة إلى بعض الأحداث الاجتماعية والسياسية، حيث لعب نظام العرف القبلي والعصبية القرابية الدور الأساسي والفعال في عملية فض هذه النزاعات، في حين لعب الوجود الإداري للدولة دورًا ثانويًا في هذه القضايا؛ وذلك لأن نظام العرف القبلي والعادات والتقاليد والانتماءات القرابية ما زالت هي المسيطرة على تنظيم الحياة الاجتماعية في مجتمع الدراسة، رغم التغيرات التي حدثت في البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة منذ مرحلة

الاستقرار، وخضوع المجموعات القرابية في مجتمع الدراسة للأجهزة الإدارية الرسمية الممثل بالدولة الأردنية.

بعد هذا التقديم لمكونات النسق السياسي لمجتمع الدراسة، ستتناول الدراسة فيما يلي النظام السياسي القبلي في مجتمع الدراسة، والآلية التي يتم بها عملية تحقيق التوازن بين الوحدات القرابية داخل البناء الاجتماعي القبلي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه كل من الانتماءات والأعراف القبلية والإدارة الحكومية في عملية الضبط الاجتماعي داخل المجتمع:

أولا: النظام السياسي القبلي:

أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك علاقة قوية بين البناء الانقسامي القرابي والنظام السياسي القبلي لمجتمع الدراسة، حيث كشفت الدراسة أن السلطة السياسية تتوزع بين أقسام البناء الانقسامي لمجتمع الدراسة على شكل وحدات سياسية مستقلة، ترتكز السلطة في كل مجموعة قرابية في يد شخص واحد الذي يمثل رئيس المجموعة القرابية، والمسئول عن العلاقات الخارجية مع المجموعات الأخرى في تدبير شؤون المجموعة في قضايا النزاعات والمناسبات العامة ويرتبط به أفراد المجموعة القرابية بروابط دموية حقيقية، وبالتالي فإن كل مجموعة قرابية تمثل وحدة سياسية ذات كيان اجتماعي وسياسي مستقل، وتلعب العصبية القرابية القائمة على رابطة الدم الدور الأساسي في تماسكها ووحدتها وتميزها عن غيرها، ولا يوجد بين هذه الوحدات أي نوع من التراتبية المكانية حيث يحتل كل قسم داخل البناء الانقسامي والسياسي مركزًا متساويًا مع غيره من الأقسام ويظهر هذا في قضايا النزاعات، حيث يستطيع كل قسم أن يفرض سلطته على الوحدات الأخرى بالرد بالمثل في حالة الاعتداء عليه، ويطبق نظام العرف القبلي بشكل متساوي يحدد فيه العلاقات الاجتماعية والحقوق والواجبات بين جميع الوحدات القرابية السياسية دون أي تمييز.

وكما أظهرت الدراسة الميدانية أن الترابط والتجانس بين الوحدات السياسية لمجتمع الدراسة يقوم على الاعتقاد بوجود صلة نسب تربط عائلات مجتمع الدراسة بأصول تاريخية منحدرة من أب مشترك تفرعت عنه الصلات القرابية بشكل عمودي وأفقي، حتى تشكلت العشيرة والأقسام والفروع التي تفرعت عنها، وكذلك لما ترتبط به الوحدات السياسية من علاقات النسب والتحالف القرابي، وبالتالي فإن عشيرة الغياث هي الوحدة السياسية الكبرى التي يتفرع عنها وحدات سياسية مستقلة بالأحجام والمستويات، ويشكل الاعتداء أو الإساءة إلى أي وحدة إساءة للعشيرة نفسها وللوحدات السياسية التي تضمها. ولتوضيح ذلك ستتناول الدراسة في النقاط التالية مفهوم العصبية القرابية التي تجسد العلاقات الإلزامية بين أعضاء الوحدة السياسية بالإضافة إلى قضايا النزاعات والآليات المتبعة في فضها.

1. العصبية القرابية في مجتمع الدراسة:

يظهر هذا المفهوم بوضوح في مجتمع الدراسة، من حيث مفاهيم التضامن والمسؤولية إتجاه الأقارب في قضايا النزاعات وفضها، والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تتمثل في الانتخابات البلدية والمجالس المحلية، وطبيعة العلاقات مع العائلات الأخرى في المنطقة، وحول المساعدات والقروض والمنح.

وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة الميدانية، فإن العصبية القرابية في مجتمع الدراسة تتجسد في مفاهيم الفزعة والنخوة، فعند تعرض أحد أفراد العشيرة لمشكلة أو حدوث قضية اجتماعية وسياسية واحتاج إلى المساعدة، فإنه يقوم بانتخاء أفراد العشيرة أي طلب المساعدة لنصرته(الفزعة)، والنخوة لها مدلول أبعد من ذلك حيث يعد الامتناع عن نصرة المنتخي وسمة عار على من لا يهب لنصرة قريبه وعلى أفراد عائلته وهي كلمة ملزمة لجميع أفراد العشيرة. وتتمثل نخوة عشيرة الغياث بكلمة

"السناعيس"، وكما صرّح أهالي مجتمع الدراسة إنها نخوة قبيلة شمر نفسها والذين يعودون إليها في نسبهم. وعند تعرض أحد أفراد العشيرة إلى مشكلة أو أي قضية اجتماعية كانت أو سياسية، فإنه ينادي أقرباءه ليهبوا لنصرته بقول "أين السناعيس"، وهذا يعني أن هناك واحدًا من أفراد عشيرة الغياث قد وقع بمشكلة ما، أو حدث اجتماعي أو سياسي تنافسي مع أشخاص من خارج العشيرة ويحتاج إلى المساعدة، ولا يشترط هنا معرفة الأشخاص بعضهم، بل إنه بمجرد المناداة بكلمة أين السناعيس يحتم على كل من يسمعها أن يهب لنصرة قريبهم، حتى وإن كانوا لا يعرفونه أو يوجد نزاعات فيما بينهم، إذ تُعطى الأولوية لمصلحة العشيرة في صراعها الخارجي، وترك كلّ الصراعات الداخلية على حدا عند وقوع المشكلة أو الحدث، لأنه وكما بيّن أهالي مجتمع الدراسة أنهم يحافظون بذلك على كيان عشيرتهم وهيبتها وقوتها أمام العشائر الأخرى. أما في حالة الصراعات الداخلية وتعرض أحد أفراد العشيرة لمشكلة أو حدث اجتماعي أو سياسي داخل عشيرة الغياث، فإنه لا ينادي بنخوة عشيرة الغياث " أين السناعيس" بل ينادي لطلب الفزعة بالنخوة الخاصة بمجموعته القرابية، حسب وقوع الطرف الآخر في تدرجات الدائرة القرابية. بالإضافة إلى ذلك هناك نخوة خاصة تجمع عشيرة الغياث بعشيرة العمور الذين يقطنون في منطقة الفيضة شرق لواء الرويشد، فقد بيّن أهالي مجتمع الدراسة أنه قديمًا تم توقيع اتفاقية وصاية بينهم وبين عشيرة العمور لنصرة بعضهم في الضرّاء، وتعرف نخوة عشيرة الغياث وعشيرة العمور "بالشملة"، ففي حالة تعرض أحد الأفراد من العشيرتين لمشكلة أو حدث معين ونادى "بأين الشملة" يستلزم ذلك على كل من يسمع النداء من كلتا العشيرتين أن يهبوا إلى نصرة المنادي.

2. قضايا النزاعات وآلية فضها:

شهدت فترة الدراسة الميدانية في مجتمع قرية منشية الغياث العديد من القضايا والنزاعات، والآلية المتبعة في فض كل قضية باختلافها وتنوعها، وأظهرت الدراسة الميدانية أن لمجتمع الدراسة أساليب معينة في فض النزاعات التي تعكس بالدرجة الأولى القواعد العرفية المتفق عليها بين أفراد المجتمع، من آلية تحديد أطراف النزاع وتحديد نوع الجريمة، إلى تحديد آلية فض النزاع استنادًا على نوع الجريمة، ويتم النظر في كل قضية بطابع جماعي استنادًا على درجة القرابة الدموية لكل من طرفي النزاع، آخذين بعين الاعتبار ان هذه الدراسة ليست في صدد دراسة القانون العرفي في مجتمع الدراسة من الأنظمة والقواعد المتبعة، ولكن للأشارة الى مدى التمسك بالعادات والتقاليد، وإلى أي مدى يلعب القانون العرفي كعامل ضبط اجتماعي ملزم لأفراد المجتمع، يعمل على توازن البناء الإجتماعي واستقراره لمجتمع الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أ - آلية تحديد أطراف النزاع:

إذا كان النزاع بين أحد أطراف عشيرة الغياث وعشيرة أخرى يتم تحديد طرف جاني وطرف مجني عليه وطرف ثالث من عشيرة أخرى تدخل كوساطة لحل النزاع بين الطرفين حسب أحكام القانون العرفي وتدرجاته، أما إذا كان النزاع بين طرفين من داخل عشيرة الغياث وبين فخذين فإن فخذ آخر من نفس العشيرة يدخل كطرف ثالث لحل النزاع، وهكذا حتى تضيق الدائرة إلى أن تصل إلى مستوى عائلتين من المجموعة القرابية نفسها ويكون الطرف الثالث من المجموعة القرابية نفسها الذي يقوم بدور الوساطة لحل النزاع بين الطرفين.

وبعد تحديد أطراف النزاع تقوم المجموعات المحايدة بإجراءات معينة ضمن النظام العرفي للمجتمع للتوسط بين الطرفين، وأول ما تقوم به أخذ فترة صلح مؤقت لفترة زمنية معينة حسب نوع

القضية المراد حلها بناءً على قبول الطرف المعتدى عليه لإجراءات الصلح، وخلال هذه الفترة تحاول الوساطة إقناع الطرف المجني عليه بالصلح والتنازل عن المطالبة بالثأر واللجوء إلى التحكيم العرفي والتعويض بالطرق السلمية، وإذا انتهت فترة الصلح ولم يقبل الطرف المجني عليه بالصلح، يطلب الطرف الجاني من الوسطاء بتجديد فترة الصلح حتى يقبل الطرف المجني علية التعويض بالطريقة السلمية، وهذا الأسلوب متبع في جميع أنواع القضايا ولا يشترط على جرائم أو قضايا معينة.

ب - الآليات المتبعة في فض النزاعات حسب نوع القضية:

- قضايا القتل:

أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك ثلاث حالات لتحديد العقوبة والجزاء في قضايا القتل، تكمن الأولى: في حالة وقوع حادثة كمشاجرة بين طرفين وتوفي أحد الأفراد، وثبت بأن سبب الوفاة ليس من المشاجرة، ففي هذه الحالة تختلف العشائر البدوية في تحديد نوع القضية، فكما بيّن أهالي مجتمع الدراسة بقول: " السبب لا يلاحق عند بدو الشمال غير بدو الجنوب الذين يلاحقون السببا"، ففي حالة ملاحقة السبب تعد هذه القضية قضية قتل، وينطبق عليها أحكام العرفية الجزائية لقضية القتل، وفي حالة عدم ملاحقة السبب كما هو الحال في مجتمع الدراسة لا يكون هناك جريمة ولا تنطبق أحكام القتل عليها، وتكون الإجراءات المتبعة لفض النزاع في هذه الحالة كما يلي:

يتم أخذ عطوة تسمى بعطوة فتاش ومدتها ثلاثة أيام وثلث ولا يترتب على الطرف الجاني العطوة كما هو الحال في القتل العمد، وبعد انتهاء العطوة يكون الوسطاء قد توصلوا مع الطرف المجني عليه إلى حل لفض النزاع، ويقوم الطرف الجاني بذهاب في شكل جاهه إلى الطرف

المجني عليه لإعلان براءتهم من الدم وتكريمًا للطرف المجني عليه ولطلب قبول "الصلحة المظلولة" كما يسمونها، إذ يقال في هذه الحالة: " رجلكم مو عندنا لكن تكريمًا لكم احنا جايين لصلحة مظلولة واحنا مستعدين لدفع الدية"، حيث يترتب على الطرف الجاني أخذ العطوة وكد الجاهة ودفع الدية التي تقابل بالسماح لوجه الله تعالى .

أما في الحالة الثانية: حالة القتل العمد، ووجود قبول من الطرف المجني عليه للاحتكام للأحكام العرفيه، فإن آلية فض النزاعات تتم بما هو متعارف عليه عند العشائر البدوية من أخذ العطوة والجاهة ودفع الدية. أما الحالة الثالثة: حالة القتل المجهول فاعلها لا يكون هناك أي اجراءات متبعة حتى يتم إثبات الطرف الجاني.

- قضايا العرض:

توصلت الدراسة إلى بعض الملابسات المتعلقة بجريمة المرأة والإجراءات العرفية المتبعة في المجتمع في حالات تجريم المرأة وبراءتها كما يلي:

ما دامت المرأة في منزلها ليلاً أو نهارًا فهي تحفظ نفسها، وفي حالة الاعتداء عليها لا يتم تجريمها ما لم يتضح سبب آخر، كذلك في حالة وجود المرأة نهارًا خارج منزلها ولسبب مقبول، وتم الاعتداء عليها فلا يتم تجريمها ما لم يثبت الجاني عكس ذلك، أما في حالة خروج المرأة ليلاً أو نهارًا بدون سبب مقنع ودون علم زوجها أو أهلها فإن ذلك يعد جريمة بالنسبة لمجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أنه بعد وقوع الاعتداء على المرأة يتم إرجاعها إذا كانت متزوجة إلى منزل أهلها، ويتدخل طرف ثالث للتحقيق في ثبات براءتها أو جريمتها، وتصبح أطراف القضية من أهل الزوجة وأهل الزوج وأهل الجاني وطرف الوساطة، وفي حالة تبرأت المرأة وأثبت الجرم على الجاني تعود المرأة لمنزل زوجها ويتم وضع راية بيضاء فوق المنزل لإعلان طهارة المرأة وبراءتها، أما في

حالة تجريم المرأة يكون العار قد أصاب أهلها لأنهم المسؤولون عن تربيتها ولا يلحق زوجها، ويكون حق الانتقام من نصيب أهل الزوجة، وتتحول أطراف النزاع بين أهل الزوجة وأهل الجاني، والعكس في حالة الاعتداء على الزوجة دون رضاها فإن العار يصيب الزوج لأنه المسؤول عن حمايتها، ويكون الانتقام من حقه وليس من حق أهل الزوجة، وإذا تم قتل الجاني من قبل الزوج وثبتت براءة المرأة لا يترتب على أهل المقتول المطالبة بالثأر أو دفع الدية، أما في حالة قتل الزوج للجاني وثبت بعد ذلك تجريم المرأة يقع الزوج في هذه الحالة بمشكلة الثأر من طرف أهل المقتول، لأن الثأر في هذه الحالة ليس من حقه بل من حق أهل الزوجة.

- قضايا المشاجرات:

شهدت فترة الدراسة الميدانية العديد من النزاعات على مستوى العائلات والأفراد وبأساليب مختلفة من إطلاق النار والضرب بالأيدي والعصي والشتم، وتم تتبع الآلية التي يتبعها أهالي مجتمع الدراسة في فض هذا النوع من النزاعات الذي لا يحدث فيها القتل، حيث تم حل جميع هذه القضايا بين الأطراف المتنازعة ضمن الأعراف المتبعة في مجتمع الدراسة كما يلي:

يبدأ حل هذه النزاعات بتدخل طرف ثالث كوساطة استنادًا على درجة الدائرة القرابية، الذي يقوم بأخذ عطوة من الطرفين ويختار كل طرف كفيل له بعدم التعرض إلى الآخر حتى يتسنى للوسطاء في البحث في المسببات ودرجة الإصابات لإثبات الحق ولأي طرف، حيث تعتمد عملية إثبات الحق استنادا على المسببات والطرف الأكثر ضررًا، وبعد إثبات الحق لأحد الأطراف يستلزم على الطرف الآخر بالذهاب بجاهه يرأسها بعض الوجهاء للمصالحة، ويحق للكفيل في حالة انتهاك طرفه شروط العطوه مطالبة طرفه بالحق، كذلك الوجهاء الذين شهدوا على الصلح يحق لهم في حالة مخالفة أحد الطرفين شروط الصلح أن يطالبوا بحقوقهم، لأن مخالفة شروط العطوة

والصلح من وجهة نظر أهالي المجتمع تعد أهانه لكل من الكفلاء والوجهاء، مما يعمل ذلك على ضبط اجتماعي إلزامي لا يستطيع أحد انتهاك شروط العطوة أو الصلح، لأن انتهاكها يوقع مرتكبيها في نزاعات مع أطراف وعائلات متعددة حسب تدرج الدائرة القرابية وخروجها عن الدائرة الضيقة للمجموعة القرابية.

- الثأر والرؤية المحلية نحوه كالحل الأمثل في فض النزاعات:

أظهرت الدراسة الميدانية أن أغلب أهالي مجتمع الدراسة ينظرون إلى الثأر على أنه الحل الأمثل لحل القضايا المختلفة حسب نوعها، فالقاتل لا بد أن يقتل، والمعتدي على المرأة لا بد أن يقتل أيضًا والمعتدي لا بد أن يعتدى عليه، بحيث تسود ظاهرة الرد بالمثل حسب نوع الاعتداء، فأهالي مجتمع الدراسة يرون أنه في حالة الاعتداء عليهم أو على أحد أفراد مجموعتهم القرابية، فإن ذلك يعد انتقاصًا من مكانتهم وهيبتهم في المجتمع والتي لا يمكن أن تعود إلا بالرد بالمثل، وكل ما يتم من عمليات الصلح وفض النزاع فأنها تكون نتيجة الضغوطات الاجتماعية، وحتى عند قبول إجراءات الصلح من الطرف المجني عليه لا يكون عن قناعة بأن هذا الأمر هو الحل الأمثل لفض النزاع، فهناك ميل من قبل أهالي مجتمع الدراسة للثأر كالحل الأمثل لإرجاع حقهم وهيبتهم ومكانتهم الاجتماعية.

وبناءً على ما تقدم، فإن النظام السياسي القبلي في مجتمع الدراسة يفرض علاقات اجتماعية وسياسية متوازنة ومتعادلة بين وحداته السياسية ضمن نطاق العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية المتعارف عليها بين أفراد المجتمع. وفي ظل غياب أي دور فعال لشيخ العشيرة في عملية تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الوحدات السياسية داخل المجتمع وخارجه كما أظهرت الدراسة الميدانية، فإن عملية التوازن بين سلطات الوحدات السياسية في مجتمع الدراسة هي التي

تعمل على تحقيق عملية الضبط الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، في ظل سيادة العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية على عملية التنظيم الاجتماعي والسياسي لمجتمع الدراسة، والتي استطاعت أن تستمر إلى الآن من علاقات اجتماعية قائمة بين الوحدات السياسية التي تتميز بدرجة عالية من التجانس والتشابه فيما بينها في مختلف الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، وبالتالي فإن هذه العلاقات القائمة بين الوحدات السياسية تمثل النظام السياسي القبلي القائم لمجتمع الدراسة.

ثانيا: الوجود القانوني والإداري للدولة في منطقة الدراسة وعلاقته بالنظام السياسي القبلي:

إن قرية منشية الغياث تتبع من الناحية الإدارية إلى لواء الرويشد التابع لمحافظة المفرق، ويتمثل الوجود الإداري فيها بوجود مختلف الدوائر والمؤسسات التابعة لدولة، ويعد المتصرف أكبر موظف حكومي في المنطقة الذي يقوم بالإشراف على تنفيذ القوانين وعلى عمل الوحدات الإدارية في المنطقة، والمحافظة على الأمن والنظام(متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق)، وعلى الرغم من خضوع أفراد مجتمع الدراسة للإدارة المركزية في المنطقة ضمن القوانين الوضعية، إلا أن النظام السياسي القبلي ما زال يمثل المحور الرئيسي للتنظيم الاجتماعي في مجتمع الدراسة كما أشرنا سابقًا، وذلك يعود إلى أمرين:

1. عدم لجوء أفراد مجتمع الدراسة للاحتكام للقوانين الوضعية في فض النزاعات:

لم تشهد الدراسة أي لجوء من قبل أفراد مجتمع الدراسة للقوانين الوضعية في عملية فض النزاعات أثناء فترة الدراسة الميدانية، وكان تدخل سلطات الدولة في بعض قضايا النزاعات بشكل خارج عن إرادة المختصمين، وذلك يعود لوجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة نحو القرارات التي تخرج بها الأعراف القبلية التي تلقى رضا وقبولاً عند الأفراد، وكالأسلوب الأمثل لحل المنازعات بصورة

نهائية، كذلك لسيادة نظام الرد بالمثل والثأر الذي لا يتوافق مع الأحكام القانونية لارتباطها بأمور الكرامة والمكانة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك أن النزاعات في مجتمع الدراسة لا تتوقف على المستوى الفردي بل تتعدى إلى مستوى الوحدات القرابية السياسية، مما يستعصى على القوانين الوضعية فض النزاعات وإرضاء الأطراف المتنازعة دون اللجوء إلى الأعراف القبلية.

2. اعتماد فعالية تطبيق القوانين الوضعية على النتائج التي يخرج بها القانون العرفي:

أظهرت الدراسة الميدانية أن الدور الذي لعبته سلطات الدولة بدوائرها وقوانينها في عمليات فض النزاعات المتعددة التي شهدتها الدراسة، انحصر باتخاذ إجراءاتها القانونية وفقًا للنتائج التي توصل اليها الوسطاء في حل النزاعات بين الأطراف المتنازعة، بحيث فتحت سلطات الدولة المجال أمام الوسطاء للوصول إلى حلول بين الأطراف المتنازعة واتخذت إجراءاتها القانونية حسب نوع القضية وفقاً للنتائج التي خرجوا بها، ففي حالة توصل الوسطاء إلى حلول ترضي الأطراف المتنازعة تطبق سلطات الدولة نظام الحق العام فقط على الطرف المعتدي، أما في حالة عدم توصل الوسطاء إلى حلول بين الأطراف المتنازعة حول قضية معينة يأتي دور سلطات الدولة في حل النزاعات ضمن الأحكام القانونية الوضعية. بالإضافة إلى ذلك تشارك سلطات الدولة الوسطاء في عملية التدخل بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى حلول في بعض القضايا لتلعب دورًا مكملاً لنظام العرف القبلي في عملية فض النزاع، وذلك يعود لأهمية التوصل إلى حلول ضمن نظام العرف القبلي في قضايا النزاعات وتجنب احتمالية عدم التوصل إلى حلول ترضي الأطراف المتنازعة، لأن نظام العرف القبلي كما يرى القائمين على مؤسسات الدولة هو الأسلوب الأمثل لفض النزاع بشكل نهائي، ولأن نظام القانون الوضعي لا يستطيع أن يوقف تداعيات النزاعات التي يمكن أن تشمل جميع أفراد الوحدة القرابية الواحدة، لأن نظام الرد بالمثل أو الثأر لا ينطبق في

مجتمع الدراسة على المعتدي نفسه بل يمكن الاقتصاص من أي شخص ينتمي إلى مجموعته القرابية نفسها.

بناءً على ما سبق، فقد اتضح للدراسة أهمية النظام السياسي القبلي في عملية التنظيم والتوازن الاجتماعي في مجتمع الدراسة؛ لما له من دور ايجابي وفعّال في توفير الأمن والاستقرار في المنطقة أكثر من الدور الذي تلعبه سلطات الدولة الممثلة بالدوائر والمؤسسات والقوانين الوضعية.

الفصل الخامس:

الواقع التعليمي والصحي في مجتمع الدراسة

أولا: الواقع التعليمي:

أظهرت الدراسة الميدانية أنه في بداية الألفية الثانية، وبعد التراجع في الأوضاع المعيشية لمجتمع قرية منشية الغياث شاعت قيم الاهتمام بالتعليم وتوجيه الأبناء لمواصلة مراحل تعليمهم عن ما كان سائدا في السابق، حيث تتدنى المستويات التعليمية وتنتشر الأمية بشكل كبير بين أرباب الأسر في مجتمع الدراسة. وأظهرت الدراسة أيضا أنه منذ استقرار الأهالي في المنطقة لم يكن هناك اهتمام بمواصلة تعليم الأبناء رغم توفر البنية التعليمية التي تستوعب جميع المراحل التعليمية، لكن بعد التراجع في الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع، أصبح الأهالي يدركون مع مرور الوقت أن مشكلتهم لا تتعلق بالفقر وعدم توفر فرص العمل فقط بل بتدني مستوياتهم التعليمية، ولهذا السبب بدأ الأهالي يهتمون بمواصلة تعليم أبنائهم كوسيلة لزيادة دخولهم في المستقبل.

ونستطيع أن نستدل على الواقع التعليمي لأهالي مجتمع قرية منشية الغياث، ومدى تغير توجهات الأهالي نحو مواصلة تعليم أبنائهم منذ بداية الألفية الثانية من خلال تحليل نتائج الدراسة الإحصائية المتعلقة بالمستويات التعليمية في مختلف الفئات العمرية والتي يوضحها الجدول التالي رقم (11):

توزيع المستويات التعليمية حسب الفئات العمرية*

الفئة العمرية	الجنس	امي	اساسي	اعدادي	ثانوي	جامعي	شهادات جامعية
18- 5	ذكر	7	187	46	14	-	-
	انثى	4	100	73	9	-	-
24 -19	ذكر	4	67	35	6	4	-
	انثى	2	78	13	10	5	-
30 -25	ذكر	7	32	18	8	-	4
	انثى	12	26	11	6	-	3
40 -31	ذكر	16	48	-	-	-	2
	انثى	34	24	-	-	-	2
60 -40	ذكر	37	-	-	-	-	-
	انثى	68	-	-	-	-	-
60 فما فوق	ذكر	69	-	-	-	-	
	انثى	42	-	-	-	-	
المجموع	-	302	562	196	53	9	11
النسبة %		26. %6	49. %6	17. %2	4.6 %	0.8	%1

(جدول رقم 11) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

***ملاحظة: بلغ عدد الفئات العمرية التي تقع أعمارها فوق سن التعليم1133 نسمة، بينما بلغ الفئات العمرية تحت سن التعليم 218 نسمة.**

أفادت النتائج الإحصائية المستخلصة من الجدول السابق رقم (11) أن مستوى التعليم الأساسي قد احتل المرتبة الأولى من بين المستويات التعليمية في مجتمع قرية منشية الغياث ممن يقعون فوق سن التعليم الأساسي وحقق ما نسبته 49.6%، وحصلت نسبة الأمية على الترتيب الثاني وبنسبة وصلت إلى 26.7%، بينما احتل مستوى التعليم الإعدادي على المرتبة الثالثة وبنسبة وصلت إلى 17%، وتوزعت باقي النسب على المستويات التعليمية الثانوية بنسبة 4.6% والجامعية بنسبة 0.8% ومن يحملون الشهادات الجامعية بنسبة 1%، ويلاحظ أيضا اختفاء المستويات التعليمية من حملة الماجستير والدكتوراه في مجتمع قرية منشية الغياث.

ويتضح أيضا من خلال الجدول السابق رقم (11) أن من تزيد أعمارهم على 40 عاما ممن يشكلون أغلب أرباب الأسر من الأزواج والزوجات كلهم أميّون، بينما تنخفض نسبة الأمية في الفئات العمرية التي تليها تدريجيا. ومن خلال مقارنة الجدول السابق رقم (11) بالجدول السابق رقم (5) نتوصل إلى أن الأزواج والزوجات الذين يقعون في الفئات العمرية التي تتراوح بين (31 - 40) عاما لديهم مستويات تعليمية أساسية وإعدادية وشهادات جامعية، حيث بلغت نسبة المستويات التعليمية لهذه الفئة العمرية 57.2% كتعليم أساسي وأعدادي و3.1% حاصلين على الشهادات الجامعية، في حين وصلت نسبة الأمية في هذه الفئة إلى 39.6%، أما بالنسبة للمستويات التعليمية للأزواج والزوجات في الفئات العمرية التي تتراوح بين(19 -24) عاما، فقد أظهرت الدراسة أن جميع الأزواج والزوجات يقعون ضمن المستويات التعليمية الأساسية والإعدادية وتختفي نسبة الأمية بين الأزواج والزوجات في هذه الفئة.

وتفيد النتائج الإحصائية في الجدول السابق رقم (11) أيضا أن هناك نسبة للأمية من بين الأبناء الذين يقعون في سن مراحل التعليم المدرسي (5 -18)عاما –البالغ عددهم 440 نسمة -

حيث بلغت نسبة الأمية في هذه الفئة 2.5%، بينما تأخذ صفوف التعليم الأساسية الحصة الأوفر من أعداد هذه الفئة حيث وصلت نسبة الطلبة بالمراحل الأساسية في هذه الفئة إلى 65.2%، وبحساب النسب المئوية للمراحل التعليمية الإعدادية والثانوية وأضافتها الى النسب السابقة نجد أن نسبة الأبناء الذين يقعون في سن التعليم المدرسي قد وصلت إلى 97.5% من مجموع فئتها العمرية مما يشير إلى اهتمام الأهالي بتوجيه الأبناء نحو التعليم ومواصلته.

من جهة أخرى توفر وزارة التربية والتعليم الخدمة التعليمية لأكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية في منطقة لواء الرويشد مستخدمة بذلك أفضل الطرق والأساليب المتقدمة، إلا أن اتساع رقعة اللواء وتباعد التجمعات السكانية عن بعضها يلعب دورًا مهمًا في صعوبة توفير هذه الخدمة بالشكل المراد في الوصول إلى هذه المدارس في التجمعات السكانية الصغيرة. ويوجد في اللواء (9) مدارس حكومية. ويبلغ أعداد الطلبة لهذا العام 2012/2011م (1674) بهيئة تدريسية مكونة من (184) كما هو مبين في الجدول التالي رقم (12).

إن جميع المدارس في لواء الرويشد ملك لوزارة التربية والتعليم، باستثناء مدرسة الحي الشرقي في منطقة الرويشد (الاساسية المختلطة) فهي مستأجره كونها افتتحت مؤخرا لخدمة أبناء الحي المذكور، ومدرسة الرويشد الشاملة للبنين التابعة لثقافة العسكرية. وتم إغلاق مدرستي الفيضة وجسر الرويشد بسبب ظاهرة تسرب الطلبة. وتعمل مديرية التربية والتعليم على فتح صفوف لمحو الأمية في حال توفر العدد الكافي، ويوجد الآن صفوف لمحو الأمية يبلغ عدد المشاركين فيها حوالي 38 مشاركا ينخفض ويزداد العدد حسب الوضع الاقتصادي، ففي حالات مواسم الربيع الجيدة يزداد العدد وبعكسه ينخفض.

توزيع الطلاب والمدرسين حسب المدارس في لواء الرويشد

الرقم	اسم المدرسة	عدد الطلبة	عدد المعلمين	ملاحظات
1	مدرسة الرويشد الشاملة للبنين	621	77	تابعة لثقافة العسكرية
2	مدرسة الرويشد الثانوية للبنات	467	40	-
3	مدرسة الرويشد الأساسية المختلطة	110	8	-
4	مدرسة منشية الغياث الثانوية بنين	247	24	-
5	مدرسة منشية الغياث الثانوية بنات	182	19	-
6	مدرسة صالحية النعيم س م	26	8	
7	مدرسة روضة البندان س م	21	8	
8	مدرسة الفيضة الأساسية	-	-	مغلقة
9	مدرسة جسر الرويشد	-	-	مغلقة
10	المجموع	1674	184	-

(جدول رقم 12) ، المصدر: رقم (1-3 ، 5-9) متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق

: رقم (4،5) الدراسة الميدانية 2011م

كما توفر وزارة التربية والتعليم الخدمات التعليمية الأزمة لجميع المراحل الدراسية في قرية منشية الغياث، حيث يوجد في القرية مدرستان حديثتا البناء واحده للذكور والأخرى للإناث. تتكون كل مدرسة من 13 غرفة صفية مع مكاتب الهيئة التدريسية، يضاف إليها ساحات للرياضة والترفيه، غير أن كلا المدرستين تعاني من نقص في المكتبات والمختبرات والمشاغل المهنية وتدني مستوى النظافة. ويتوفر في مدرسة الذكور سكن للمعلمين نظرا لبعد المنطقة عن أماكن سكنهم، في حين تم توفير سكن مستأجر للمعلمات بالقرب من المدرسة.

أما فيما يتعلّق بمدرسة الذكور وكما هو مبين في الجدول السابق رقم (12) فهي مكونة من 247 طالب في جميع المراحل الدراسية وهيئة تدريسية مكونة من 24 معلم، أما مدرسة الإناث فهي مكونة من 182 طالبة في جميع المراحل التعليمية وهيئة تدريسية مكونة من 19 معلمة، ويلاحظ هنا ارتفاع عدد الذكور الملتحقين بمراحل التعليم المدرسي على أعداد الإناث الذي يعود إلى ميل الميزان العددي في مجتمع قرية منشية الغياث لصالح الذكور.

الإشكاليات التعليمية في مجتمع قرية منشية الغياث:

يتبين من الجدول السابق رقم (11) أن نسبة الذين يحملون الشهادات الجامعية 1%، والذين وصلوا إلى مرحلة التعليم الجامعي لا تزيد نسبتهم عن 0.8% من مجموع الفئات العمرية التي تقع فوق سن التعليم المدرسي، مما يشير إلى تدني مستوى الإقبال على التعليم العالي بشكل كبير، كذلك يتضح من خلال الجدول السابق رقم (11) تدني المستويات التعليمية في المرحلة الثانوية التي وصلت إلى 4،6%، وعند مقارنة هذه النسبة بنسب المستويات التعليمية الأساسية والإعدادية نجد أن النسبة الأكبر من الأبناء منتظمون في المراحل الدراسية الأساسية والإعدادية، والأقلية منهم من يرفعون مستوياتهم التعليمية إلى المرحلة الثانوية، وتتضاءل النسبة في الانتقال إلى مرحلة التعليم الجامعي. وكما أظهرت الدراسة الميدانية في مجتمع قرية منشية الغياث أن الإشكاليات الأساسية التي تحول دون انتقال النسبة الأكبر إلى المراحل الثانوية وبالتالي للجامعية، تكمن فيما يلي:

1. قلة التحصيل المدرسي، بحيث تبين لدراسة من خلال المعطيات المأخوذة من الهيئة التدريسية في قرية منشية الغياث من كلا المدرستين، أن النسبة الأعلى من الطلبة في مختلف المراحل التعليمية المدرسية تتراوح مستوياتهم التعليمية بين عدم القدرة على القراءة والكتابة، وبين البطء في التعلم، وينتقلون إلى الصفوف الأعلى عن طريق نظام عدم الترسيب، خصوصا الطلبة في المراحل الأساسية، وحتى الفئة القليلة التي تستطيع القراءة والكتابة لا يرتفع تحصيلها المدرسي إلى المستوى المطلوب.

2. تدني المستوى الاقتصادي لدى أهالي القرية، وبعد المنطقة عن مركز المحافظة وبالتالي عن الجامعات، مما يشكل صعوبة في دراسة الأبناء في الجامعات وخصوصا الفتيات، لأنه وكما يرى الأهالي أن التعليم الجامعي للأبناء مكلف جدا من الناحية المادية رغم أن الأبناء الملتحقين بمراحل التعليم الجامعي يدرسون على نفقة الديوان الملكي، لكن السبب في وجهة نظر الأهالي يعود إلى تدني مستواهم الاقتصادي من ناحية، وبعد المنطقة 210كم عن أقرب جامعة من ناحية أخرى، حيث إنه يتطلب دراسة الأبناء في إحدى الجامعات تأمين سكن لهم مما يشكل مشكلة بالنسبة للأهالي في تدريس الفتيات نظرا لثقافة مجتمع القرية، وبالنسبة للفتيات اللواتي يدرسن حاليا في جامعة آل البيت فإنهن يعتمدن على المواصلات في الذهاب للجامعة والعودة منها، وكما يرى معظم الأهالي أنه في حالة التحاق أبنائهم في إحدى الجامعات واعتمادهم على المواصلات في ذهاب أبنائهم للجامعات والعودة منها، فإن ذلك سيكلفهم الكثير من الناحية المادية، والبدنية ايضا للأبناء، حيث سيكلفهم ذلك 6 دنانير يوميا كأجرة مواصلات فقط، هذا غير الجهد المضاعف الذي سيبذله الأبناء للذهاب إلى الجامعة، إذ سيكلفهم بعد المنطقة عن أقرب جامعة ما بين 5 -6

ساعات يوميا سيقضيها الأبناء في المواصلات، هذا غير صعوبة المواصلات بين لواء الرويشد ومحافظة المفرق.

أما بالنسبة للإشكاليات الأساسية المتعلقة بضعف التحصيل المدرسي لدى الطلبة فقد توصلت الدراسة الميدانية من خلال المعطيات المأخوذة من الرؤية المحلية والهيئة الأدارية والتدريسية إلى أن الأسباب التي تحول دون رفع مستويات التحصيل المدرسي في مجتمع قرية منشية الغياث، تكمن فيما يلي:

1. تسرب الطلبة من كلا الجنسين:

ويعود ذلك الى عامل الهجرة من المجتمع بسبب الفقر والبطالة، وعدم اهتمام بعض أولياء الأمور بتعليم أبنائهم خصوصا الفتيات بتفضيل الأبناء على الفتيات في التعليم، بالإضافة إلى مواجهة أغلب الطلبة خصوصا في المراحل الأساسية صعوبة وبطء في التعلم، مما أدى إلى الفشل في الدراسة. كذلك توجيه الفتيات نحو تحمل المسؤولية مع الأم نظرا لحجم العائلات التي يتطلب المزيد من الأعباء خصوصا ممن يمارسون النشاط الاقتصادي القائم على الرعي، ويضاف سبب آخر يكمن في المساحة الكبيرة التي تنتشر فيها التجمعات السكنية في القرية الأمر الذي يشكل عائقا أمام معظم الطلبة في الوصول إلى المدرسة خصوصا ممن يسكنون في أطراف القرية.

2. تدني المستويات التعليمية لدى أولياء أمور الطلبة:

أرجعت الهيئة الإدارية والتدريسية في كلتا المدرستين تدني التحصيل المدرسي عند الطلبة من كلا الجنسين إلى تدني المستوى التعليمي لدى أولياء الأمور، بسبب انتشار الأمية بين هذه الفئة وعدم وعي أولياء الأمور بأهمية متابعة أبنائهم في المنازل والالتزام بأوقات دراسية، كذلك عدم وعي أولياء الأمور باهمية متابعة أبنائهم بمدى التزامهم بالدوام المدرسي ومراقبة تحصيلهم

المدرسي، بالإضافة إلى عدم وعي أولياء الأمور بأهمية التنسيق بينهم وبين الهيئة المدرسية حول تضافر الجهود لرفع مستويات التحصيل الدراسي لطلبة حيث تغيب في كلتا المدرستين أي نوع من المجالس المحلية بين الهيئات التدريسية وأولياء الأمور.

3. عدم ثبات الهيئة التدريسية وضعف تأهيلها:

وذلك يعود إلى بعد المنطقة عن مركز المحافظة، وكون أغلب الهيئة التدريسية من خارج المنطقة، هذا الى جانب بحث المدرسين الدائم عن النقل من المدرسة وعدم الانتظام بالدوام بشكل كامل، بالإضافة إلى أن أغلب المدرسين الذين يأتون إلى المنطقة من الذين يعملون على حساب التعليم الإضافي أو مدرسين جدد، وليس لهم أي خبرة تدريسية وتربوية، مما يؤثر سلبا على العملية التدريسية ويزيد من أعباء الهيئة الإدارية، بالإضافة إلى ما تعانيه المدرستان من النقص في بعض الكوادر التعليمية خصوصا الإنجليزية والعلمية التي يقوم بتدريسها مدرسين من اختصاصات أخرى. ومن جهة أخرى تنخفض نسبة عدم ثبات الهيئة التدريسية في مدرسة الإناث عما هو سائد في مدرسة الذكور، حيث إن هناك نوعًا من الاستقرار في الهيئة التدريسية والالتزام بالدوام الرسمي، لكن المشكلة تبقى في بداية الأسبوع الدراسي ونهايته لأن الغالبية العظمى من المدرسات من خارج المنطقة.

وتوصلت الدراسة الميدانية الى أن سبب عدم ثبات الهيئة التدريسية والتزامها بالدوام الرسمي يعود ايضا الى عدم وجود دائرة لمديرية التربية والتعليم في المنطقة، لمتابعة العملية التدريسية ومراقبتها ومحاسبة المعلمين، لأن ذلك حسب وجهة النظر المحلية يعمل على الانفلات من قبل المدرسين وعدم التزامهم بالدوام المدرسي كونهم ليسوا من المنطقة وبالتالي لن تعني لهم المنطقة بشيء.

وأخيرا، تتلخص الحلول المحلية المقترحة حول الإشكاليات التعليمية التي تحد من تحقيق مستوى أفضل لتحصيل المدرسي بتحويل مدرسة الذكور إلى مدرسة تابعة للثقافة العسكرية، وهذا من شأنه يحد من ظاهرة تسرب الطلبة وعدم التزامهم بالدوام الرسمي، كذلك سيعمل ذلك على استقرار الهيئة التدريسية وتوفير معلمين أكفاء ذوي خبرة تدريسية متخصصة، بالإضافة إلى ذلك فإن مدارس الثقافة العسكرية تقدم وجبات الطعام والألبسة للطلاب، الأمر الذي يحسّن نوعية التغذية للطلبة والاعتناء بالنظافة والمظهر العام في ظل سيادة ظاهرة الفقر في المنطقة، ويرى الأهالي أيضا ضرورة فتح دائرة تابعة لمديرية تربية البادية الشمالية الشرقية لمراقبة المدارس ومتابعتها في لواء الرويشد.

ثانياً: الواقع الصحي:

أظهرت الدراسة الميدانية في مجتمع قرية منشية الغياث أن هناك العديد من الأمراض التي يعاني منها الأهالي، منها الأمراض الصدرية كالربو وضيق التنفس، وأمراض ضغط الدم والسكري والقلب والكلى، وغيرها من الأمراض الشائعة كالمفاصل والصداع والبرد، وآلام الأسنان وألام البطن والمعدة. كما اظهرت الدراسة أن الأمراض الصدرية هي الأمراض الأكثر شيوعا بين الأهالي بسبب التلوث المناخي من جراء الرياح المحملة بالأتربة والرمال، مما يشكل صعوبات في التنفس لدى الكثير من أهالي منطقة الدراسة، بالإضافة إلى مرض الكلى الذي تلاشى تقريبا بعد أن كان

المرض الأكثر انتشارا في المنطقة بسبب تلوث المياه، غير أنه تم الحد من انتشار هذا المرض بعد ربط الآبار التي تزود الأهالي بالمياه بمحطات لتحلية.

وإفادة معطيات الدراسة أيضا أن أهالي مجتمع الدراسة يعتمدون في معالجة الأمراض على مراجعة الطبيب والمركز الصحي، إلى جانب ممارسات الطب الشعبي، حيث ما زال أهالي مجتمع الدراسة يمارسون الطب الشعبي في معالجة الأمراض الشائعة أو الأمراض البسيطة كما يراها أهالي مجتمع الدراسة، كأمراض الصداع والمعدة وألام البطن البرد والالتهابات والإمساك، وألام الظهر والمفاصل، وأمراض الاصفرار واللوزتين والثعلبة والقحة، أما الأمراض الصعبة كأمراض الجهاز التنفسي وضغط الدم والسكري والقلب والكلى فيعتمد أهالي مجتمع الدراسة في معالجتها على مراجعة الطبيب.

أما بالنسبة للعلاجات الشعبية التي يمارسها أهالي مجتمع الدراسة فهي تحمل مترادفين من حيث تفسير سبب المرض وطريقة علاجه، فكما أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك جمعًا بين المعتقدات الدينية والمعتقدات الشعبية في الإصابة في الأمراض والشفاء منها من جهة، والاعتماد على الأعشاب الطبيعية المختلفة من جهة أخرى، حيث يعتمد أهالي مجتمع الدراسة في معالجة بعض الأمراض على الوصفات المتوارثة عن الأجداد ويتم في كل حالة مرضية استشارة كبار السن ومن لديهم الخبرة لتفسير سبب المرض وإعطاء الوصفات المناسبة للعلاج، فإذا تم تفسير سبب المرض لأمور تتعلق بالإصابة بالعين أو الحسد أو السحر، خصوصا إذا أصيب أحدهم بالحمة أو تعرض للإصابة والأذى، فيتم الاستعانة بالله لطرد المرض بإشعال البخور أو قراءة آيات قرآنية على الماء وجعل المريض يشربها أو يستحم بها، وإذا اعترف الشخص المسبب للمرض أو تم معرفته يجعلونه يقص من ثوبه ويستحم في إناء يحفظ الماء، ثم يجعلون المريض يستحم بهذه

المياه. أما إذا كان المرض من الإمراض الشائعة ومتعارف عليها بين أفراد مجتمع الدراسة من حيث المسبب وطريقة العلاج، فيتم اللجوء في معالجة الحالات المرضية إلى الأعشاب الطبيعية.

من جهة أخرى وفيما يتعلق بالظواهر الصحية في مجتمع قرية منشية الغياث، فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى بعض النتائج الإحصائية المتعلقة بأعداد ونسب الوفيات بين الأطفال والشباب، والإعاقات العقلية والجسدية والتي يوضحها الجدول التالي رقم (13):

الأعداد الخاصة بالوفيات والإعاقات بين الأطفال والشباب حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	الجنس	حالات الوفاة	حالات الإعاقة العقلية والجسمية
اقل من 5 سنوات	ذكر	11	2
	أنثى	6	5
5- 20	ذكر	-	-
	أنثى	-	-
21- 30	ذكر	8	-
	أنثى	-	-
31- 40	ذكر	13	-
	انثى	-	2
المجموع	-	38	9

(جدول رقم 13) ، المصدر: الدراسة الميدانية 2011م

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) ان حالات الوفيات بين الشباب كانت من الذكور فقط، غير أن ما يجدر التنبيه له حول ما تم جمعه من حالات الوفيات بين الشباب كان من خلال

الملاحظة، وما يأتي في سياق الحديث العام لأسباب تتعلق بالتكتم، وبالتالي فان هذه الأعداد ليست دقيقة إلى حد بعيد. وبالنسبة لأسباب الوفيات بين الشباب فلم تستطع الدراسة الكشف عنها، غير أنه يتم إرجاعها دائما إلى مشيئة الله. وفيما يتعلق بأعداد الوفيات والأعاقات بين الاطفال كما تظهر في الجدول السابق رقم (13) فلا شك انها أعداد مرتفعه نسبيا، وتستدعي دراستها والوقوف على أسبابها والحد من تكرارها.

أما بالنسبة للعادات الغذائية في مجتمع قرية منشية الغياث، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أنه بسبب تدني الأوضاع الاقتصادية فإن أغلب عائلات مجتمع القرية يقتصر غذاؤها اليومي على نوع واحد وعلى ما يتيسر للعائلة خلال اليوم، مما لا يسمح للعائلات بتنويع غذائها اليومي، وتقتصر أنواع الأغذية السائدة في المجتمع على الخبز ومشتقات الألبان بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى العدس والبرغل وبعض أنواع الخضار، وبالتالي فان ذلك يشير إلى أن هناك سوءًا في التغذية لأغلب عائلات مجتمع الدراسة خصوصا للأطفال ونوعية غذائهم، هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بنظافة الأطفال، مما ينعكس سلبا على أوضاعهم الصحية.

واقع الخدمة الصحية في قرية منشية الغياث:

لا يوجد في قرية منشية الغياث أي مركز صحي، سوى مقر مستأجر لمستشفى العروبية للأمراض الصدرية الذي يفتح كل ثلاثاء لمعالجة الأمراض الصدرية فقط، ويقوم أهالي مجتمع الدراسة في معالجة الحالات المرضية بمراجعة المركز الصحي والمستشفى الموجود في منطقة الرويشد الذي يبعد 8 كم عن المنطقة، بحيث يوجد في المنطقة مستشفى حكومي تبلغ مساحته (1000)م2 وتبلغ سعته (17) سريرًا في الأوضاع العادية، بالإضافة إلى وجود سريرين في العناية

الحثيثة، وسريرين في وحدة غسيل الكلى لتصبح بذلك 21 سريرًا، ويمكن زيادة الآسرة في حالة الطوارئ إلى 30 سرير، وبنسبة أشغال 27% في مجال الاختصاصات المبينة في الجدول التالي رقم (14):

توزيع الاختصاصات الطبية المتوفرة في مستشفى الرويشد الحكومي

الرقم	الاختصاص	العدد
1	طبيب إسعاف وطوارئ	5
2	طبيب تخدير وإنعاش	2
3	طبيب باطنية	3
4	طبيب نسائية وتوليد	2
5	طبيب أطفال	3
6	طبيب جراحة عامة	2
7	طبيب عظام	2
8	طبيب أسنان	2
9	ممرضين	15
10	قابلات قانونيات	9

(جدول رقم 14) ، المصدر : متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق

والمستشفى مزود (بمختبر، وحدة العناية الحثيثة I.C.U، بنك الدم، الأشعة، الصيدلية، غسيل الكلى، التوليد، العمليات، الخداج، الأمومة والطفولة، المطاعيم، والصحة العامة)، كما يتم تقديم الخدمات الصحية من خلال مركز حدود الكرامة، والذي يقوم بتقديم جميع الخدمات الصحية للموظفين المتواجدين في الحدود بالإضافة للقادمين والمغادرين من وإلى الحدود الأردنية، ويتم تحويل الحالات التي تستدعي ذلك إلى مستشفى الرويشد الحكومي. وقد تم تطوير الخدمات الصحية في المنطقة خلال عام 2001م من خلال بناء مركز صحي شامل ليكون رافدًا لتخفيف

العبء عن مستشفى الرويشد، ولتقديم خدمات الرعاية الصحية الثانوية لأبناء المنطقة وجميع المناطق والقرى المجاورة، فضلا عن تقديم المطاعيم بشكل مجاني لكافة التجمعات السكانية في المنطقة من خلال فرق صحية، بما في ذلك أصحاب بيوت الشعر المتنقلة، كذلك يقوم المركز بأعمال رقابية صحية تتمثل بالرقابة على الغذاء، ومياه الشرب، والاستقصاء الوبائي للأمراض السارية، والكشف على البيئة بشكل عام والمكاره الصحية، والنظافة العامة للمنطقة من خلال التعاون مع قسم الصحة والبيئة في بلدية الرويشد.

وفي المقابل لم تلتمس الدراسة الميدانية أي نوع من الرضى من قبل الاهالي عن الخدمات الصحية المقدمة في المنطقة لعدم توفير مركز صحي في القرية، ولصعوبة الوصول للمركز الصحي في الرويشد من جهة، ولعدم توفر الأدوية بشكل دائم، وتغيب أطباء الاختصاص، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية المقدمة من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى فإنّ القائمين على القطاع الصحي يتفقون مع أهالي مجتمع الدراسة في تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة لعدم وجود أجهزة طبية حديثة لتشخيص الحالات المرضية من جهة، ولعدم توفر الأدوية بشكل دائم من جهة أخرى، ويتم تحويل الحالات المرضية الصعبة إلى مستشفى المفرق الحكومي، لكن الإشكالية التي يراها القائمون على القطاع الصحي تكمن في تدني وعي أهالي مجتمع الدراسة في فهمهم للحالات المرضية، ومقدار الأدوية المستخدمة لكل حالة مرضية ونوعيتها، حيث يقترن مدى رضى الأهالي عن الخدمة الصحية أو تفضيل طبيب على آخر، بمقدار الأدوية التي تعطى لهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وكما يرى القائمون على القطاع الصحي، أن هناك تدنيًا في الوعي من قبل أهالي مجتمع الدراسة في أهمية الإسراع بإحضار الحالات المرضية قبل حدوث المضاعفات، خصوصا الحالات المرتبطة بالحمة والأسنان والإصابة بالحروق والجروح، هذا غير استخدام الكي

بالنار في معالجة بعض الإصابات أو بعض الممارسات العلاجية التي تعمل على مضاعفة خطر المرض، بالإضافة إلى تدني مستوى النظافة خصوصا لدى الأطفال وعدم الاعتناء بالأسنان.

أما بالنسبة لخدمات التامين الصحي لعائلات مجتمع قرية منشية الغياث، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الإحصائية التي يوضحها الجدول التالي رقم (15):

توزيع أعداد ونسب العائلات المنتفعة من خدمة التامين الصحي حسب نوعية التامين

البيانات	عدد العائلات	عدد الافراد	النسبة
العائلات المنتفعة من تامين صندوق المعونة الوطنية	82	584	%38.3
العائلات المنتفعة من تامين الوظائف الحكومية	29	175	%13.6
العائلات المنتفعة من تامين الوظائف العسكرية	19	99	%8.8
العائلات الغير منتفعة من خدمات التامين الصحي	84	493	%39.3
المجموع	214	1351	%100

(جدول رقم 15) ، المصدر: الدراسة الميدانية، 2011م

كما ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (15) أن الأغلبية من عائلات مجتمع الدراسة يشملها التامين الصحي، حيث بلغ عدد العائلات المشمولة بالتامين الصحي 130 عائلة وبنسبة 60.7% من مجموع عائلات مجتمع الدراسة البالغ 214 عائلة، وهي العائلات المنتفعة من تأمين صندوق المعونة الوطنية، وشكلت ما نسبته 38.3%، والعائلات المشمولة من تامين الوظائف الحكومية(مديرية الزراعة وبلدية الرويشد)، وشكلت ما نسبته 13.6%، والعائلات المنتفعة من تأمين الوظائف العسكرية(جيش،دفاع مدني، امن عام، الدرك) شكلت ما نسبته 8.8%.

كما ويتضح أيضا في الجدول السابق رقم (15) أن عدد العائلات التي لا يشملها أي نوع من التامين الصحي، قد بلغ 84 عائلة وبنسبة 39.3% من مجموع عائلات مجتمع الدراسة، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى مشكلة صحية قائمة في مجتمع الدراسة، بحيث أظهرت الدراسة الميدانية أن العائلات التي لا يشملها أي نوع من التامين الصحي لا تذهب إلى الأطباء إلا في الحالات المرضية الخطيرة. وبسبب تدني الأوضاع الاقتصادية وتكاليف الكشف الطبي والأدوية تعمل هذه العائلات على تأجيل الذهاب إلى الأطباء في اغلب الحالات المرضية، وتعتمد على الوسائل الشعبية في معالجة الكثير من الأمراض، وهذا الأمر يمكن أن يجعل بعض الحالات المرضية تتفاقم لتصل إلى درجة الخطورة مما يؤدي إلى مشكلات صحية لدى هذه العائلات.

وأخيرا، يتطلع أهالي مجتمع الدراسة إلى توفير مركز صحي أولي في القرية مع سيارة إسعاف لنقل الحالات المرضية لمستشفى الرويشد، بالإضافة الى تطوير مستشفى الرويشد من حيث الاختصاصات الطبية، من طبيبة نسائية وتوليد وطبيب جلدية وطبيب انف وأذن وحنجرة، كذلك تطوير المستشفى من حيث التجهيزات الطبية المتخصصة، وإنشاء غرف للعمليات والإنعاش، حتى تتوقف معانات الأهالي من جراء التحويل إلى مستشفى المفرق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك يتطلع أهالي مجتمع الدراسة إلى شمول التامين الصحي لجميع عائلات مجتمع الدراسة وخصوصا العائلات الفقيرة، الذي من شأنه سيعمل على إنهاء الكثير من المشكلات الصحية وعمل استثناء خاص بالمنطقة من ناحية الخدمات الصحية، نظرا لتردي الأوضاع الاقتصادية والظروف البيئية الصعبة في المنطقة.

خاتمة الباب الأول:

بعد دراسة البناء الاجتماعي القبلي لمجتمع الدراسة بمكوناته البنائية، تخلص الدراسة إلى أن العشيرة التي تمثل النظام القرابي لمجتمع الدراسة، هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال ما هو قائم من علاقات في المجتمع؛ فالنظام القرابي هو الذي يحدد سلوك الأفراد في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفقًا للعادات والأعراف الاجتماعية التي تمثل نوعًا من الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد داخل المجتمع، وهو الذي يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين أفراد المجموعات القرابية تبعًا لتدرجات القرابة الدموية، بحيث اتضح للدراسة الآن أن طبيعة علاقات التفاعل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع ترتبط بطبيعة البناء القرابي ذي الانحدار الأبوي، الذي خلق نوعًا من السلطة في ضرورة الالتزام والتمسك بالعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تبعًا لمستويات اتساع الدائرة القرابية وضيقها، من الأسرة إلى المجموعة القرابية، إلى الوحدة القبلية التي تمثل الوحدة القرابية والسياسية الكبرى لمجتمع الدراسة؛ فكلما ضاقت الدائرة قلت المسؤولية الاجتماعية وعلاقات التفاعل، وكلما اتسعت الدائرة زادت المسؤولية الاجتماعية وعلاقات التفاعل، وبالتالي فإن العلاقات القرابية القائمة بين المجموعات القرابية التي تتمثل في البناء الانقسامي القرابي لمجتمع الدراسة من جهة، والأبنية الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى، عملت على تحديد طبيعة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل الإطار الإقليمي لمجتمع الدراسة الذي عمل بدوره على أعطاء مجتمع الدراسة صفته الخاصة.

وعليه، فإن العشيرة هي أساس البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، لأنها تمثل الميدان الذي يدور فيه مختلف التفاعلات الاجتماعية من علاقات وسلوكيات وأنشطة ثقافية واقتصادية سياسية، كذلك يمكن اعتبارها الأساس في استمرار أغلب المكونات التقليدية لهذا البناء، خصوصًا في النظم الاجتماعية والسياسية ومعايير الضبط الاجتماعي، التي تم الحفاظ عليها وعلى استمرار وجودها رغم التغيرات التي تعرض لها البناء الاجتماعي في مجتمع الدراسة، كنتيجة لعملية الاستقرار والتغيرات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة والتي عملت بدورها على إرساء البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة على ما هو عليه الآن.

الباب الثاني:

تنمية المجتمع المحلي

مقدمة

الفصل الأول: الواقع التنموي

الفصل الثاني: البناء الاجتماعي والتحديات التنموية

الفصل الثالث: الرؤية التنموية

مقدمة:

إن تنمية المجتمع المحلي بمفهومها المحدد يتم فصلها تحليليا عن العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ومعالجتها في وحدتها التكوينية الأولية المسماه بالمجتمع المحلي، ويتم ذلك بتحليلها في الإطار الاجتماعي الكلي للمجتمع، الذي يتكون من أفراد وجماعات تجمعهم وحده جغرافية للعيش والإقامة من جهة، ووحدة المصالح والاهتمامات من جهة أخرى (خاطر،1999)، وبالتالي فإن المجتمع المحلي كما هو في مجتمع الدراسة يتجسد بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتساب في ظل نظام القبيلة. ويقوم مفهوم تنمية المجتمع المحلي على مبدأ التنمية المتكاملة، التي تستهدف إحداث عملية تغيير مخطط ومنظم في البناء الاجتماعي للمجتمع من خلال تنفيذ مجموعة شاملة ومتكاملة من البرامج والمشاريع التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، التي تنفذ عن طريق تكامل الجهود الحكومية والجهود الطوعية لسكان المحليين ومشاركتهم الشعبية، وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزء متكامل في حياة الدولة، بالإضافة إلى التقليل من المعارضة المحلية للقرارات المهمة الخاصة بالأبعاد التنموية(الحنيطي، مرجع سابق). ولتحقيق ذلك يجب أن تنبع المشاريع التنموية وتستمد من واقع واحتياجات السكان ورغباتهم ومطالبهم الأساسية، والتي يساهم من خلالها السكان المحليين في صنع القرار في المجتمع المحلي من خلال العمل معا في برامج وأنشطة مجتمعية محلية(خاطر وعلي، مرجع سابق).

وعليه، فقد عملت الدراسة من خلال الباب السابق على تحديد الإطار العام للمجتمع المحلي (مجتمع الدراسة) من حيث البيئة الطبيعية والبناء الاجتماعي في حالته الراهنة ومسار التغيير فيه، والتي تعد من أبرز الوسائل التي يعمل المنمي فيها لتنمية المجتمع المحلي لما تكونه من فهم دقيق

لبناء المجتمع بمكوناته البنائية، ليستطيع المنمي بعد الوقوف عليها في ظل الموارد والإمكانيات التنموية المتاحة البدء بالاتصال المنظم مع المجتمع المحلي، لوضع الخطط العملية المرسومة لتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وإيجاد الحلول للإشكاليات التي تحول دون تحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع بشكل تشاركي مع أفراد المجتمع المحلي الأقرب لواقع احتياجات ومشاكل مجتمعهم من الباحث نفسه (ثابت، مرجع سابق)، بالإضافة إلى ذلك فإن البناء الاجتماعي يمكن أن نعتبره الإطار العام لمسار العملية التنموية لما يحتويه من مقومات ومعوقات للعملية التنموية، والتي يمكن من خلال الوقوف عليها الخروج بنتائج حول تنمية المجتمع المحلي على أسس واضحة يمكن أن تجنب الوقوع في العديد من مشكلات التخطيط التنموي والصعوبات التي تواجه هذا التخطيط في مجتمعنا المحلي، وخصوصا في البادية الأردنية في ظل سيادة نظام القبيلة.

وبالتالي فقد جاءت مناقشة الدراسة لهذا الباب لتقديم جهد علمي جاد في دراسة سبل تنمية مجتمع الدراسة اقتصاديا واجتماعيا على أسس واضحة تجنبا لتعميمات والتطبيق النظري، وكضرورة أملتها طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شاهدتها منطقة الدراسة خلال العقد والنصف الأخير.

الفصل الأول:

الواقع التنموي في منطقة الدراسة

أظهرت الدراسة الميدانية أن منطقة الدراسة تزخر بموارد وثروات طبيعية عديدة تهيئ السبيل لإحداث طفرة تنموية لهذه المنطقة، غير أن الجهود التنموية المنفذة في المنطقة ما زالت متواضعة لا تتناسب مع ثراء المنطقة وتجسد رؤية أفراد المجتمع المحلي، ولم تنعكس ايجابيا على المنطقة خصوصا المشاريع الاستثمارية والحكومية بعد مرحلة التراجع الاقتصادي في المنطقة خلال العقد والنصف الأخير.

وعليه، سوف تعالج الدراسة في هذا الفصل الموارد والإمكانيات التنموية المتاحة في المنطقة، ومدى استغلالها من قبل الجهات التنموية الحكومية والشركات الاستثمارية ومشاريع القطاع الخاص، بالإضافة إلى أي مدى تجسد رؤية وتطلعات أفراد مجتمع الدراسة واستفادتهم منها والتي تعكس واقع المشاركة المحلية في العملية التنموية. وذلك في ثلاثة بنود رئيسية، كما يلي:

أولا: الموارد والإمكانيات التنموية:

أظهرت الدراسة الميدانية أن المساحة الجغرافية لمنطقة الدراسة التي تبلغ 17.550 كم2، تزخر بموارد وإمكانيات تنموية عديدة يمكن توظيفها بفاعلية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة. والتي تتجسد بما يلي:

1. الثروة الزراعية والرعوية:

أ - الثروة المائية:

تتكون الثروة المائية للمنطقة من المياه السطحية والجوفية وتعد الأمطار المصدر المائي الرئيسي لها، وتتكون المياه السطحية من السدود والحفائر المائية، بحيث يوجد في المنطقة سبعة سدود مائية، كما يتضح في الجدول التالي رقم (16)، موزعة شمال المنطقة وسد واحد يقع جنوب شرق المنطقة، وتقدّر السعة التخزينية لهذه السدود ب 60 مليون م3 من المياه. أما الحفائر المائية فيوجد في المنطقة 27 حفيرة مائية، موزعة بشكل عادل في مختلف المناطق ويوجد ثلاث منها في منطقة الدراسة، وتبلغ السعة التخزينية لهذه الحفائر 1.370.000 م3، وبالتالي فإن كمية المياه التي يمكن استغلالها في المشاريع الزراعية يمكن أن تصل الى 61.370.000 م3 من المياه.

جدول يبين عدد السدود وتوزيعها وسعتها التخزينية

الرقم	اسم السد	الموقع بالنسبة لمنطقة الرويشد	الطاقة التخزينية
-1	سد الاثنى والمرباع	شرق جنوب	3 مليون $م^3$
-2	سد الشعلان	شمال	1 مليون $م^3$
-3	سد أبو الصفا	شمال غرب	10,5 مليون $م^3$
-4	سد حدلات	شمال الرويشد	4 مليون $م^3$
-5	سد الريشة الشرقية	شمال الرويشد	2 مليون $م^3$
-6	سد برقع	شمال غرب	1,5 مليون $م^3$
-7	سد الرقبان	شمال شرق	2 مليون $م^3$
المجموع	**7 سدود**		**60 مليون $م^3$**

(جدول رقم 16) ، المصدر: متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق

أما بالنسبة للمياه الجوفية، فيوجد في المنطقة 11 بئرًا كما يتضح في الجدول التالي رقم (17)، لتأمين المياه للسكان وسقاية الثروة الحيوانية، منها أربع آبار مربوطة بمحطة التحلية لأغراض الشرب والاستعمالات المنزلية، وهناك آبار أخرى موزعة في المنطقة شرقًا وغربًا ويتراوح بعدها عن المنطقة بين 12 -13 كم غير صالحة للاستهلاك البشري، بسبب نسبة الملوحة العالية فيها، ويبلغ عدد جميع الآبار 20 بئرًا، وبقدرة إنتاجية تصل إلى 260م3\ساعة.

جدول يبين عدد الآبار الصالحة للاستهلاك البشري وقدرتها الإنتاجية

الرقم	اسم البئر	القدرة الإنتاجية/س	البعد عن مركز اللواء
1-	بئر رحبة الخيل	25 $م^3$	13 كم
2-	بئر رقم (2)	40 $م^3$	12 كم
3-	بئر رقم (3)	40 $م^3$	18 كم
4-	بئر رقم (4)	40 $م^3$	35 كم
5-	بئر رقم (5)	40 $م^3$	55 كم
6-	بئر أبو الحصين	41 $م^3$	30 كم
7-	بئر الغصين	31 $م^3$	35 كم
8-	بئر أبو حفنه	45 $م^3$	30 كم
9-	بئر ضيف	43 $م^3$	80 كم
10-	بئر أم طرفه	35 $م^3$	60 كم
11-	بئر البستانه	45 $م^3$	75 كم

(جدول رقم 17) ، المصدر : متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق.

ب - الثروة الزراعية:

يوجد في المنطقة أراضٍ رعوية تشكل أكثر من نصف مساحة المنطقة البالغة 17،550 كم2 وبطول 154كم، وقد كان لتوفر المراعي بهذه المساحة الكبيرة – كما اشرنا اليه سابقا - السبب في

تجمع البدو في هذه المنطقة من مختلف المناطق وزيادة الثورة الحيوانية قبل تعرض المنطقة إلى سنوات الجفاف المتتالية.

ويوجد في المنطقة خمس محميات رعوية تزخر بالأعشاب المتنوعة وبمساحة إجمالية تبلغ 300،000 دونم موزعة بشكل عادل على مختلف المناطق كما يتضح في الجدول التالي رقم (18):

جدول يبين عدد المحميات الرعوية ومساحتها

الرقم	اسم المحمية	المساحة	سنة التأسيس
1	محمية البستانة	15000 دونم	1995م
2	محمية القصب	15000	1996م
3	محمية الرقبان	200.000 دونم	1997م
4	محمية منشية الغياث	50.000 دونم	1999 م
5	محمية حدالات	20.000 دونم	2007 م
6	المجموع	300.000 دونم	-

(جدول رقم 18) ، المصدر : متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق.

ومن خلال بعض الدراسات والتقارير التي أجريت على المنطقة حول مدى صلاحية أراضي المنطقة لزراعة، تبين لدراسة من نتائج هذه الدراسات – وكما أشرنا اليه سابقا - أن اغلب أراضي المنطقة هي أراضٍ غير صالحة للزراعة لأسباب تتعلق بوقوعها ضمن الإقليم الصحراوي وملوحة المياه، وعدم توفرها بشكل كافي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الأراضي المتصحرة وملوحة التربة، باستثناء الأراضي التي تقع بمحاذاة الأودية النهرية التي تتميز باتساع بعضها لعدة كيلو

مترات، والأراضي المحاذية للسدود والحفائر المائية، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة لزراعة في المنطقة ب4000 دونم فقط وبنسبة 22.7% من المساحة الإجمالية للمنطقة (وحدة التنمية المحلية في بلدية الرويشد، مرجع سابق). وإذا تمت مقارنة هذه النسبة بالنسبة السكانية لمجموع سكان منطقة الرويشد البالغ 5311 نسمة، نجد أن هذه الأراضي الصالحة لزراعة في ظل توفر كميات كبيرة من المياه كافية لإحداث ثروة زراعية، وإنشاء مشاريع زراعية من قبل السكان إذا تمت عملية التخطيط التنموي بشكل فعال نابع من البيئة المحلية وبمشاركة أفراد المجتمع المحلي.

ت - الثروة الحيوانية:

إن طبيعة المنطقة الحدودية، وتوافر مساحات واسعة من الأراضي الرعوية، جعلتها قديمًا من أكبر الأسواق لتجارة الماشية وتجمع أعداد كبيرة من مربي الماشية في المنطقة، وقد تبين للدراسة من خلال بعض الإحصائيات و التقارير الصادرة عن مديرية الزراعة في المنطقة أنه في بداية النصف الثاني من التسعينيات وتحديدًا في عام 1996م وصل عدد المواشي في المنطقة إلى أكثر من 500 ألف رأس، وكانت المنطقة تستقطب التجار من كافة أنحاء البادية والأردن وكوّن العديد من السكان ثروة طائلة من الماشية، إلا أنه ابتداءً من نهاية التسعينيات وتوالي سنوات الجفاف التي رافقها تشديد الرقابة على الحدود بدأت الثروة الحيوانية بالتناقص بشكل كبير خلال السنوات وبشكل هدّد من تلاشيها رغم أنها تلاشت عند بعض السكان، وخلال آخر ثلاث سنوات وصل عدد المواشي في المنطقة إلى 85 ألف رأس إلا أنه بقي في تناقص مستمر بسبب هجرة أصحاب المواشي للبحث عن المراعي ولعدم وجود تسويق لمنتجاتهم الحيوانية، إلى أن وصل عدد المواشي حسب آخر إحصائيات مديرية الزراعة في مطلع عام 2011 إلى ما يقارب 47 ألف رأس فقط (سجلات مديرية زراعة الرويشد،2011). وبالتالي فان لتوفر الثروة الحيوانية في هذه المنطقة

وكون منطقة الحماد تشكل عملية جذب لمربي الماشية من مختلف مناطق البادية لتوفر الأراضي الرعوية، ولكون سكان المنطقة هم من البدو، وان تربية الماشية من أكثر المهن التي تلقى قبولا عندهم ولديهم خبرة عملية طويلة فيها، يمكن أن نضعها من ضمن الأسس العامة لتخطيط التنموي في وضع البرامج لتعزيز هذه الثروة وتعزيز إنتاجيتها وتطويرها لما يمكن أن ينبثق عنها العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع خدمات التنمية الاجتماعية.

2. الثروات الاستخراجية:

أ - ثروة الغاز الطبيعي:

يوجد في المنطقة حقل لإنتاج الغاز الطبيعي ويعرف باسم حقل الريشة الغازي، ويقع هذا الحقل إلى الجهة الشرقية من المنطقة، وقد سجل حقل الريشة الغازي خلال عام 2011 ما معدله 18مليون قدم3 كإنتاج يومي.

ب - ثروة الحجر الجيري:

يتوفر في منطقة صالحية النعيم التي تقع شرق منطقة الدراسة بحوالي 35كم ثروة من مادة الحجر الجيري وبكميات كبيرة بحيث تحتوي هذه المنطقة على طبقتين من الحجر الجيري وعلى أعماق تتراوح بين (1 -2)م، الطبقة الأولى تضاهي حجر منطقة معان من حيث القساوة واللون الأبيض، أما الطبقة الثانية فهي أقل قساوة.

ج - الثروة النفطية:

انتهت مؤخرًا مرحلة التنقيب عن النفط في المنطقة، وقد تم اكتشاف مخزون نفطي ذي كميات وفيرة شرق منطقة الرويشد وعلى المناطق المحاذية للحدود العراقية، كذلك فلقد شهدت الدراسة خلال الجولات الميدانية برفقة مجموعة من أهالي المنطقة معالم بئر نفطي تشكل من تلقاء نفسه

والذي تم إغلاقه بالأسمنت، وبقيت آثار السوائل النفطية منتشرة على الأرض المحيطة بالبئر، وكما ذكر للدراسة أن هناك بئرين آخرين تشكلا بالطريقة نفسها.

د - التف البركاني:

يتوفر هذا المعدن في المنطقة الشمالية الشرقية لمنطقة الرويشد وهو معدن غير مستغل والذي يمكن أن يدخل في العديد من الصناعات الأسمنتية والزراعية.

هـ - البارايت:

يتوفر هذا المعدن في المنطقة الشمالية الغربية لمنطقة الرويشد وهو معدن غير مستغل والذي يمكن أن يدخل في الصناعات الكيماوية.

3. الثروة السياحية:

يوجد في المنطقة قصر برقع الأثري الذي يتميز بالفن المعماري في الشكل والتصميم. وبناؤه من الحجر البازلتي الصلب ذي اللون الأسود، وكان يعتبر قديمًا المصيف الوحيد للأمراء القادمين من الشام باتجاه الحجاز، ويضاف إليه السد الروماني المحاذي له وبعض الشواهد الأثرية من نقوش وفخار، ويوجد في المنطقة حركة نشطة تتعلق بالسياحة الصحراوية في مواسم الصيد محليًا ومن دول الخليج.

ثانيا: المشاريع التنموية:

في ظل توفر الموارد الزراعية والاستخراجية، فقد تم إقامة العديد من مشاريع الدولة التنموية، والمشاريع الاستثمارية، ومشاريع القطاع الخاص، وقد ارتأت الدراسة الاطلاع على هذه المشاريع ومدى انعكاسها على تنمية المجتمع المحلي، كما يلي:

1. المشاريع الحكومية:

كما أشرنا سابقا، فإنّ استقرار أفراد مجتمع الدراسة في المنطقة كان نابعا من رغبة الأفراد أنفسهم في الاستقرار، الذين قاموا ببناء بيوتهم من الطين والتبن في المرحلة المبكرة من الاستقرار على جانبي طريق بغداد الدولي، إلى الغرب من منطقة الرويشد بمسافة 8كم، وكما أظهرت الدراسة الميدانية فإن حالة استقرار مجتمع الدراسة بالقرب من منطقة الرويشد لم تكن هي الوحيدة في المنطقة، بل جاءت على أثر حالات مشابهة لاستقرار العشائر البدوية الأخرى في المنطقة كعشائر الشعلان، العمور، بني خالد، والنعيم، وعشائر أهل الجبل، بحيث استقرت هذه العشائر على شكل قرى صغيرة حول منطقة الرويشد حتى وصلت إلى 8 تجمعات سكنية، وذلك يعود إلى عدة عوامل لعبة الدور الأساسي في نجاح استقرار عشائر المنطقة واستيطانهم في أماكن محددة، من طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة، وتوفر الأراضي الرعوية في المنطقة – وكما اتضح في الباب السابق -، الأمر الذي سهل على الجهود الحكومية المبذولة في توطين البدو الرحل الكثير، للبدء بعملية إحداث التغيير المخطط والمقصود في أنماط الحياة البدوية في مختلف الجوانب المادية والبشرية، لأن التوطين يعد الركيزة الأساسية للعمليات التنموية التي اتبعتها الحكومات العربية والحكومة الأردنية بوجه التحديد في تنمية البادية الأردنية لتحقيق جملة من الأهداف، ولإخراج هذه المجتمعات من مظاهر الحياة التقليدية التي تعيشها (فوال، مرجع سابق).

وكما أظهرت الدراسة الميدانية فإن التوجهات الحكومية نحو المنطقة على وجه العموم بدأت بإنشاء مشاريع البنية التحتية، من الطرق وإيصال التيار الكهربائي وتزويد المناطق بالمياه الصالحة لشرب، بالإضافة إلى مشاريع خدمات التنمية الاجتماعية الصحية والتعليمية بمختلف مستوياتها، فضلا عن توفير المؤسسات الإدارية والخدمية في المنطقة، الأمر الذي مهد لإقامة العديد من

المشاريع الاقتصادية التي ارتبطت بالإمكانيات الطبيعية المتاحة، واستهدفت تنمية المجالات الرعوية والزراعية من خلال إقامة مشروعين كبيرين: مشروع تطوير الحماد الأردني، ومشروع إعادة تطوير وتأهيل المراعي الذي جاء استكمالا للمشروع السابق، وقد كانت البرامج المعدة لهذه المشاريع بتوفير المياه السطحية والجوفية وإنشاء المحميات الرعوية والزراعية في مساحة جغرافية بلغت 36.720كم2، وقد بلغت كلفة هذه المشاريع 5.650.000 مليون دينار أردني وبدأ العمل بها عام 1988م وانتهى خلال عام 1997م (متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق)، وهذه المشاريع هي:

أ- مشاريع توفير المياه السطحية والجوفية:

تتمثل هذه المشاريع بتوفير المياه السطحية والجوفية، عن طريق عمليتي استخراج المياه والحصاد المائي، حيث تم حفر ما يقارب 20 بئرا ارتوازيا لتوفير المتطلبات السكانية من المياه وإنشاء 20 حفيرة مائية لتجمع المياه لإغراض الشرب والزراعة وسقاية الماشية داخل منطقة حوض الحماد الأردني التابعة للمشروع، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء أربعة سدود مائية لنفس الأهداف، وهي : سد برقع (هذا السد هو سد روماني قديم تم استحداثه)، وسد الشعلان، وسد الاثنى والمرباع، وسد أبو الصفا. وكما هو موضح في الجداول السابقة رقم (16) و(17).

ب- مشاريع المحميات الرعوية:

من خلال البرامج المعدة لهذه المشاريع وكما هو موضح في الجدول السابق رقم (18)، تم إنشاء أربع محميات رعوية بمساحة إجمالية 280.000 ألف دونم بدعم من صندوق التنمية الدولي، وهذه المحميات هي: محمية البستانة، محمية الرقبان، ومحمية القصب، ومحمية منشية الغياث، والأخيرة محمية مخصصة ليستفيد منها أهالي مجتمع الدراسة.

ت- المشاريع الزراعية:

بدأت المشاريع الزراعية بزراعة 150 دونم بأشجار الفستق الحلبي و50 دنوم بمحصول البرسيم، وطور هذا المشروع لاحقا حتى وصلت أشجار الفستق الحلبي إلى 200 شجرة، بالإضافة إلى زراعة أشجار أخرى من الرمان والنخيل والأشجار الحرجية.

بعد مرحلة تراجع الأوضاع الاقتصادية لأهالي المنطقة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، جاء توجه حكومي في بداية عام 2005 لإنشاء مشاريع تنموية كأحد البرامج التنموية المعدة لإعادة النهوض بالمنطقة اقتصاديا وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأهالي، وقد كان هذا التوجه عبارة عن استحداث مديرية الزراعة في المنطقة تحت مسمى مديرية تنمية وتطوير موارد البادية الزراعية، وكما أظهرت الدراسة أن استحداث مديرية زراعة الرويشد قد جاء استكمالا للمشاريع السابقة وبنفس البرامج، وكل ما قامت به هذه المديرية من مشاريع تنموية يتلخص بما يلي:

- إنشاء محمية حدلات بالتعاون مع الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية. وكما هو موضح في الجدول السابق رقم (18).

- إنشاء ثلاثة سدود مائية وهي سد الريشة الشرقية، وسد الرقبان، وسد حدالات بالتعاون مع الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية، وكما هو موضح في الجدول السابق رقم (16)، ويتم الآن إنشاء سد البويضة.

- إنشاء سبعة حفائر مائية ليصبح عدد الحفائر المائية 27 حفيرة.

- إنشاء مشروع لزراعة الخروع بالتعاون مع الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية، ويعتبر هذا المشروع ناجحا حتى الآن.

- مشاريع دعم الأسر الفقيرة، التي نالت منها المنطقة حصة وفيرة نظرا لارتفاع معدلات الفقر، ونفذت عن طريق مديرية زراعة الرويشد، بحيث تم توزيع 3 رؤوس من الماعز مع مواليدها على 57 اسرة لمدة ستة أشهر. كذلك مشروع الحاكورة \ الدواجن بمعدل 50 طيرا لكل أسرة، إلا أن جميع هذه المشاريع قد فشلت، ولم يتم تسديدها حتى الآن.

وحسب الخطط التنموية الموضوعة للمنطقة عام 2009 ، من أجل إقامة المحميات الرعوية والتوسع في المحميات القائمة (حمايتها وتنميتها) ضمن مشروعين يقومان على إنشاء محميات رعوية بمساحة إجمالية تقدر 815 ألف دنوم ألا انه لم يتم تنفيذ هذه الخطة الأخيرة حتى هذا التاريخ.

2. المشاريع الاستثمارية:

أ - شركة البترول الوطنية:

تأسست شركة البترول الوطنية بتاريخ 1995/6/21م، برأسمال (15) مليون دينار، وجرت عدة تغييرات على رأس المال حتى أصبح (20) مليون دينار، وتمتلك مؤسسة الاستثمار الأردنية ما نسبته 99,9% من رأس المال لهذه الشركة. ومنحت الحكومة الشركة في عام 1996 اتفاقية امتياز لتطوير حقل الريشة الغازي مدتها (50) عاماً بموجب القانون رقم (9) لسنة 1996 والصادر بالجريدة الرسمية العدد (4122) بتاريخ 1 حزيران 1996، حيث أوكلت إليها مهمة استكشاف وإنتاج النفط والغاز من منطقة الامتياز في المنطقة المتاخمة للحدود العراقية السعودية السورية وبمساحة (7600) كم2، وتم تعديل اتفاقية الامتياز بموجب القانون المؤقت رقم 15 لسنة 2002، ونص التعديل على حق الشركة باستيراد كلفة العمليات البترولية أسوة بالحقوق المملوكة للشركات البترولية العالمية التي تعمل بالأردن.

وقد تم اكتشاف حقل الريشة الغازي في عام 1987م، وبدأ الإنتاج من بئري ريشه 3،6 في عام 1989م، وتم المبدأ باستغلال الغاز المبكر في توليد الطاقة الكهربائية عام 1989م. وينتج الغاز بشكل رئيسي من تكوين الريشة على عمق 2600م. وبلغ مجموع ما تم إنتاجه (156) بليون قدم 3 منها (11) بليون قدم3 من الآبار الواقعة في الجنوب، بعد أن أتمت إنشاء خط نقل (16 بوصة) وبطول 51 كم يربط الآبار بمحطة المعالجة في النصف الثاني من عام 2003م. كما وتم إثبات إمكانية إنتاج الغاز من تكوين الدبيدب في بئر ريشه 38 وعلى عمق 2814م حيث تم إنتاج ما مجموعه 402 مليون قدم3. لكن ظهور المياه الحارة على عمق 2850 م أدى إلى إعاقة عمليات الإنتاج.

ويتم الآن إنتاج الغاز بشكل رئيسي عن طريق تكوينين، يضم كل تكوين مجموعة من الآبار :

- التكوين الأول: تكوين الريشة، وينتج الغاز عن طريقة بعمق 2600م وبلغت كميت الإنتاج خلال الأعوام السابقة 156 بليون قدم3
- التكوين الثاني: تكوين الدبيب ويتم الإنتاج منه على عمق 2814م3 وتم إنتاج ما مجموعة 402قدم3.

وقد سجل حقل الريشة الغازي خلال عام 2011م ما معدله 18مليون قدم3 كإنتاج يومي (متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق).

ب - مشاريع الوكالة الاسبانية لتنمية الدولية:

- مشروع مقلع الحجر الجيري: اكتمل هذا المشروع في بداية عام 2011م وبتكلفة مالية بلغت 570 ألف دينار أردني. وجاء هذا المشروع بدعم من الوكالة الاسبانية لتنمية الدولية ونفذ من قبل مراكز الإنماء الاجتماعي.

- مشروع منشار الحجر الجيري: اكتمل هذا المشروع في عام2010م، وبتكلفة مالية بلغت 277 ألف دينار لتعزيز الإنتاجية من الحجر الجيري.
- مشروع مزرعة الأبقار والدواجن: اكتمل هذا المشروع خلال عام 2010م وبتكلفة مالية 400 ألف دينار.
- مشروع استحداث شبكة المياه: اكتمل هذا المشروع ويعمل بفاعلية. وقد شمل استحداث شبكة المياه منطقتي الرويشد ومنطقة الدراسة وبتكلفة مالية وصلت إلى 450 ألف دينار بالتعاون مع وزارة المياه والري.
- المشاريع المستقبلية للوكالة الاسبانية: تتضمن مشروع مشغل لصوف بقيمة 165 ألف دينار، ومشروع وسائل النقل للحجر الجيري بقيمة 150 ألف دينار، ومشروع لزراعة البرسيم بالقرب من موقع مزرعة الأبقار والدواجن من أجل توفير الأعلاف وتعزيز الإنتاجية بالتعاون مع بلدية الرويشد.

ج- مشاريع استثمار الحجر الجيري: ذكرنا آنفا أنه يوجد في المنطقة كميات وفيرة من الحجر الجيري في المنطقة، ذي كلفة استخراجية أقل من المناطق الأخرى نظرا لقربها من سطح الأرض والتي يتم استغلالها من قبل شركات و أشخاص من خارج المنطقة لأغراض البناء في مناطق متعددة من الأردن.

3. مشاريع الجمعيات الخيرية:

يوجد جمعية خيرية واحدة في المنطقة، وهي جمعية سيدات الرويشد للتنمية الاجتماعية التي تأسست عام 1995م، وتعمل ألان بشكل واسع بتعاون مع 19 منظمة محلية ودولية، وتعتبر هذه الجمعية ناجحة ولها دور فعال في المجتمع المحلي خصوصا العنصر النسائي. وقد قامت الجمعية

بالعديد من المشاريع التنموية التي تستهدف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تنحصر فيما يلي:

أ- مصنع الألبان:

عملت الجمعية على تنفيذ هذا المشروع خلال عام 2006م، وقامة الجمعية بالبداية بعقد دورات تدريبية لصناعة الألبان لسيدات المنطقة بالتعاون مع مديرية الزراعة وكان عدد المتدربات (25) سيدة، ونتيجة لنجاح هذه الدورة منحت مديرية الزراعة للجمعية المعدات الأولية لصناعة الألبان بعد ذلك حصلت الجمعية على منحة من منظمة الأمم المتحدة undp لتجهيز البنية التحتية، وعلى الكلفة التشغيلية من مؤسسة بلقيس أنيرا بعد فوزها بمسابقة شاركت فيها، وتم تشغيل المصنع بعد استئجار مخزنين من بلدية الرويشد الجديدة.

بدأ تشغيل المصنع الذي يعد الوحيد في المنطقة في 1\5\2006م وعلى مدار أربعة مواسم، وتم من خلال هذا المشروع توفير 6 فرص عمل من خمس سيدات عاملات وسائق، كما خدم عدد من مربي الماشية في تسويق منتجاتهم الحيوانية، وشمل هذا المشروع إنتاج جميع منتجات الألبان، وكان حجم المبيعات لهذه المنتجات (4254) دينار في الموسم. وما زالت الجمعية في صدد تنفيذ هذا المشروع مرة أخرى وتطويره ليعمل على مدار العام.

ب- مشروع تعزيز الحقوق المدنية للمرأة:

هذا المشروع من المشروعات الريادية للمرأة في المنطقة، لتوعية المرأة بحقوقها المدنية والقانونية في ظل غياب أي دور فعال للمرأة في المنطقة، ويستهدف هذا المشروع 25 سيدة من السيدات العاملات وربات البيوت المؤثرات في المجتمع المحلي تحت مسمى الجنة الضاغطة، باستثناء مجتمع الدراسة المنعزل نسبيا عن هذه الأنشطة، كذلك يستهدف المشروع رؤساء الدوائر

الحكومية، والجمعيات التعاونية، ووجهاء العشائر والمخاتير، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة الإدارية في الجمعية، ويهدف هذا المشروع إلى تفعيل دور مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتبني القضايا الخاصة بالمرأة ومناقشتها مع المجتمع المحلي، وخلق نواة من سيدات المجتمع على ديمومة من العمل على تبني القضايا الخاصة والعامة. وقد بدأ هذا المشروع من خلال مبادرة أطلقها المشاركون في الجنة الضاغطة التي تعمل حاليا على توعية المجتمع المحلي وتثقيفه في مواضيع تم رصدها، وقضايا تهم المجتمع المحلي تحت عنوان نحو أسرة "أمنة"،بالإضافة إلى مناقشة القضايا التنموية وكيفية كتابة عروض المشاريع، وحل المشكلات التنموية.

ج - مشروع رياض الأطفال :

عملت الجمعية على إنشاء صفين لرياض الأطفال، وتم تخريج 17 فوج من الأطفال بما يقارب 680 طفل، مما عمل ذلك أيضا على إيجاد فرصتي عمل لسيدات المنطقة. وتم أيضا من خلال هذا المشروع توقيع اتفاقية مع الهانديكاب انترناشونال، لخدمة فئة الأطفال المعاقين مع صفوف رياض الأطفال التابع للجمعية، وعملت هذه الاتفاقية على توفير أشخاص ذوي خبرة لتشخيص أنواع الإعاقات لدى الأطفال، وتوفير الوسائل التعليمية الخاصة.

د - مشروع محطة المعرفة:

عملت الجمعية بالتعاون مع مكتب الشريفة زين بنت ناصر على إنشاء محطة معرفة الرويشد في عام 2005 م، لتقديم الخدمات من الانترنت، دورات استخدام الحاسوب وطباعة وتصوير، وكان عدد المستفيدين من هذه الخدمة 3126 شخص، ووصل عدد الخريجين من هذه الدورات

420 متدرب ومتدربة، وقد جاء هذا المشروع لتقليل من الفجوة الرقمية بين أبناء المنطقة والمناطق الأخرى في الأردن، لإعداد جيل قادر على التفكير والتحليل والإبداع.

هـ - مشروع صناعة القش:

عملت الجمعية بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني \ المفرق على عقد دورات تدريبية خضعت لها 20 سيدة، لصناعات اليدوية من القش بأنواعه المختلفة، من المرايا والصواني والطرابيزات....إلخ، وتعمل الجمعية حاليا على تطوير هذا المشروع إلى مشروع إنتاجي خاص بالأسر.

و - المشاريع الصغيرة:

قامت الجمعية بالتعاون مع صناديق الائتمان بتقديم 14 قرضا على أسس مرابحة إسلامية، بحيث قدم للأسر الفقيرة المحتاجة قروض صغيرة لإقامة مشاريع إنتاجية تدر دخلا للأسر، وبلغت قيمة هذه القروض 17.000 ألف دينار، وتضمنت هذه المشاريع تربية الأغنام والبقالات، وأجهزة الحاسوب، والكراجات للبناشر وقطع السيارات وغيار الزيت، ومحل للألبسة، وتطوير مطعم واستديو لتصوير، ألا أن هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح ولم يتم تسديدها رغم قيام الجمعية بعقد دورات بخصوص هذه المشاريع، ولم يكن هناك إقبال من قبل الأهالي لظروف المنطقة، والعادات والتقاليد، وعدم الخبرة بمثل هذه المشاريع وآلية العمل والإنتاج. كذلك قامت الجمعية بالتعاون مع صندوق المعونة الوطنية بتقديم 8 مشاريع بسيطة لا تتجاوز قيمتها عن 2500 دينار، لكن جميع هذه المشاريع فشلت أيضا ولم يتم تسديدها.

4. مشاريع القطاع الخاص \ الفردية:

أ - المشاريع الزراعية: يوجد في المنطقة مزرعة واحدة مملوكة من قبل عشيرة الشعلان لزراعة المنتجات العلفية وزراعة بعض الخضار التي توزع على الأسر الفقيرة، ويعتمد افراد هذه المزرعة في تغذية مزروعاتهم على الآبار والسدود ومحطة التحلية. وحققت هذه المزرعة نجاحا طويلا على مدار العشرة سنوات وأكثر الماضية.

ب - المشاريع التجارية: يوجد في المنطقة عدد من المؤسسات التجارية من مؤسسات استهلاكية واستراحات وكراجات، وجميع هذه المشاريع مملوكة من قبل العائلات التي جاءت من خارج المنطقة للعمل والتجارة والذين يعرفن باسم الفلاحون الحضر. وبلغ عدد هذه المشاريع 94 مشروع تجاري ترتكز جميعها في منطقة الرويشد.

ثالثا: جدوى المشاريع التنموية وواقع المشاركة المحلية:

في ظل التغيرات التي أصابت البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، والتي أحدثتها مرحلة التراجع الاقتصادي والتجاري في المنطقة، فقد أصبح هناك توجه من قبل أهالي مجتمع الدراسة للمشاركة في قضايا مجتمعهم خلافاً للماضي على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويظهر ذلك من مشاركة الأهالي خلال العقد الأخير في اللجان المحلية والمركزية من خلال ما يلي:

1. تأسيس جمعيتين تعاونيتين، هما جمعية منشية الغياث التعاونية متعددة الأغراض سنة 2002م وجمعية الصغير الزراعية التعاونية سنة 2006، مكونة من أهالي مجتمع الدراسة الذين وصل عددهم إلى 26 عضواً.

2. المشاركة في المجالس البلدية والمحلية، حيث بدأ أهالي مجتمع الدراسة في المرحلة الجديدة بالتوجّه نحو احتلال مراكز بالمجلس البلدي، وشغلوا أول منصب لرئاسة بلدية الرويشد في عام 2007م، الذي لم يشغلوه قبل هذا التاريخ، رغم أن عشيرة الغياث تشكل الأغلبية الساحقة بين عشائر وعائلات المنطقة في ظل سيادة مفهوم العصبية، وشكل أهالي مجتمع الدراسة في أخر مجلس بلدي ما نسبته 50% من أعضاء المجلس البلدي.

إن هذه التغيرات التي كشفت عنها الدراسة في المرحلة الجديدة وخلال العقد الاخير، قد جاءت من أجل إقامة مشاريع زراعية وتنموية تعود لحسابهم الخاص، وتفعيل دورهم في تنمية المنطقة، وإيجاد الحلول والبدائل لأوضاعهم المعيشية، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية والأهلية في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخدمية والتنموية. وبالفعل وكما تبين للدراسة فقد شارك أهالي مجتمع الدراسة ممثلين بأعضاء الجمعيات التعاونية واللجان المحلية في دراسات الجدوى الاقتصادية لجميع المشاريع التي نفذت في المنطقة في المرحلة الجديدة، وبين الأهالي أنهم كانوا يحرصون على حضور الاجتماعات والندوات التي كانت تعقد لهذه المشاريع، ويواظبون على ذلك حتى على حساب أعمالهم ومصالحهم الشخصية. وخلال عام 2007م تطور عمل أهالي مجتمع الدراسة وأهالي منطقة الرويشد عموما في هذا المجال من خلال تفعيل دور الجمعيات التعاونية في المنطقة، والتي وصل عددها إلى سبعة جمعيات تعاونية، بحيث أصبح هناك تطور واضح في آلية عمل الجمعيات التعاونية خصوصا في ما يتعلق في مبدأ المشاركة المحلية في العملية التنموية، فخلال هذا العام تم دمج الجمعيات التعاونية تحت مسمى اتحاد جمعيات الرويشد من اجل بناء روح التشارك والتعاون بين أفراد المجتمع المحلي لبناء مجتمع قادر على إنشاء مشاريع تنموية، وقد عمل هذا الاتحاد على إنشاء لجنة مكونة من ممثلين عن الجمعيات التعاونية تعمل على تنسيق

الجهود بين المؤسسات المحلية والدوائر الحكومية وأفراد المجتمع المحلي، الأمر الذي يسهل الكثير على التوجهات التنموية نحو المنطقة في تفعيل دور المشاركة المحلية.

وقد قام الاتحاد بإنشاء مشروع واحد وهو عبارة عن سوبرماركت لبيع المواد التموينية وغيرها، وبالتعاون مع المؤسسة الاستهلاكية المدينة سيقوم الاتحاد على المدى القريب بعرض البضائع بأسعار تفضيلية لأبناء المجتمع المحلي، كما عمل الاتحاد بالتعاون مع المجتمع المحلي ومع الدوائر والمؤسسات الحكومية، بدراسة سبعة مشاريع تنموية وهي دراسات جاهزة لإخراجها بعد أن تم تحديد الهدف منها وإطارها الزمني والتكلفة المالية، وهذه المشاريع هي:

1. مشروع لزراعة 500 دونم لمحصول البرسيم على الطرق الحديثة والمتقدمة، وتم تقدير تكلفة هذا المشروع ب 350 ألف دينار أردني.
2. مشروع بناء فندق لتقديم الخدمات للمسافرين، وتم تقدير تكلفة هذا المشروع ب 250 ألف دينار أردني.
3. مشروع لزراعة النباتات الطبيعية والعطرية وبتكلفة تقدر ب 25 ألف دينار أردني.
4. مشروع لثروة الحيوانية يتضمن تربية 200 رأس من الماشية وتم تقدير تكلفة هذا المشروع ب 50 ألف دينار أردني.
5. مشروع مخبز نصف آلي لتلبية احتياجات المنطقة من مادة الخبز بنوعية جيدة وبتكلفة تم تقديرها ب 30 ألف دينار أردني.
6. مشروع وكالة غاز لتلبية احتياجات المنطقة من الغاز لأن معظم التجمعات السكنية غير مخدومة، ويتضمن المشروع 200 إسطوانة غاز وسيارة نقل وبتكلفة تم تقديرها 25 ألف دينار أردني.

7. مشروع مصنع ثلج لتلبية حاجة المنطقة وحاجات المسافرين وسيارات الشحن نظرا لارتفاع درجات الحرارة في المنطقة وبتكلفة تم تقديرها بـ20 ألف دينار أردني.

من جهة أخرى وبالنظر بشكل عام للمنطقة، نجد أنها منطقة يتوفر فيها بنية تحتية يمكن وصفها بالجيدة، ودوائر ومؤسسات حكومية كباقي مناطق المملكة، وجمعيات أهلية على استعداد تام لتغيير واقع مجتمعها، بالإضافة إلى وجود موارد اقتصادية ومشاريع تنموية يمكن أن ترتقي بالمنطقة اقتصاديا في ظل وجود إستراتيجية تنموية فعالة. لكن رغم ذلك نجد أن النمو الاقتصادي في المنطقة ينمو بشكل بطيء جدا، ويتراجع في بعض جوانبه من خلال النظر لتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة خلال العقد والنصف الأخير، وذلك يعود كما أظهرت الدراسة الميدانية إلى الخلل القائم بين الجهات الحكومية والشعبية في العملية التنموية من جهة، ومن جهة أخرى عدم استفادة أهالي مجتمع الدراسة من الثروات الطبيعية التي تقع ضمن نطاقهم البيئي. وسيتضح ذلك من خلال مناقشة الدراسة لجدوى المشاريع القائمة في المنطقة، كما يلي:

1. المشاريع الحكومية

بالنظر إلى المشاريع التنموية الحكومية، التي جاءت ضمن برامج وخطط لتغيير الأوضاع الاقتصادية الراهنة، والنهوض بالمنطقة اقتصاديا خلال العقد الأخير، نجد في هذه المشاريع أن هناك مستويات تتراوح بين النجاح والنقص والفشل والتي يمكن أن نناقشها من خلال نقطتين:

أ - من حيث البرامج والأهداف المراد تحقيقها من هذه المشاريع، نجد أنها نجحت على هذا المستوى وخصوصا في مجال الثروة المائية، ونجحت أيضا في إنقاذ الثروة الحيوانية للأهالي ممن يعتمدون في اقتصادهم على تربية الماشية، الذين كادوا أن يفقدوا ثروتهم من الماشية بسبب حالات الجفاف وتشديد الرقابة على الحدود. وكما تبين لدراسة الميدانية أن الأهالي الذين يعتمدون في

معيشتهم على تربية الماشية قد تحسنت أوضاعهم الاقتصادية قليلا، واستطاعوا إنقاذ ثروتهم من الماشية خلال السنوات الأخيرة وتسديد ديونهم، لكن على الرغم من نجاح المشاريع التنموية المنفذة في استهداف هذه الفئة اقتصادياً والتي تعد أقلية في مجتمع الدراسة، فقد حملت نتائجها النقص في مجال التنمية الاقتصادية لأن هذه المشاريع قد وجدت بديلا لحالات الجفاف والتراجع في إنتاجية المراعي من المحميات والمراعي على جوانب السدود والحفائر المائية، إلا أن هذه المشاريع لم تجد بديلا لتوقف الحركة التجارية للماشية بسبب تشديد الرقابة على الحدود والأثار الناتجة عن الحرب على العراق كسوق لتجارة الماشية وتسويق المنتجات الحيوانية، وبذلك لم تحد هذه المشاريع من ظاهرة هجرة أصحاب المواشي وبتالي لم تحد من تراجع أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة الذي ما زال مستمراً، وأغفلت الجهات المعنية أن السبب الأساسي في الأعداد الهائلة التي كانت موجودة في المنطقة سابقاً، والتي وصلت في بعض السنوات إلى حوالي نصف مليون رأس من الماشية، يكمن في حركة تجارة الماشية التي كانت تتميز بها المنطقة بدرجة الأولى، والتي جعلت المنطقة تستقطب أصحاب المواشي والتجار من مختلف المناطق والدول المجاورة، الأمر الذي جعلها أكبر الأسواق لتجارة الماشية سابقاً، فضلا عن توفر المراعي، بالإضافة إلى ذلك فقد أغفلت الجهات التنموية أن السبب الأساسي في استقرار البدو في منطقة الرويشد وتشكل القرى، يعود بالدرجة الأولى للحركة التجارية التي كانت تتميز بها المنطقة، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال ظاهرة الهجرة من المنطقة التي بدأت بعد مرحلة التراجع الاقتصادي، حيث تم هجرة تجمعين سكانيين للبدو بشكل كلي، وخمسة تجمعات لم يبقَ فيها سوى أعداد قليلة، فضلا عن الأعداد الكبيرة التي هاجرة منطقة الرويشد ومنطقة الدراسة والتراجع الكبير في أعداد السكان الذي بلغ خلال عام1997م 21ألف نسمة، وتراجع الى5.311 ألف نسمة خلال عام 2011م.

ب - تتعلق هذه النقطة بالفئة الثانية، وهي الأغلبية في مجتمع الدراسة والتي تعتمد على المصادر النقدية، من حيث التقارب بين أراء هذه الفئة والجهات الإدارية حول جدوى المشاريع المنفذة في المنطقة وواقع المشاركة المحلية، كما يلي:

مع استحداث مديرية الزراعة خلال عام 2005 م لإقامة مشاريع تنموية في المنطقة لإنقاذها اقتصادياً، وتكثيف الجهود نحو المحميات والحصاد المائي، قام أهالي مجتمع الدراسة من خلال اللجان المحلية بالمعارضة على إقامة مثل هذه المشاريع، خصوصا في مشاريع التوسع في المحميات بوصف هذه المشاريع غير مجدية بالنسبة لهم، لأنها لا تستهدف إلا فئة قليلة في مجتمع الدراسة من مربي الماشية وممن يعملون كحراس على المحميات والآبار، ولكون معظم أهالي مجتمع الدراسة قد تخلوا عن هذا النشاط قديما ومنهم من فقد ثروته من الماشية. ويرى أهالي مجتمع الدراسة أن مشاريع التوسع في المحميات هي ضدهم وضد المنطقة ككل، تم صرف أموال طائلة عليها بشكل لا يعود بالفائدة عليهم ، وحتى مشاريع الحصاد المائي وحفر الآبار فهي غير مجدية كما يرون في ظل غياب ملكيات الأراضي والآبار للأهالي، لإقامة مشاريع زراعية خاصة، كذلك لوجود بعض السدود في مواقع للجيش وعلى الحدود، مما يمنع ذلك من استفادة أحد منها، وكما عبر الأهالي عن ذلك بقول " إن هذه السدود لا تخدم غير المهربين والطيور المهاجرة". ويرجع الأهالي تدهور الأوضاع الحالية في المنطقة، وعدم استفادة الأهالي من الأموال التي صرفت على المشاريع بمشاريع مجديه لهم، إلى استغلال الجهات الحكومية القائمة على تنفيذ المشاريع التنموية للمنطقة من أجل مكاسب شخصية، وخصوصا مدير الزراعة السابق "ن، ت" الذي يعتبره أهالي مجتمع الدراسة من أبرز المسؤولين الذين استغلوا المنطقة والتوجه الحكومي نحو تنميتها من أجل مكاسب شخصية، وكما يرونه أهالي مجتمع الدراسة بأنه ضد المنطقة ومن ابرز

أعدائها، بحيث استمر في تنفيذ المشاريع والتوسع في المحميات وإنشاء محميات جديدة دون أي اكتراث لأرائهم ومعارضاتهم المستمرة لإقامة مثل هذه المشاريع. الأمر الأخر وكما يراه الأهالي بأنه من أكثر أنواع الظلم التي وقعت عليهم فيما يتعلق بدراسات قياس مدى صلاحية الأراضي والمياه لزراعة، على أثر التوجه الحكومي بالتوسع في إقامة مشاريع زراعية شاملة في المنطقة في ظل غياب ملكيات الأراضي والآبار، ولتوفر المياه بشكل كبير في المنطقة، فقد جاءت مخرجات الدراسات التي أجريت على المنطقة لقياس مدى صلاحية التربة والمياه لزراعة – كما اشرنا اليه سابقا - بأن اغلب أراضي المنطقة غير صالحة للزراعة، بسبب ملوحة التربة والتصحر، الأمر الذي أثار جنون الأهالي ويرون بأنها مؤامرة تعرضوا لها رتبها (ن،ت) مع فريق الدراسة، وكما بين أهالي مجتمع الدراسة أنه على الرغم من اجتهادهم في حضور الاجتماعات والمحاضرات التي كانت تعقد لهذه المشاريع، والمشاركة في الآراء التنموية في الدراسات التي نفذت على المنطقة، لم يكترث احد لهم ولأرائهم حتى على مستوى معارضتهم على مخرجات بعض الدراسات وعدم جدواها لهم وتقديم الأدلة من الواقع، لم يأخذها أحد بمحمل الجد. وكما بين الأهالي أن الدولة ممثلة بالمسؤولين القائمين على تنمية المنطقة، تعمل على تفعيل مشاركتهم في دراسات جدوى المشاريع التنموية، لكن ذلك كما بين الأهالي يؤخذ في الإطار الشكلي، وفي المضمون تخرج الدراسات وتنفذ المشاريع كما تراها الجهات المسئولة.

ومن الأمور الملفتة لنظر بشكل كبير، ما قامة به وزارة الزراعة في الفترة الأخيرة بإرجاع المدير السابق لمديرية الزراعة (ن،ت) إلى منصبه، الأمر الذي لقي معارضة شديدة من قبل الأهالي، وصلت إلى إقامة مظاهرات واعتصامات أمام مديرية الزراعة ومتصرفية لواء الرويشد على هذا القرار، ورغم ذلك لم يكترث وزير الزراعة بمطالبات الأهالي تحت حجة نجاح المشاريع

التنموية التي نفذت في المنطقة، والإنجازات الملفتة للنظر، والتي قام بها (ن،ت) أثناء فترة استلامه مديرا للزراعة الرويشد سابقاً، وأغفل وزير الزراعة بذلك أهمية تعزيز جسور التواصل والثقة مع الجهات الشعبية كأهم ركائز نجاح العملية التنموية وبلوغها لأهدافها.

وبشكل عام، فقد تبين من الدراسة الميدانية أن هناك حسّا جماعيًا من قبل الأهالي باستغلالهم من قبل الجهات الإدارية والبحثية تحت مسمّى التنمية، وأنهم أصبحوا الهدف الأساسي لأي جهة بحثية أو مسؤولة تأتي بدراسات وبرامج ومقترحات لتنمية المنطقة، ليست نابعة من اهتمامهم بالمنطقة وبأهلها وإيجاد الحلول لمشاكلها، بل نابع من أهداف كمينه بأخذ المنطقة تحت مسمى التنمية من أجل الحصول على بعض المكاسب الشخصية، وهذا من أبرز ما عانت منه هذه الدراسة الميدانية قبل مرحلة العمل الميداني، حيث استغرقت عدة شهور حتى استطاعت الدراسة البدء بأول أعمالها الميدانية ضمن العديد من الشروط.

ومن جهة أخرى، تقترب وجهة نظر الجهات الإدارية في المنطقة من وجهة نظر الأهالي من حيث جدوى المشاريع المنفذة في المنطقة، فكما بينت هذه الجهات أن المشاريع المنفذة أصبحت غير مجدية لتخدم المنطقة ككل، وذلك لأسباب تنحصر بالهجرة، وانهيار الثروة الحيوانية وعدم وجود سوق ليستقطب أصحاب المواشي، كذلك لبعد المراعي والمحميات عن المنطقة، بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالجفاف وغلاء أسعار الأعلاف. لكن ومن جهة أخرى تأخذ الجهات الإدارية على أهالي المنطقة بأن أهالي مجتمع الدراسة لا يريدون العمل، ويميزون بين العائلات التي هاجرة المنطقة وبين العائلات التي بقيت في المنطقة، بكون الأولى قد هاجرت المنطقة بحثاً عن العمل ورفضت التسليم للأوضاع الراهنة والبقاء لطلب المساعدة والمعونات كالأخرى، وترجع الجهات

الإدارية السبب في ذلك إلى مرتبات المعونة الوطنية التي عملت على ركود أهالي مجتمع الدراسة وعدم بحثهم عن العمل، إلى أن جعل أفراد مجتمع الدراسة ينظرون إلى مرتبات المعونة الوطنية بأنها حق مكتسب لهم، وهذا ما أظهرته أيضا الدراسة الميدانية، إذ إنّ عدم حصول بعضهم عليها يرجع حسب وجهة نظر الأهالي إلى ظلم الجهات المسؤولة واستغلالها، ناهيك عن شعور الأهالي باستغلال الجهات الحكومية والبحثية لهم، وفيما يتعلق بتعويضات حرب الخليج البالغة 165 مليون دينار. وهذا الأمر يكشف عن إشكالية تخل بالعملية التنموية، وتضافر الجهود الحكومية والأهلية في تحقيق الأهداف العامة للبرامج التنموية، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء جسور التعاون والثقة والاقتراب بشكل عميق من المجتمع المحلي والتوصل مع أفراده لتحقيق الصالح العام.

2. المشاريع الاستثمارية:

كما أظهرت الدراسة الميدانية أنه على الرغم من وجود أهم الموارد الاقتصادية على مستوى الأردن الممثلة بالغاز الطبيعي فضلا عن ثروة الحجر الجيري لا يستفيد أهالي مجتمع الدراسة على وجه الخصوص والمجتمع المحلي بشكل عام من هذه الثروات الطبيعية بشيء التي تذهب عوائدها للمراكز الرئيسية في الأردن، ولا حتى على مستوى تشغيل الأيدي العاملة والاعتماد بشكل أساسي على العمالة الوافدة كما هو الحال في المنطقة الحرة، وبالتالي لا تنعكس هذه المشاريع على المنطقة من الناحية التنموية وإيجاد فرص عمل للسكان المحليين.

3. جمعية سيدات الرويشد:

بالنظر إلى آلية عمل هذه الجمعية وطبيعة النشاطات والمشاريع التي نفذتها، نجد أنها قد نجحت إلى حد بعيد رغم التحديات والعقبات التي تواجهها، نظرا للظروف القاسية التي تمر بها المنطقة والطابع العشائري التقليدي السائد، ويتضح ذلك في استهدافها للتنمية الاجتماعية في

المنطقة خصوصا فيما يتعلق بالمرأة و مشاركتها في الرأي والأنشطة الاجتماعية التي أخذت منحى تدريجي على مستوى المنطقة، حيث وصل عدد السيدات المنتسبات للجمعية 85 سيدة بهيئة أدارية مكونة من 7 سيدات من مختلف العائلات في المنطقة، وظهور تمثيل للمرأة لأول مرة في أخر مجلس بلدي، فقد فازت سيدتين في الانتخابات البلدية وبنسبة 25% من تشكيلة المجلس البلدي، مع العلم أن السيدتين من العائلات التي جاءت من خارج المنطقة. لكن هذه الجمعية تفتقر لأي مشاركة للنساء من مجتمع الدراسة بسبب النظرة التقليدية نحو المرأة، على الرغم وجود مشاركة لنساء من العشائر البدوية الأخرى في المنطقة، وتنحصر علاقة الجمعية بأهالي مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالمعونات والمساعدات الوطنية والخيرية، وعلى الرغم من ذلك نجد أنّ لهذه الجمعية امتدادًا تأثيريًا قد وصل إلى مجتمع الدراسة ليس بمشاركة السيدات بل بقيام مجموعة من سيدات منطقة الدراسة حاليا بالعمل على تأسيس جمعية نسائية خاصة بمجتمع الدراسة، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة في ظل وجود إدارة فاعلة إلى تغير الكثير من المفاهيم الخاصة بالمرأة في مجتمع الدراسة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن النشاطات والمشاريع التي قامت بها الجمعية قد عملت على التقليل من الفجوة الرقمية بين أبناء المنطقة والمناطق الأخرى، من خلال إنشاء محطة للانترنت وأجهزة الحاسوب وتدريب المتدربين عليها، فضلا عن استفادة السكان من هذه الخدمات ومواكبتهم لتطور التكنولوجي الذي يساعد على توسعة الأفاق والانفتاح على العالم الخارجي في ظل غيابها في مؤسسات الخدمات الاجتماعية. كذلك فان لهذه الجمعية دور فاعل في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم المشاريع الصغيرة والعمل على استقطاب الجهات المانحة، فضلا عن فرص العمل التي نجحت بتوفيرها. وبالتالي لا بد من دعم هذه الجمعية وزيادة مخصصاتها لتوسع نطاق عملها

لتزيد من أعداد المنتسبين اليها، نظرا للدور الايجابي التي تقوم به في المنطقة، خصوصا في مجال التنمية الاجتماعية التي تغيب في جزء كبير من برامج ومشاريع التنمية في ظل ضعف كفاءة خدمات التنمية الاجتماعية.

الفصل الثاني:

البناء الاجتماعي والتحديات التنموية:

من خلال تحليل الدراسة للبناء الاجتماعي القائم لمجتمع الدراسة، والواقع التنموي و الخدمي في المنطقة بشكل عام، فقد ظهرت العديد من القيود والمحددات التي يمكن أن تؤثر وبشكل فعال في دفع مسيرة العملية التنموية وبلوغها لأهدافها في المنطقة، ويمكن اعتبارها أيضا من أبرز الإشكاليات التي تحد من فاعلية المشاريع التنموية المنفذة في المنطقة، واستغلال الأمثل والأكفأ للموارد والإمكانيات المتاحة. بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار هذه القيود والمحددات من أبرز أسباب الضعف الكامن وراء إسهام الجهود الحكومية في تنمية المجتمع المحلي، وفي تفعيل المشاركة الشعبية في العملية التنموية وتجاهل دورها، مما أضعف بالتالي من إسهام الجهود الشعبية في تنمية المجتمع المحلي.

وعليه، فقد جاء هذا الفصل للوقوف على هذه القيود والمحددات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والإيكولوجية، من خلال أربعة بنود رئيسية استنادًا على رؤية الباحث الخاصة. وسيلاحظ القارئ في هذا الفصل تكرار لبعض المعلومات الواردة في الباب الأول، التي كانت ضرورية لإظهار أثارها السلبية في برامج ومشاريع التنمية، فضلا عن اعتماد الباحث عليها في كتابة هذا الفصل.

أولا: النتائج المتعلقة بالمحددات الاقتصادية:

على الرغم من التغير الذي حدث في البناء الاقتصادي لمجتمع الدراسة كنتيجة حتمية لعامل الاستقرار والظروف التاريخية التي مرت بها المنطقة، من تنوع الأنشطة الاقتصادية وتغير بعض المفاهيم المرتبطة بالعمل والمشاركة والتعليم، إلا أن تحليلات الواقع الاقتصادي تكشف عن العديد من القيود والمحددات التي تحول من تحقيق أهداف برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في المنطقة بشكل فعال. ولا يتوقف تأثيرها على الناحية الاقتصادية فقط - كما سنرى لاحقا - بل تتعدى ذلك لتشمل جانب التنمية الاجتماعية، بحيث تمثل هذه المحددات من أبرز التحديات التي تحول دون بلوغ برامج ومشاريع خدمات التنمية الاجتماعية لأهدافها المرجوة وتحد أيضا من كفاءتها.

1. ارتفاع معدلات الفقر:

أظهرت الدراسة الميدانية أن مجتمع الدراسة يعاني من تفشي ظاهرة الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر في المنطقة 73%، وهذا الأمر يمكن اعتباره من أبرز التحديات التي تواجه العملية التنموية وتحد من برامجها الاجتماعية والاقتصادية، وإسهام الجهود الشعبية فيها، للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية للمنطقة بإيجاد مشاريع تنموية فعالة، تعمل على تشغيل الأيدي العاملة وزيادة دخول الأفراد، تحقيقا لمستويات لائقة من المعيشة. وذلك يعود كما أظهرت الدراسة إلى ما يلي:

أ - ذهاب الكثير من المخصصات المالية من الدخل القومي للمنطقة إلى الإعالة المالية والرعاية الصحية والخدمية، بدلا من أن تستثمر في برامج وخطط تنموية تعمل على إيجاد مشاريع تنموية مجدية لنهوض بالاقتصاد المحلي والارتقاء بالأوضاع المعيشية لدى أهالي المنطقة، فعلى مستوى

الإعالة المالية فقد توصلت الدراسة إلى أن مقدار الإعالة المتكررة الشهرية لمجتمع الدراسة قد وصلت إلى حوالي(10.885) دينار أردني، وبالتالي فإن استمرار واقع الفقر والإعالة بهذا الشكل سيعمل بالضرورة على إبطاء عجلة التنمية في وصولها لغاياتها وأهدافها المرجوة.

ب - إن تفشي ظاهرة الفقر في المنطقة سيؤدي بالضرورة التركيز على جانب التنمية الاقتصادية في برامج ومشاريع التنمية على حساب التنمية الاجتماعية، وأساليب تنمية القدرات والإبداعات الفردية، وذلك يعود إلى عدم اهتمام الفقير بتطوير قدراته الثقافية والعلمية بسبب حاجته الاقتصادية، وإن تفعيل مشاركته في برامج وخطط التنمية سينصب تركيزه نحو سبل إيجاد مشاريع اقتصادية توفر له فرص عمل بدخول لائقة، تتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار في المنطقة كما هو حال مجتمع الدراسة -كما سنرى لاحقا-. بالإضافة إلى ذلك فإن القائمين على العملية التنموية سيرتكز اهتمامهم في ظل تفشي ظاهرة الفقر، على الأساليب التي يمكن أن تخفف من نسب الإعالة المالية وكيفية جعل الأفراد يعتمدون على أنفسهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية، والتي ستكون بالضرورة أساليب اقتصادية بحتة (الربايعة، مرجع سابق).

ج - إن ارتفاع مؤشرات الفقر تعمل على الحد من مشاركة الأهالي اقتصاديا في التنمية المحلية، وذلك يعود إلى عدم قدرة أفراد مجتمع الدراسة على إنشاء مشاريع زراعية ورعوية، وتطوير نمط الإنتاج الرعوي باستخدام الأساليب الحديثة والمعدات التقنية في تربية الماشية، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية في هذا المجال، وما يتبعه من تكريس للعائلة التقليدية لاعتماد الأساليب الإنتاجية في نمط الإنتاج الرعوي عليها.

د - لا يشمل تأثير تفشي ظاهرة الفقر في الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعدى ذلك إلى الجوانب الاجتماعية الأخرى لما له من تأثير في خلق ظواهر أخرى كارتفاع مستوى العنف الاجتماعي،

والعزلة الاجتماعية، كذلك انخفاض المستويات الصحية والتعليمية، مما ينعكس بشكل سلبي على البرامج التنموية (الربايعة، مرجع سابق).

2. قلة الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة:

تعد توفر أيدي عاملة مؤهلة ومدربة من متطلبات العملية التنموية، وتؤثر بشكل فعال في نجاح مشاريع التنمية المختلفة ويمكن أن تعيق قيامها أصلا (فوال، مرجع سابق)، لأن قلة الأيدي العاملة وضعف تأهيلها التعليمي والمهني يعد من أهم التحديات التي تواجه برامج التنمية ومشروعاتها كما هو حال مجتمع الدراسة، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن واقع الأيدي العاملة في مجتمع الدراسة ليس في صالح التنمية، أو من حيث عدم إمكانية توظيفها في العمليات التنموية التي تستهدف المنطقة، وذلك يعود إلى أن غالبية الأيدي العاملة في مجتمع الدراسة غير مؤهلة ومدربة، نظرا لتدني المستويات التعليمية والمهنية، وعدم امتلاك فئة الذكور المهارات الحرفية اللازمة، كما أن فئة الإناث شبه معطلة تماما رغم إتقانها للمهارات الحرفية المتوارثة والكامنة في التراث التقليدي في صناعات الحرف اليدوية. ولافتقار الأيدي العاملة للكفاءات المهنية والخبرات التخصصية التي تتطلبها العملية التنموية، فقد أصبح الاعتماد بالدرجة الأولى على الخبرات الوافدة من خارج المنطقة.

3. ارتفاع معدلات الإعالة:

أظهرت الدراسة الميدانية وكما يتضح في الجدول السابق رقم (2) ارتفاع معدلات الإعالة في مجتمع الدراسة، نظرا لزيادة نسبة من هم دون 18 عاما 48.7%، ومن تزيد اعمارهم عن 60 عاما 8.2% من مجموع افراد مجتمع الدراسة والتي تعتبر من الفئات المعالة، أي غير قادرة على العمل والإنتاج، وبالتالي شكلت نسبة هذه الفئات (56.9%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة.

ونظيف إلى الفئات المعالة فئة النساء التي تراجعت إنتاجيتها بسبب ظروف الاستقرار، والتغير في نمط الأنشطة الاقتصادية، بحيث تراجعت أعمالها الكامنة في نمط الإنتاج الرعوي، واقتصر دورها على التربية والأعمال المنزلية باستثناء العائلات التي ما زالت تمارس نشاطها الاقتصادي القائم على تربية الماشية التي تشكل – كما يظهر في الجدول السابق رقم (9) - ما نسبته 31.7% من مجموع عائلات مجتمع الدراسة.

4. تدني مستوى الدخل:

كما أظهرت الدراسة الميدانية في فصل سابق، أن اغلب أفراد مجتمع الدراسة من العاملين في الأنشطة الاقتصادية الوظيفية يحصلون على معدلات دخل منخفضة، لا تحقق لهم مستوى معيشي ملائم، في ظل ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ومتطلبات العيش الكريم، مما يعيق ذلك العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي من خلال:

أ - انخفاض حجم القوى البشرية وتدني مستوى الإنتاجية (الفوال، مرجع سابق)

ب - الحد من الارتقاء بالأوضاع المعيشية للأهالي، على اعتبار أن ارتفاع مستوى الدخل من المتطلبات الحياة الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، وأن انخفاضه سيؤدي بالتالي إلى انخفاض مستويات الرعاية الصحية، ونوعية الغذاء، والمسكن والمظهر العام (الربايعة، مرجع سابق)

ج - عدم الاهتمام بالنشاطات الثقافية والاجتماعية، من تنمية القدرات العقلية والجسدية وتحسين المستويات التعليمية، لأن الفرد في ظل مستوى دخل منخفض يبقى تركيزه في كيفية توفير المتطلبات المادية له ولعائلته، مما يحد ذلك من تطوير قدراته العلمية والثقافية (الربايعة، مرجع سابق).

د - انخفاض مستوى الإقبال على التعليم وتكريس الثقافة التقليدية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، بانقطاع الأبناء عن الدراسة للارتحال مع عائلاتهم والمشاركة في الاقتصاد العائلي القائم على تربية الماشية.

هـ - عزوف الأفراد عن الاعتماد على أنفسهم في توفير متطلباتهم من العيش، والاعتماد على الإعالة الوطنية واتباع مختلف الأساليب للحصول عليها، نظرا لتقارب معدلات رواتبها من معدلات رواتب الوظائف الحكومية، كذلك نظرا لبعد المنطقة عن المراكز الحضرية التي تعمل على عزوف الأفراد عن العمل خارج المنطقة خصوصا في الوظائف العسكرية، بحيث يرى بعض الأهالي بأنهم يدفعون ضريبة إضافية من جراء التحاقهم بهذه الإعمال بسبب بعد المنطقة، وبالتالي مع إضافة هذه الضريبة تقترب مستوى دخول هذه الوظائف من دخول الإعالة الوطنية، ولذلك فهم يفضلونها في ظل حصولهم عليها باسم الفقر بدون أي جهد بدني أو عقلي يذكر، مما عمل ذلك بدوره على تحول الإعالة الوطنية إلى ظاهرة متفشية في مجتمع الدراسة وتحولها لثقافة سائدة بنظرهم على أنها حق مكتسب لهم، الأمر الذي انعكس سلبًا على الجهود التنموية وبلوغها غاياتها لارتفاع معدلات الإعالة الوطنية، وإيجاد فرص العمل.

5. انخفاض المستويات الإنتاجية:

يعتمد نجاح المشاريع التنموية وبلوغها لأهدافها على توفر أفراد يتمتعون بتخصصات مهنية مختلفة(حسين،1977)، غير أن ارتكاز المهنة الوحيدة التي يتقنها أفراد مجتمع الدراسة المتمثلة بالجانب الرعوي بوسائله الإنتاجية البسيطة، إلى جانب بعض الوظائف البسيطة التي لا تحتاج إلى مهارات عالية كأعمال الحراسة، سيجعل ذلك خطط التنمية قاصرة عن بلوغ أهدافها، وتنفيذ مختلف مجالات العمليات التنموية ودون اقتصارها على جوانب محددة وخصوصا في مجال المشاريع

الزراعية واستخدام الآلات الحديثة في العمل والإنتاج، كذلك تطوير نمط الإنتاج الرعوي باستخدام الأساليب الحديثة والمعدات التقنية في تربية الماشي لزيادة الكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى المشاريع الصناعية التي تحتاج إلى معدات تقنية حديثة وأيدي عاملة مدربة.

6. انخفاض الدور الإنتاجي للمرأة:

نستطيع أن نستنتج من الجداول السابقة رقم (2) و(10)، أن نسبة الإناث من مجموع أفراد مجتمع الدراسة قد وصلت الى48.4 % وأن نسبة الإناث التي تقع في سن العمل(18 -60) قد بلغت 45% من مجموع الإناث في مجتمع الدراسة، بينما شكلت نسبة الإناث العاملات1.7%، وبحساب نسب الإناث التي تقع في سن العمل من مجموع حجم قوى العمل في مجتمع الدراسة (18 -60) نصل الى نتيجة أن 41.7% من حجم قوى العمل معطلة تماماً وهي نسبة مرتفعة تشكل عائقاً أمام جهود التنمية الاقتصادية، وذلك يعود إلى عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

أ - تراجع الدور الإنتاجي للمرأة بعد أن كانت المرأة شريكة الرجل في أكثر أعماله ودورها الإنتاجي الذي كانت تلعبه في نمط الإنتاج التقليدي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث – الذي نستطيع ان نتنتجه من خلال الجدول السابق رقم (11) - والتي وصلت إلى 47% من مجموع الفئات التي تقع في سن العمل من الإناث، مما يزيد ذلك من ارتفاع معدلات الإعالة التي تقع على رب الأسرة والمعونات الوطنية.

ب - النظرة التقليدية نحو عمل المرأة خارج نطاق الأسرة وأعمال الرعي، واقتصار دورها على تربية الأبناء والأعمال المنزلية مما يشكل ذلك عائقا نحو مشاركة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي مشاركتها في تنمية المجتمع المحلي. بالإضافة إلى ذلك النظرة التقليدية نحو تعليم المرأة وتفضيل تعليم الذكور على الإناث، وتفضيلهم أيضا في الإنجاب.

ج - عدم توفر مركز تدريبي متخصص في نشاطات المرأة بشكل كافٍ، سوى النشاطات التي تقوم بها جمعية سيدات الرويشد.

د - عدم وجود مشاريع تناسب عمل المرأة خصوصا المرتبطة بنشاط الرعي التي تلقى قبولا ورضى من قبل أهالي مجتمع الدراسة، لزيادة الدخل وزيادة مساهمة المرأة في الاقتصاد المحلي.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالمحددات الاجتماعية

على الرغم مما يشهده مجتمع الدراسة من تغيير في بعض أنساقه ونظمه الاجتماعية التقليدية، التي كانت سائدة قبل مرحلتي الاستقرار والتراجع الاقتصادي كما اتضح في الباب السابق، إلا أن واقع البناء الاجتماعي القائم يكشف عن بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية التي لا تهيئ المناخ الثقافي والاجتماعي لعوامل الإنتاج المادية، وتشكل بالتالي عائقا في وجه عملية التخطيط التنموي.

1. تدني المستويات التعليمية:

تعد الأميّة من ألد أعداء حركة التخطيط التنموي، لما يتمتع به التعليم من أثر مهم في العمليات التنموية الهادفة للتغيير، حيث ينظر إلى التعليم بأنه شرط مسبق ومتطلب أساسي وضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما له من تأثير في زيادة الكفاءات الإنتاجية وزيادة معدلات الدخل وإنتاج جيل أقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة، كذلك لما له من أهمية في التنمية الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأفراد المجتمع، والحد من الكثير من المعوقات الكامنة في الثقافة المحلية، والتي تحول دون بلوغ العمليات التنموية لأهدافها (خاطر وعلي، مرجع سابق). وبناءً على ما سبق، وكما هو حال

مجتمع الدراسة تتكشف إشكالية بالغة الأهمية، يمكن أن تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الخطط والمشاريع التنموية ويمكن أن تعيق قيامها، والتي تتجلى بانتشار ظاهرة الأمية وتدني المستويات التعليمية في مجتمع الدراسة، بحيث أظهرت الدراسة في الجدول السابق رقم(11) ارتفاع معدلات الأمية من مختلف الفئات العمرية ومن كلا الجنسين، والتي وصلت إلى ما نسبته 26.7% من مجموع أفراد مجتمع الدراسة، بينما حققت مستويات التعليم الجامعي ما نسبته 1.8% من مجموع أفراد مجتمع الدراسة، وانحصرت باقي النسب في مستوى التعليم المدرسي. غير أن أهالي مجتمع الدراسة كما اتضح في فصل سابق أصبحوا يدركون أهمية التعليم ومواصلته ومدى تأثيره على تحسين الأوضاع المعيشية التي يشهدونها، وكأبرز العوامل التي تحد من فعالية استفادتهم من المشاريع المنفذة وإقامة غيرها، مما أدى ذلك إلى تغيير إيجابي نحو توجيه الأبناء لمواصلة تعليمهم كاستثمار سيعيلهم مستقبلا.

2. محدودية الأحجام السكانية:

اتضح في فصل سابق الأثر الذي تركته عوامل التغير الاقتصادي والاجتماعي في الانخفاض الكبير في أعداد السكان التي بلغت (21) ألف نسمة تقريبا في عام 1997م وتراجعت خلال السنوات إلى أن وصلت إلى(5.311) ألف نسمة خلال عام 2011م، بالإضافة إلى عدم ثبات أعداد السكان من فصل لآخر بسبب ظاهرة الهجرة المستمرة، واعتماد نسبة كبيرة من السكان على تربية الماشية والتنقل طلبا للرعي. بالإضافة إلى المساحة الجغرافية الواسعة وطاقتها الاستيعابية لتجمعات البشرية والأنشطة المختلفة، وبالتالي فإن محدودية عدد السكان مقارنة بالمساحة الجغرافية يمكن أن يؤثر بشكل أو بآخر في برامج التنمية الاقتصادية والخدمية وتعيق قيامها أيضا، وتحد من استفادة سكان المنطقة نظرا لتباعد التجمعات السكنية وعدم توفر وسائل المواصلات، مما

سيحد ذلك من كفاءتها، وسيشكل عائقا وتشنتا أمام صناع القرار في تنفيذ المشاريع التنموية المختلفة وتوزيعها بشكل عادل وكامل لتشمل جميع السكان (خاطر وعلي، مرجع سابق). بالإضافة إلى ذلك سيؤدي انخفاض عدد السكان إلى انخفاض الإقبال على القيام بالمشاريع الاستثمارية والخدمية في المنطقة.

3. طبيعة البناء الأسري:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية في الجدول السابق رقم (4)، والمتعلقة بالبناء الأسري لمجتمع الدراسة، أن متوسط حجم الأسرة قد بلغ 6.3 فرد لكل أسرة. وذلك يعود إلى سيادة ظاهرة الأسر الممتدة التي تتميز بالحجم الكبير وعدم الاقتصار على إنجاب عدد قليل من الأبناء، فضلا عن تفضيل المواليد الذكور على الإناث نظرا لسيادة مفاهيم العزوة والمفاهيم الاجتماعية التي تفضل حجم الأسرة الكبير، وهذا من شأنه سيؤثر بشكل أو بآخر على العملية التنموية ويحد من فاعلية برامجها المنفذة، خصوصا في مجال التنمية الاجتماعية في ظل سيادة ظواهر الفقر وارتفاع معدلات الإعالة التي تقع على كاهل رب الأسرة، وتدني مستويات الدخول.

4. العصبية القبلية:

كما أظهرت الدراسة في الباب السابق، فإن أكثر ما يميز البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة سيادة نظام العصبية القبلية، والتي تتجلى في مفهوم المسؤولية الاجتماعية نحو الفرد والجماعة، ويمكن أن نعتبر هذا المفهوم المصدر الأساسي للظواهر السلبية السائدة في مجتمع الدراسة من ظواهر الثأر والرد بالمثل وارتفاع معدلات الجريمة بين المجموعات القرابية، مما يحد ذلك من تماسك أفراد المجتمع وتضافرهم لتحقيق متطلبات التنمية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المفهوم يعمل على عدم لجوء الأطراف المتنازعة إلى الاحتكام للقوانين الوضعية ومؤسسات الدولة،

مما يحد ذلك من تعزيز الترابط بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة، بل يشكل في بعض الأحيان تنافرًا وعداوات فيما بينهم نظرا لتدخلها في شؤونهم المحلية دون أي رغبة منهم، وبالتالي فإن ذلك يستلزم تسخير الإمكانيات المتاحة للقضاء على هذه الظواهر تحقيقا لتنمية الاجتماعية التي ستنعكس بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية وبلوغها أهدافها، ويمكن ذلك من خلال عمليات التثقيف الاجتماعي وتوجيه الأفراد نحو المهن المختلفة والوظائف الحكومية لتعزيز ترابط الأفراد بهذه المؤسسات، والتأثر بأنماط المهن المختلفة، وذلك لما لهذه المهن من تأثير في تغير بعض السلوكيات لدى الأفراد كما أظهرت الدراسة الميدانية سابقا، بتغير بعض مفاهيم الانتماءات عند بعض الأفراد الذين يشغلون بعض الوظائف الحكومية خصوصا العسكرية منها.

5. سيادة نظام السلطة الأبوية:

إن سيادة هذا النظام كما أظهرته الدراسة في الباب السابق يمكن أن يخلق صراعًا بين الأجيال، في عدم تقبل كبار السن لما هو جديد للحفاظ على الموروث الثقافي والمكانة الاجتماعية التي أكسبهم إياها النظام القبلي، في السيطرة واتخاذ القرارات وتحديد المصير في العمل والإنتاج والشؤون الاجتماعية، وبالتالي يمكن أن تختلف توجهات الشباب ويكون لديهم الرغبة الأكثر نحو التغيير وتقبل ما هو جديد (خاطر، مرجع سابق)، لكن هذا النظام السائد في مجتمع الدراسة والمسيطر على العلاقات الاجتماعية، قد يحول دون تحقيق ميول واتجاهات الأجيال الجديدة.

6. النظرة التقليدية نحو العمل:

كما اتضح في الباب السابق أن السمة الأغلب للأنشطة الاقتصادية في مجتمع الدراسة تتميز بالأنشطة التقليدية القائمة على تربية الماشية، وعلى الرغم من ظهور بعض العمال الوظيفية وتغير بعض المفاهيم المتعلقة بها، ألا انه ما زالت بعض العوائق الكامنة في النظرة التقليدية نحو هذه

الأعمال سائدة عند بعض أفراد مجتمع الدراسة وتتسم بعدم القبول والرضى، وذلك يعود كما يراه الأهالي إلى المعنى الكامن وراء كلمة البدوي التي انقرضت عند الكثيرين من أبناء المجتمعات البدوية كما يرون، والتي تعني في نظرهم الحرية والانطلاق، والتي لا تتفق مع الأعمال المهنية و الوظائف الحكومية والعسكرية لأنها تعمل على تقييد الأفراد وربطهم، وفرض سلوكيات معينة بخلاف ما عودتهم عليه طبيعة الصحراء، ومن ناحية أخرى فإن الأهالي يرون بعدم الفائدة التي تعود عليهم من هذه الأعمال - كما أشرنا إليه سابقا - خصوصا في وظائف القوات المسلحة نظرا لبعد المنطقة. وهذا يؤدي بدورة إلى إعاقة نجاح مشاريع التنمية ويحد من قيام بعضها لانخفاض الكفاءة الإنتاجية وانحصارها في الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وعدم تنوعها لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية التي تهيئ السبيل لإقامة المشاريع التنموية المختلفة.

7. ارتفاع نسبة العائلات التي لا تحمل الجنسية الأردنية، بحيث توصلت الدراسة من خلال بعض الإحصائيات إلى وجود 213 عائلة لا يحمل إفرادها أي جنسية سوى بعض الزوجات، ويقيم بعض هذه العائلات في منطقة الرويشد ومنطقة الدراسة، وتنتشر باقي العائلات في منطقة الحماد (متصرفية لواء الرويشد، مرجع سابق). وهذا الأمر يعد من أهم المشاكل التي يواجهها بعض سكان المنطقة التي تحول بدورها من استفادة أفرادها من خدمات التنمية الاجتماعية وتنمية مواردهم البشرية، وتحد من مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعهم المحلي، وبالتالي سيكون له أضرار سلبية في مواجهة العملية التنموية ويزيد من العبء الواقع عليها.

8. عدم استقرار عدد كبير من العائلات التي ما زالت تعتمد على التنقل والترحل طلبا للرعي، حيث أظهرت الدراسة من خلال بعض الإحصائيات أن عدد العائلات التي لم تستقر إلى الآن، ولم يكن لها أي تجربة في الاستقرار تتراوح أعداد أفرادها ما بين (4-5) آلاف نسمة تنتشر في مختلف

مناطق الحماد الأردني (وحدة التنمية المحلية في بلدية الرويشد، مرجع سابق). هذا غير العائلات التي استقرت وأخذت بعد مرحلة التراجع الاقتصادي العودة إلى ممارسة التنقل والترحل طلبا للرعي، مع بقاء المنطقة نقطة الانطلاق والعودة في ترحلها.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالمحددات الإيكولوجية:

على الرغم من الموقع الجغرافي الذي تتميز به منطقة الدراسة المحاذي لثلاثة حدود دولية، والمساحة الجغرافية الكبيرة التي تتميز باحتوائها على ثروات طبيعية عديدة، إلا أن هذا الموقع يكشف عن بعض التحديات التي تواجه العملية التنموية في المنطقة، وتعيق تقدمها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بسبب ارتفاع أجور توفيرها في المنطقة. ونظرا لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الأجور فإن ارتفاع الأسعار يشكل عبئًا إضافيًا على جهود التنمية الاقتصادية الهادفة إلى توفير فرص العمل، والحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

2. العزلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية : حيث يعيق بعد المنطقة عن أقرب المراكز الحضرية من تفاعل أهالي مجتمع الدراسة مع غيرهم على المستوى الوطني، مما يحول ذلك ما يحدثه هذا التفاعل من تأثيرات إيجابية يمكن أن تمارس دورًا في تغيير بعض المفاهيم المتعلقة بالثقافة التقليدية والانفتاح على الآخر، والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن موقع المنطقة يعمل بشكل سلبي في هذا المجال في انغلاق المجتمع حول نفسه وتكريسه لثقافته التقليدية، ويضعف من مشاركة أهالي المنطقة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، فضلا عن توسعة نطاق الاحتكاك بمؤسسات المجتمع المحلي. بالإضافة إلى

ذلك يعمل بعد المنطقة على صعوبة التنقل ويحول دون بحث الأفراد عن فرص العمل خارج المنطقة.

3. تدني مستوى الخدمات الاجتماعية (التعليمية والصحية والمهنية) المقدمة: حيث أثر موقع المنطقة في ظل غياب الخبرات التخصصية وضعفها من أفراد المجتمع المحلي، في النقص في الكوادر الخدمية التخصصية وضعف تأهيلها بوصفها حديثة التوظيف، مما يؤدي ذلك إلى ضعف مخرجات الخدمات المقدمة، خصوصا مخرجات العملية التعليمية ومستويات الرعاية الصحية.

4. ارتفاع الكلفة التشغيلية للمشاريع التي يمكن إقامتها في المنطقة مقارنتة بالمناطق الأخرى. وفي ظل غياب أيدي عاملة مدربة ومؤهلة للعمل في هذه المشاريع وضعف البنية التحتية لها، سيؤدي ذلك إلى ضعف نسبة الإقبال على الاستثمار في المنطقة، خصوصا في المشاريع الزراعية والخدمية التي يمكن للأهالي العمل بها.

5. بالنسبة للأراضي الزراعية، فإن موقع المنطقة الذي يقع ضمن الإقليم الصحراوي قلص من نسبة الأراضي الصالحة لزراعة، بحيث بلغت نسبة الأراضي الصالحة لزراعة – كما اتضح سابقا - 22.7% من مجموع المساحة الكلية للمنطقة.

رابعا: النتائج المتعلقة بمستوى خدمات التنمية الاجتماعية والبنية التحتية:

تعد خدمات التنمية الاجتماعية التي تقع على على الدولة مسؤولية توفيرها، من خدمات التعليم والصحة والتدريب والإسكان والخدمات الترفيهية وخدمات البنية التحتية من أبرز أهداف التنمية الاجتماعية، التي تستهدف تنمية الموارد البشرية واستثمارها في عمليات الإنتاج الاقتصادي، وذلك لأن قدرة الفرد على العمل والإنتاج تعتمد على تنمية مهاراته التعليمية والمهنية وتوفير الخدمات اللازمة له، وهي بذلك تعد استثمارا لطاقات البشرية الموجودة بالمجتمع من خلال

حصول الفرد على قدر كافي من التعليم، وتمتعه بصحة جيدة وعيش بمسكن مريح وتوفر الضمانات التي تكفل له حياة آمنة في حاضره ومستقبلة، مما سيعمل ذلك على زيادة كفاءته الإنتاجية، وتطوير قدراته العقلية والإبداعية، ومساهمته في بناء المجتمع وتنميته (نامق،1968).

بناءً على ما سبق، تظهر أهمية توفر خدمات التنمية الاجتماعية والبنية التحتية في برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما توفره من مناخ ملائم لعمليات التخطيط التنموي، بتوفير أيدي عاملة مؤهلة ومدربة في مختلف الاختصاصات الإنتاجية، وتوفير البنية التحتية الملائمة لإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية. وفي ظل هذه الظروف سيضمن ذلك نجاح المشاريع التنموية المختلفة ويحقق مستويات عالية من الإنتاج الاقتصادي، الذي سيدفع عملية التنمية بأشكالها المختلفة إلى الأمام.

أما في حالة مجتمع الدراسة، فان تحليلات الواقع الخدمي الذي كشفت عنه الدراسة يتميز بالنقص وعدم الكفاءة نظرا لحالات الفقر وبعد المنطقة عن المراكز الحضرية، فمن حيث الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية المتوفرة، فقد أظهرت الدراسة – كما اتضح في فصل سابق - انه يتوفر في المنطقة الخدمات التعليمية لمختلف المراحل المدرسية، غير أن الحالة التعليمية تعاني من ضعف الكفاءة التدريسية وعدم استقرارها، بينما تعاني خدمات البنية التحتية من الماء والكهرباء والطرق من الضعف الشديد لأسباب تعود لحالات الانقطاع المتكرر لتيار الكهربائي وعدم وصول المياه في بعض الأسابيع، وعدم تغطيتها للمنطقة بشكل كامل، واعتماد بعض العائلات على نظام الاشتراك بالمياه والكهرباء مع الغير. بالإضافة إلى عدم اكتفاء المنطقة من حاجتها من الطرق بشكل يتلاءم مع متطلبات التنمية، وانتشار ظاهرة الطرق الترابية المنتشرة داخل المنطقة وخارجها، خصوصا لبعض التجمعات السكنية والأراضي الصالحة لزراعة والمعلم السياحي، مما يؤثر سلبا

على العملية التنموية في توفير البنية التحتية الملائمة لإقامة المشاريع التنموية خصوصا الزراعية منها.

أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية التي يفتقر إليها مجتمع الدراسة تتمثل فيما يلي

1. عدم توفر مركز صحي أولي – كما اتضح في فصل سابق -، واعتماد أهالي مجتمع الدراسة على مراجعة الخدمات الصحية المتوفرة في منطقة الرويشد.
2. تفتقر منطقة الدراسة لوجود الخدمات الترفيهية والترويحية، أو أندية رياضية وشبابية، سوى الحديقة التي أنشئت في المنطقة مؤخرا، وهي غير مستعملة من قبل الأهالي لعدم كفاءتها وموقعها غير المناسب.
3. عدم توفر خط مواصلات يربط المنطقة بمنطقة الرويشد للاستفادة من الخدمات المتوفرة فيها، والاعتماد على سيارات الأجرة ذات الكلفة العالية، مما يحد ذلك من الاستفادة من الخدمات المقدمة في المنطقة.
4. عدم وجود مركز لتدريب المهني لتنمية المهارات الإنتاجية لدى أفراد المجتمع، وأقرب مركز للتدريب المهني يبعد عن المنطقة 210كم.
5. عدم توفر السكن المناسب، فأغلب المساكن في مجتمع الدراسة تتميز بأنها مكونة من غرفتين أو ثلاث مفتوحة للخارج، وهي غير مناسبة مع حجم الأسرة الكبير الذي يتمتع به أهالي مجتمع الدراسة وطابع الأسر الممتدة. بالإضافة إلى عدم وجود أي توجه نحو إنشاء مشاريع الإسكان للأسر الفقيرة في المنطقة.

بناءً على ما سبق، فقد اتضح أن الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية ليست في صالح العمليات التنموية، نظرا لما يعتريها من النقص وعدم الكفاءة، وذلك يعود كما أشرنا إليه سابقا إلى عامل الفقر، وتكثيف الجهود الحكومية -كما اتضح من خلال تحليل الواقع التنموي - نحو الحلول الاقتصادية للحد من انتشار ظاهرة الفقر، والمتمثلة بشكل أساسي في تنمية المراعي، فضلا عن ما يعتريه موقع المنطقة المنعزل من تحديات تواجه العمليات التنموية في المنطقة، وتوفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية لها بالقدر المناسب والمستوى اللائق.

بعد الوقوف على أهم التحديات التي تواجه عملية التخطيط التنموي في المنطقة، والتي حدت من جدوى المشاريع الاقتصادية والخدمية المنفذة في المنطقة، تخلص الدراسة إلى أن التحديات التنموية الكامنة في البناء الاجتماعي للمجتمع بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، لا تنحصر فقط في المشكلات الاقتصادية على أنها الأساس في اعاقة تقدم المجتمع وتطوره اقتصادياً واجتماعياً، بل تعود أيضا إلى ما يعتريه الجانب الاجتماعي من معوقات تحول دون استثمار الطاقات البشرية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مجالات التنمية الاقتصادية، وتحد من فاعلية المشاريع المنفذة وتعيق قيام غيرها، وبالتالي فإن الإشكاليات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية لا تكمن فقط بالعوامل الاقتصادية من الفقر وانخفاض مستويات الإنتاجية بل لانخفاض المستويات التعليمية والتدريب المهني والثقافة التقليدية، التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية لأهدافها. ومن ناحية التنمية الاجتماعية وما يشملها من برامج ومشاريع الخدمات الاجتماعية، فإنها تواجه عقبة أساسية تحد من فاعليتها وتحقيق أهدافها الكامنة في تنمية الموارد البشرية، والتي تتمثل بالجوانب الاقتصادية المادية من الفقر والبطالة وتدني مستوى الدخول إلى غير ذلك. وعليه، فإن جانبي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع الدراسة يمثلان نقيضين

يؤثر كل منهما في الآخر، ويحد كل منهما من فعالية البرامج والمشاريع التنموية التي تستهدف أحد الجوانب، على الرغم من أن كلا الجانبين يمكن اعتباره مكملا للآخر في ظل سيادة مفهوم "أن إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في المجتمع ستؤدي بالضرورة إلى انعكاسها على الجوانب الاجتماعية الأخرى والعكس صحيح" (فوال، مرجع سابق)، مما يشكل بالتالي إشكالية جدلية صعبة في مواجهة الخطط والمشاريع التنموية.

وعليه، فإنّ مجتمع الدراسة بحاجة فعلية لإعادة النظر بالخطط والبرامج التنموية، وإعادة دراستها وتخطيطها بشكل يعمل على التوازن بين جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة كسر بعض الجوانب وأخذه بالنمو بالاتجاه الايجابي، لإيقاف التأثيرات السلبية التي تعكسها كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على برامج التنمية ومشاريعها. وستحاول الدراسة في الفصل التالي وضع بعض المقترحات التي يمكن أن تحد من تفاقم الإشكاليات التنموية في المنطقة، بناءً على وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي نحو المشاكل التي يعانون منها، والإشكاليات التي تحد من فعالية البرامج التنموية.

الفصل الثالث:

الرؤية التنموية:

سيتناول هذا الفصل أهم الإشكاليات والمقترحات التنموية التي أظهرتها الدراسة الميدانية حسب وجهة نظر المجتمع المحلي، بالإضافة إلى المقترحات التنموية التي تقترحها الدراسة. وقد عملت الدراسة على جمع المعلومات المتعلقة بالرؤية المحلية نحو الإشكاليات والمقترحات التنموية في المراحل الأخيرة من العمل الميداني، بعد الوقوف على ما يحتويه البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة من مقومات ومعوقات للعملية التنموية، وقد اعتمدت الدراسة في جمع هذه المعلومات على عينة مكونة من 387 شخص -من الذكور فقط- بطريقة قصديه، من الشخصيات القيادية والمثقفة والفئات الشابة والتي تتمتع بقدر عالٍ من الوعي والتمثيل كما اكتشفهم الباحث وتعامل معهم، لأنّ جمع المعلومات بهذا الأسلوب – في نظر الباحث - يستطيع أن يمثل مجتمع الدراسة تمثيلا صادقا، نظرا لما يتمتع به مجتمع الدراسة من تجانس في علاقاته الاجتماعية. ولتحقيق هذه الرؤية سينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة بنود رئيسية.

أولا: الرؤية المحلية للإشكاليات التنموية:

رغم ثراء المنطقة بالموارد الطبيعية، وتوفر المشاريع التنموية التي يمكن توظيفها لتحقيق انطلاقة اقتصادية في رحاب التنمية، إلا أن أهالي مجتمع الدراسة يرون أن هناك العديد من المحددات والقيود التي تحول دون تحقيق مستوى أفضل للعملية التنموية في واقعها الراهن، وفي خططها المستقبلية وتحد من إقامة مشاريع تنموية خاصة لتحسين أوضاعهم المعيشية، وبالتالي

تحد من مشاركتهم في تنمية المنطقة، الأمر الذي يستوجب الوقوف عليها ومراعاتها في أي تخطيط تنموي مستقبلي في المنطقة.

وتتعلق هذه القيود والمحددات في مجملها من عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة من الغاز الطبيعي والحجر الجيري، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع الحصاد المائي ومساحات الأراضي الشاسعة القابلة لزراعة والتي تقدر ب(4000) دنوم، وذلك يعود كما يرى أفراد المجتمع المحلي إلى العديد من الأسباب، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. استملاك الدولة للأراضي والموارد المائية، وعدم السماح للأهالي باستغلالها بالزراعة من جهة، ومن جهة أخرى عدم استغلال الدولة للأراضي والمياه في مشاريع زراعية كبيرة، تعمل على تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

2. عدم وجود سوق لتجارة الماشية والمنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى غلاء الأعلاف، مما يعزز ذلك من هجرة أصحاب المواشي، فضلا عن عدم وجود مصانع للإنتاج الحيواني، رغم وجود تجربة ناجحة وهي مصنع الألبان التي أنشأته جمعية سيدات الرويشد وتتوفر فيه المعدات الأزمة لتصنيع، لكن لم ينفذ هذا بشكل واضح وموسع.

3. عدم تفعيل دورهم بشكل فعال بدراسات جدوى المشاريع الاقتصادية ومشاركتهم في تنفيذ المشاريع ، بالإضافة إلى عدم تفعيل الجمعيات التعاونية ودعمها ماليا لإقامة المشاريع التنموية.

4. عدم تفعيل دورهم في المشاريع الاستثمارية القائمة في المنطقة وتشغيل الأيدي العاملة فيها، وتعود منتجات هذه المشاريع إلى الشركات والأشخاص من خارج المنطقة.

5. ارتفاع تكاليف المعيشة والمواد الاستهلاكية مقارنة بباقي مناطق المملكة، وفي المقابل تدني نسبة أجور العمل ورواتب المعونة الوطنية.

6. الشعور بالاستغلال من قبل الجهات الحكومية والبحثية تحت مسمى التنمية.

إن هذه الإشكاليات والمحددات التنموية كما يراها أفراد المجتمع المحلي، هي التي تعيق العملية التنموية في المنطقة وتحد من تفعيل دورهم فيها، واستفادتهم من المشاريع التنموية المنفذة، وتوفير فرص العمل، في سبيل الحد من المشاكل المتفاقمة التي يعانون منها، والتي تتمحور بشكل خاص حول مشكلتي الفقر والبطالة، وكما يتضح في الجدول التالي رقم (19):

توزيع أفراد العينة حول نوع المشاكل الأساسية التي يعانون منها

المشاكل	العدد	النسبة%
الفقر والبطالة	228	%60
قلة الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة	98	%25
مشكلة المواصلات	24	%6
عدم وجود مركز صحي	37	%9
المجموع	387	%100

(جدول رقم 19) ، المصدر: الدراسة الميدانية، 2011م

يتضح من الجدول السابق رقم (19) أن المشاكل التي يعاني منها مجتمع الدراسة ترتكز في المشاكل الاقتصادية كالفقر والبطالة بنسبة 60%، وقلة الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة 25%، وبالتالي نصل إلى أن 85% من افراد العينة يرون أن المشكلات الاساسية التي يعانون منها تنحصر في المشكلات الاقتصادية، بينما ارتكزت المشاكل الخدمية التي يعاني منها مجتمع الدراسة في قطاع المواصلات بنسبة 6.2% والقطاع الصحي بنسبة 9.5%، وحققت بالتالي ما نسبته 15% من مجموع افراد العينة، ورغم انخفاض مستوى الخدمات في قطاعات الماء والكهرباء، بالإضافة إلى قطاع التعليم ألا أن أهالي مجتمع الدراسة يرون أنهم ليسوا بحاجة

للمشاريع الخدمية، بالقدر الذي يحتاجونه من إيجاد فتح المشاريع الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل لهم ولأبنائهم تعمل على الحد من واقع الفقر الذي يعيشونه، وذلك يعود كما عبر عنه أهالي مجتمع الدراسة بأقوال" ماذا استفيد من الكهرباء والشوارع وأنا لا أجد ما أطعم به أولادي" "ما الفائدة من صرف أموال على قطاعات الخدمات بدون إيجاد الحلول لمشاكل الفقر وفتح مشاريع يعمل بها السكان وإيجاد مصادر معيشية لسكان" "في البداية تحل مشاكل الفقر والبطالة وفتح مشاريع تعمل على تشغيل الأيدي العاملة ثم الاهتمام بالمشاريع الخدمية". وهذا يعكس الحاجة الفعلية لأهالي مجتمع الدراسة للمشاريع الاقتصادية، وإيجاد الحلول للحد من الإشكاليات التي تحول دون الاستغلال الأمثل والأكفأ للموارد الطبيعية والمشاريع الاقتصادية في المنطقة.

ثانيا: المجالات التي يفضل أهالي مجتمع الدراسة العمل بها:

أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية مجموعة من المجالات التي يفضل أهالي مجتمع الدراسة العمل بها، والتي تلبي ميولهم واحتياجاتهم بما يتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم، وتتجسد طموحهم في الاعتماد على الذات في العمل، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (20) :

توزيع أفراد العينة حسب مجالات العمل التي يفضلونها

نوع العمل	العدد	النسبة%
العمل بالزراعة	163	%42.1
تربية الماشية	119	%30.7
السياحة الصحراوية	54	%14
الصناعات اليدوية(الألبان والصوف والخياطة)	33	%8.6
أي عمل	18	%4.6
المجموع	387	%100

(جدول رقم 20)، المصدر: الدراسة الميدانية، 2011م

يتضح من الجدول السابق رقم (20) أن القطاع الزراعي قد حقق النسبة الأعلى من المجالات التي يفضل الأهالي العمل بها، بحيث حقق ما نسبته 42.1%، وذلك يعود كما أظهرت الدراسة الميدانية إلى نظرة الأهالي نحو القطاع الزراعي بأنه الحل الأمثل للحد من المشاكل التي تعاني منها المنطقة، ولأنه يقود أيضا إلى زيادة الثروة الحيوانية، والحد من هجرة أصحاب المواشي في ظل توفر زراعة الأعلاف، وبالتالي فقد جاءت تربية الماشية في المرتبة الثانية وحققت ما نسبته 30.7%، لما يتمتع به الأهالي من خبرة واسعة في هذا المجال، وبإضافة هذه النسبة إلى النسبة السابقة نصل إلى نتيجة أن 72.8% من أفراد مجتمع الدراسة يفضلون العمل في المجالات الزراعية وتربية الماشية، بينما توزعت باقي النسب على مجالات العمل الأخرى، بحيث حققت أعمال السياحة الصحراوية ما نسبته 14% لأسباب تعود لنشاط حركة الصيد في المنطقة وخبرة الأهالي في هذا المجال، وحققت نسبة الذين يفضلون العمل في الصناعات اليدوية 8.6% لما لهم من خبرة طويلة في هذا المجال، وتوفر المواد اللازمة لتصنيع الألبان من المعدات اليدوية وما هو متوفر في مصنع الألبان، كذلك لتوسعة نطاق العمل ولتجنب اقتصاره على الرجال فقط ليشمل عمل النساء بها، حيث عبر أفراد مجتمع الدراسة أن هناك استعدادًا تامًا للعمل رجالا ونساء في صناعة الألبان والحرف اليدوية والخياطة. أما نسبة الأفراد الذين عبروا عن استعدادهم للقيام بأي عمل في حال توفره، فقد شكلوا ما نسبته4.6%، وأعربوا أيضا عن استعدادهم للقيام بالأعمال الخدمية التي تقوم بها العمالة الوافدة، خصوصا في المنطقة الحرة.

ثالثا: المقترحات التنموية:

سيتناول هذا الجزء المشاريع المقترحة من قبل أهالي مجتمع الدراسة والمشاريع التي تقترحها الدراسة، للحد من المشاكل التنموية المتفاقمة والهادفة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

1. المشاريع المقترحة من قبل أهالي مجتمع الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (21) توزيع العينة من أفراد مجتمع الدراسة حسب الحلول التي يرونها كالحل الأمثل للحد من المشاكل المتفاقمة التي تعاني منها منطقة الدراسة، والمتمثلة بمشكلتي الفقر والبطالة. ويتضح من خلال الجدول التالي رقم (21) أن مقترحات أهالي مجتمع الدراسة، قد ارتكزت بشكل أساسي نحو الحلول الاقتصادية لإيجاد فرص العمل وتحسين الأوضاع المعيشية في المنطقة، بحيث شكلت نسبة توزيع الاراضي ومصادر المياه 34.3% ودعم الجمعيات التعاونية 22.2%، وشكلت نسبة أنشاء مشاريع صناعية 11.1% واحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة ما نسبته 10%، وتنشط الحركة السياحية شكلت ما نسبته 6.7%، وبالتالي فقد شكلت مقترحات افراد العينة نحو الحلول الاقتصادية ما نسبته 84.4%، بينما لم يحقق تحسين قطاع الخدمات سوى ما نسبته 15.6% موزعة على 12% لفتح مركز صحي و 3.6% لحل مشكلات المواصلات. وذلك يعود كما أظهرت الدراسة الميدانية لشعور الأهالي بعدم الاستقرار والشعور بالأمان، وطرح فكرة الهجرة من المنطقة في ظل عدم توفر مصادر معيشية مضمونة يعيلون بها أنفسهم وعائلاتهم، وعدم وجود أي توجه تنموي مجدي وفعال لحل المشاكل التي تعاني منها المنطقة، لذا فإن معظم أهالي مجتمع الدراسة يرون أنه لا فائدة من المشاريع الخدمية في ظل عدم وجود المشاريع الاقتصادية وتفعيل دورهم فيها، لأنهم لا يضمنون بقاءهم في

المنطقة على هذا النحو، وبالتالي لا فائدة من أي مشاريع خدمية كما حدث في التجمعات السكنية الأخرى حيث هجرت منطقتين بالكامل، وباقي التجمعات لم يبقَ فيها سوى أعداد قليلة.

توزيع العينة من أفراد مجتمع الدراسة حسب الحلول التي يرونها للحد من المشاكل السابقة

الحلول للمشاكل التي يعاني منها السكان	العدد	النسبة
توزيع الاراضي ومصادر المياه على الاهالي	133	%34.3
دعم الجمعيات التعاونية وتعزيز الإنتاج الزراعي والرعوي	86	%22.2
أنشاء مشاريع صناعية	43	%11.1
أحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة	39	%10
تنشيط الحركة السياحية	26	%6.7
فتح مركز صحي	46	%12
حل مشكلة المواصلات	14	%3.6
المجموع	387	%100

(جدول رقم 21)

ومن ناحية ثانية، فإن الأهالي يرون أن الحلول التي يقترحونها للمشاكل التي يعانون منها تمثل محور العملية التنموية، في استغلالهم للإمكانيات التنموية واستفادتهم من المشاريع التنموية القائمة والمشاركة في المشاريع الإنتاجية المستقبلية، والتي يجب مراعاتها وحل الإشكاليات المتعلقة بها قبل الشروع بوضع الخطط والبرامج التنموية، وصرف الأموال عليها، وذلك يعود كما يرى أهالي مجتمع الدراسة إلى أن هذه الإشكاليات ستعمل على الحد من نجاح أي برامج ومشاريع تنموية في المنطقة، وستصرف الأموال المخصصة لتنمية المنطقة كسابقتها بدون أي فائدة تعود عليهم، وتحد من المشاكل المتفاقمة التي يعانون منها.

وقد جاءت المقترحات التنموية من قبل أهالي مجتمع الدراسة، بما يتلاءم مع إمكانياتهم العملية وبما هو متاح من الموارد والإمكانيات التنموية، واتجهت بشكل أساسي نحو كيفية استغلال مساحات الأراضي الصالحة لزراعة ومشاريع الحصاد المائي والآبار الجوفية لإنشاء مشاريع زراعية لحسابهم الخاص، في ظل إيجاد الدعم المالي والإمكانيات التقنية، واستغلال هذه المشاريع في إعادة الأنشطة الاقتصادية التقليدية القائمة على تربية الماشية، والعمل على إعادة استقطاب مربي الماشية وزيادة الثروة الحيوانية لتهيئة السبيل لفتح سوق لتجارة الماشية، وذلك لإعادة الحركة التجارية القائمة على تربية الماشية كسابق عهدها.

أ- الرؤية المحلية للإنتاج الزراعي الرعوي:

لا شك أن المشاريع الزراعية حسب وجهة نظر الأهالي هي المفتاح الأساسي لنهوض بالمنطقة اقتصاديا، والارتقاء بأوضاع المعيشية ضمن مشروع تنموي شامل، يقوم على إنشاء مشاريع زراعية لحسابهم الخاص. لكن نتيجة لاستملاك الدولة للأراضي والمياه وعدم السماح للأهالي باستغلالها سوى في سقاية الماشية، حد ذلك من قيامهم بإنشاء هذه المشاريع، وحد بالتالي من فاعلية المشاريع الزراعية المنفذة في المنطقة، ويرى الأهالي أن الطريقة الأمثل لاستغلال الإمكانيات الزراعية وإعادة الثروة الحيوانية إلى سابق عهدها، وتحقيق أهداف المشاريع الموجهة لتنمية المنطقة بإبعادها المختلفة يتلخص في النقاط التالية:

- السماح للأهالي ممن يتقاضون مرتبات المعونة الوطنية باستغلال مساحات محددة من الأراضي، ودعمهم ماليا لزراعتها بالزراعات العلفية ومحاصيل الخضار بمختلف أنواعه، إلى جانب توزيع عدد من رؤوس الماشية على هذه الفئة للبدء بتكوين ثروة من الماشية، وذلك لرفع مستوى معيشتهم أولا ثم إيقاف مرتبات المعونة الوطنية عنهم بعد أن تتحسن أوضاعهم ويصبح

دخل الأسرة يتجاوز المرتب الذي يتقاضاه، وإذا ما تحققت هذه الرؤية ستوفرعلى الدولة الكثير من حيث التخفيف من العبء الذي توقعه مرتبات المعونة الوطنية على كاهل الدولة ولأنها في تزايد مستمر. وكما أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك استعدادًا تامًّا وجديًّا من قبل الأهالي إذا تحققت هذه الرؤية، وذلك يعود إلى الشعور الذي يختلج الأهالي من الخوف، وعدم الاطمئنان من مرتبات المعونة الوطنية كمصدر معيشي غير مضمون، فهو مهدد بالانقطاع أو النقص دون سابق إنذار، في ظل سيادة مفهوم ظلم المسؤول عند اهالي مجتمع الدراسة.

- السماح للأهالي من مربي الماشية استغلال مساحات محدودة من الأراضي لزراعتها بالزراعات العلفية لحسابهم الخاص، مما سيعمل ذلك على تأمين الأعلاف اللازمة لتغذية مواشيهم، وسيضع حدا للنمط السائد عند مربي الماشية في تأمين الأعلاف لمواشيهم، حيث يستلزم تأمين الأعلاف بيع عدد من رؤوس الماشية في كل موسم للحصول على السلعة النقدية لشراء الأعلاف لباقي القطيع للموسم التالي، مما يحد ذلك من زيادة الثروة الحيوانية، وبالتالي فإذا تحققت هذه الرؤية سيزداد عدد المواشي في المنطقة وتعود الثروة الحيوانية إلى سابق عهدها.

- تأمين التمويل المالي والإمكانيات التقنية من مؤسسات الدولة التنموية، والمنح الخارجية خصوصا برنامج التعويضات للمناطق المتضررة من حرب الخليج المقدم من الأمم المتحدة لمناطق البادية والبالغ 165مليون دينار.

- إشراك الجمعيات التعاونية وتفعيل دورها، من خلال تسويق منتجات المشاريع بأسعار مناسبة محليا وخارجيا مما سيوفر دخلا إضافيا للمساهمين في هذه الجمعيات وتكوين رأس المال، لتستطيع من خلاله إقامة العديد من المشاريع الخدمية والاقتصادية لأهالي المنطقة.

- تشكيل لجنة دائمة من مختلف الدوائر الحكومية والمتخصصة للإشراف والمتابعة، وللوقوف على مدى التزام أصحاب المشاريع بمتابعة مشاريعهم، ومعاقبة المقصرين بسحبها منهم وتسليمها لغيرهم.

- بالنسبة للأراضي والسدود التي تقع في المناطق الحدودية يتم التنسيق مع الجيش حول تنظيم العمل في تلك المناطق ضمن برنامج محدد.

إن التطلعات التي يطمح إليها الأهالي في تغيير واقعهم الاقتصادي وحل المشاكل التي يعانون منها، تنحصر كما ظهر سابقا في استغلالهم للأراضي الزراعية التي تقع ضمن نطاقهم البيئي، التي استقروا فيها بعد أن عاشوا سنوات طويلة من الحل والترحال في أرجائها، وهم يرون أن لهم الأحقية ليس باستغلالها فقط بل بامتلاكها، ويعيبون على الدولة عدم تطبيق مبدأ المساواة في سياساتها التنموية في مناطق البادية الشمالية على وجه الخصوص، بتمليك الأراضي والسماح بحفر الآبار الارتوازية وتمليكها لسكانها، خصوصا فيما يتعلق بالواجهات العشائرية. وإن عدم تمليك الأراضي أو عدم السماح للأهالي بزراعتها كما يرى أهالي مجتمع الدراسة، يعكس عدم جدية الجهات الحكومية لتنمية المنطقة عموما، واستغلالهم من الجهات الحكومية والبحثية تحت مسمى التنمية. وبخلاف الإشكالية التي يطرحها أهالي مجتمع الدراسة حول استغلال الأراضي للقيام بالمشاريع الزراعية، فإن الجهات الحكومية يرون أن الإشكالية التي تمنع السماح للأهالي باستغلال الأراضي الزراعية، تكمن في الثقافة التقليدية السائدة في مجتمع الدراسة، وتدني الوعي بكيفية القيام بمثل هذه المشاريع وتفضيل الأعمال السهلة المربحة، كذلك ضعف الثقافة الاستثمارية في المشاريع الصغيرة واستغلالها لغير أغراضها، نظرا لفشل تجارب عديدة للجهات الحكومية في إنشاء مشاريع صغيرة قائمة بالدرجة الأولى على الماشية والدواجن لعدد كبير من الأسر، التي

قامت ببيعها ولم تسدد ما عليها حتى الآن، غير أن الدراسة لم تستطع التوصل لأي حالة في مجتمع الدراسة لها تجربة في هذه المشاريع، رغم تأكيد الجهات الحكومية وجود حوالي (34) حالة من عائلات مجتمع الدراسة قد استفادة من هذه المشاريع. بالإضافة إلى تلك الإشكاليات الظروف البيئية المحيطة من محدودية الأراضي الصالحة لزراعة، وعدم توفر البنية التحتية الملائمة لإقامة هذه المشاريع، وارتفاع الكلفة التشغيلية لأي مشاريع يمكن إقامتها في المنطقة.

ب- الرؤية المحلية نحو المشاريع الخدمية:

تنحصر المشاريع الخدمية التي يقترحها الأهالي بشكل أساسي في قطاع الصحة وقطاع المواصلات، لحاجتهم الفعلية لوجود مركز صحي أولي في المنطقة وربط المنطقة بمنطقة الرويشد بخط مواصلات، لتخفيف من تكلفة سيارات الأجرة التي يدفعونها في تنقلهم في المنطقة. كذلك يقترح الأهالي تحسين خدمات المياه والكهرباء ومعالجة مشكلات الانقطاع المتكرر لهذه الخدمات وضعف مستواها. بالإضافة إلى ذلك يقترح الأهالي تحويل مدرسة منشية الغياث الشاملة للبنين لمدرسة تابعة لثقافة العسكرية لما لذلك من آثار إيجابية ستعمل على الحد من الإشكاليات التعليمية التي يعانون منها.

ت- بالإضافة إلى المقترحات السابقة يقترح الأهالي بعض المقترحات التنموية، تتلخص فيما يلي:

- العمل على تفعيل دور المنطقة الحرة الواقعة في حدود الكرامة، من خلال جذب المستثمرين وإيقاف العمل ما بين الحدين التي تمثل منطقة التبادل التجاري الأردني العراقي، وتحويل هذا النشاط إلى المنطقة الحرة، بالإضافة إلى العمل على إحلال العمالة من أبناء مجتمع الدراسة محل العمالة الوافدة من السوريين والمصريين بشكل تدريجي، خصوصا في قطاع الخدمات.

- العمل على إعادة فتح المعبر الحدودي مع السعودية، الذي يبعد عن المنطقة 70كم، ويعرف باسم معبر الدميثة، لتنشيط الحركة التجارية، مع العلم أن الطريق موجودة ومبنى الجمارك جاهز.
- فتح المجال بشكل واسع للرعي في المحميات الرعوية نظرا لمحدودية الوقت المسموح لرعي في هذه المحميات، حيث تفتح المحميات أمام مربي الماشية مرتين في السنة (الرعي الربيعي، والرعي الخريفي)، وذلك لتخفيف من حدة ارتفاع أسعار الأعلاف.
- إعطاء أبناء المنطقة الأولوية في العمل بشركة البترول الوطنية وكما كان في مرحلة التنقيب، حيث كان هناك عددٌ من أفراد مجتمع الدراسة يعملون في هذه الشركة في أعمال التنقيب، وكانوا يحصلون على مستويات مرتفعة من الدخول تصل إلى 800 دينار أردني شهريا، لكن انقطعت أعمالهم بعت إتمام مرحلة التنقيب من قبل هذه الشركة، وهي تعتمد الآن على العمالة الوافدة.
- زيادة عدد المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة وحالات الفقر التي يعيشونها.
- فتح مشاريع صناعية لتشغيل الأيدي العاملة متمثلة بمصنع لصابون ومشتقات الألبان ومصنع للألبسة.

2. **المشاريع التي تقترحها الدراسة:**

في ظل الواقع التنموي والإمكانيات التنموية المتاحة، وما يتميز به البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة من معوقات للعملية التنموية، وبناءً على الرؤية المحلية للإشكاليات التنموية وسبل النهوض بمجتمعهم المحلي، تنطلق الرؤية التنموية التي تتبناها الدراسة من منطلق مؤداه التوليف بين البدائل التنموية المطروحة سابقا في محاولة لتقريب الجهود التنموية الحكومية والشعبية، لبناء إستراتيجية تنموية متكاملة ومتوازنة تلبي طموح مجتمع الدراسة واحتياجاته، نابعة من استغلال

موارد المنطقة الطبيعية وقائمة على أهالي المنطقة أنفسهم، مع التركيز على الإنتاج الزراعي الرعوي كركيزة أساسية لنجاح العملية التنموية في ظل سهولة إمكانية استغلالها. فضلا عن استهداف جانب التنمية الاجتماعية التي أغفلت الجهات المختصة في المنطقة الكثير من جوانبه، كما يحدث في العديد من مناطق مجتمعاتنا المحلية، ولا يمكن ملاحظته في المنطقة سوى في نشاطات جمعية سيدات الرويشد في مجال المرأة. وعليه، ولتحقيق هذه الرؤية التي هي عبارة عن عدة اقتراحات ومشاريع تنموية، سينقسم هذا الجزء إلى عدة محاور لتغطية كل جانب من جوانب تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا.

المحور الأول: في مجال التنمية الاقتصادية

في ظل توفر الجمعيات التعاونية الزراعية والمتعددة الأغراض كما أظهرت الدراسة الميدانية، والتي تمثل كافة شرائح المجتمع المحلي في منطقة الرويشد بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص، يمكن استغلال هذه الجمعيات بإنشاء العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية من خلال:

- استغلال الموارد الطبيعية والإمكانيات التنموية المتمثلة بالمشاريع القائمة ومؤسسات الدولة المختلفة خصوصا مديرية الزراعة في الدور الزراعي الإرشادي.
- العمل على توسعة نطاق العائلات المنتسبة لهذه الجمعيات لتشمل كافة عائلات المجتمع المحلي، وبالتالي استفادة شريحة كبيرة من أفراد المجتمع المحلي من عوائد إنتاج المشاريع وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل.
- توفير التمويل المالي اللازم والبنية التحتية والمعدات التقنية من المنح والقروض ودعم مؤسسات الدولة أولا، ثم الاعتماد على الفوائد الاقتصادية لعوائد إنتاج المشاريع المقترحة.

- العمل على تنفيذ برامج تدريبية وإرشادية شاملة فيما يتعلق بالعمل بالمشاريع الزراعية والاقتصادية اليدوية، لتهيئة الأفراد للعمل في المشاريع المقترحة. ولتشجيع الأفراد على الالتحاق بالدورات التدريبية يتم اعتماد خريجي هذه الدورات فقط كمعيار وحيد للعمل في هذه المشاريع. بالإضافة إلى تطوير الوعي الاستثماري بالمشاريع الصغيرة.

وتتمثل المشاريع التي تقترحها الدراسة في مجال التنمية الاقتصادية في المجالات التالية:

أ - الإنتاج الزراعي والرعوي:

تتبنى الدراسة مقترحات أهالي مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي الرعوي، وتطرح هنا فكرة بديلة لتوزيع الأراضي ومصادر المياه على الأهالي للقيام بالمشاريع الزراعية والرعوية، وتتمثل هذه الفكرة بالقيام بمشروع زراعي كبير وشامل في استغلال الأراضي الزراعية المحاذية للأودية النهرية والبالغة 4000 دونم بالزراعة، وبما يتضمنها من مشاريع تتعلق بتربية الماشية والإبل والدواجن لتعزيز الإنتاجية واستغلال الأراضي الزراعية، ويمكن تنفيذ هذا المشروع المقترح تحت إدارة الجمعيات التعاونية وبإشراف الجهات الحكومية بعد تدريب الأيدي العاملة، وتأمين التمويل المالي اللازم وتوسيع نطاق العائلات المنتسبة، بحيث تكون الإدارة ورأس المال والتنفيذ، والمراقبة والتسويق بيد الجمعيات التعاونية، وتقسيم العمل بين العائلات المنتسبة وتوزيع الفوائد، مع إمكانية طرح الإنتاج على العائلات المنتسبة بأسعار تفضيلية خصوصا لمربي الماشية، وكذلك يمكن من خلال الأرباح في ظل وجود إدارة فاعلة تطوير هذه المشاريع وتوسعة نطاقها بفتح مشاريع أخرى خدمية وسياحية لزيادة فرص الإنتاج والعمل.

وتتمثل المشاريع الزراعية التي تقترحها الدراسة باستغلال مساحات الأراضي الصالحة للزراعة لزراعتها بالزراعات العلفية، ومحاصيل الخضار وزراعة الأشجار المثمرة على اختلافها، لتلبية

حاجات المنطقة من هذه المنتجات ولقلة التكلفة المالية لإنشاء هذه المشروعات في ظل توفر الأراضي الزراعية والمياه، ويمكن إشراك بلدية الرويشد ومديرية الزراعة في هذا المشروع من خلال تأجير الآلات الزراعية لزراعة المحاصيل وجنيها، مما سيوفر بالتالي دخل إضافي لهذه المؤسسات. وإذا ما تم تحقيق هذه الرؤية يمكن القيام بإنشاء مشاريع أخرى على المدى البعيد لتعزيز إنتاجية المشاريع الزراعية واستغلالها بالشكل الأمثل والأكفأ، وزيادة فرص العمل، ولتلبية حاجات المنطقة من هذه المنتجات، والتي تتمثل بما يلي:

- إنشاء مزرعة لزراعة الماشية تعود ملكيتها للمنتسبين في الجمعيات التعاونية، وذلك لتوفير اللحوم الحمراء وتوفير الحليب ومشتقاته. ويمكن على المدى البعيد تربية الإبل وأعداد أكبر من الماشية، واستغلال المحميات الرعوية القائمة، والأيدي العاملة التي لها خبرة طويلة في هذا المجال في ذلك.

- إنشاء مزرعة للدجاج اللاحم والبياض، من أجل توفير لحوم الدجاج والبيض نظرا لحاجات المنطقة من هذه المنتجات وارتفاع أسعارها.

- إنشاء مؤسسة تموينية شاملة تابعة للجمعيات التعاونية تعنى بتسويق منتجات المشاريع المقترحة، الأمر الذي سيوفر سلع استهلاكية بأسعار تفضيلية ومنافسة في ظل ظاهرة ارتفاع الأسعار في المنطقة مقارنة بباقي مناطق المملكة، ومع طرح السلع الإنتاجية من المزارع إلى البائع مباشرة سيعمل ذلك على قلة التكلفة الشرائية لهذه السلع، مما سيؤثر في زيادة أرباح هذه المؤسسة وانخفاض الأسعار في المنطقة.

بالإضافة إلى المقترحات السابقة تقترح الدراسة العمل على التوسع في مشاريع تنمية المراعي لاستقطاب مربي الثروة الحيوانية؛ لأنّ تربية الماشية هو النشاط الاقتصادي المرغوب من قبل أهالي مجتمع الدراسة. كما وتقترح الدراسة تبني المشروعات التي خرج بها اتحاد جمعيات الرويشد،

باستغلال البنية التحتية لمزرعة الأبقار والدواجن التي نفذها مركز الإنماء الدولي في تربية الماشية لتوفر الحظائر، بالإضافة إلى تنفيذ المشروع الخاص بالمزروعات العلفية بالقرب من هذه المزرعة لتعزيز الإنتاجية وتوفير المواد العلفية.

ب - المشاريع الصناعية:

لقد جاءت الرؤية التنموية نحو المشاريع الصناعية بناءً على تحقيق الرؤية التنموية السابقة المتعلقة بالإنتاج الزراعي الرعوي، بإنشاء مصانع بإشراف إدارة الجمعيات التعاونية قائمة على الإنتاج الحيواني من الألبان والحرف اليدوية، بالإضافة إلى استغلال مادة الحجر الجيري المتوفرة بكثرة في المنطقة. وقد جاءت مقترحات الدراسة المتعلقة بالإنتاج الحيواني لتفعيل دور المرأة فيها، وتطوير عمل المرأة في مجتمع الدراسة وكما كان سائدا في الحياة التقليدية، حيث إن الأعمال اليدوية المتعلقة بالألبان والحرف اليدوية كانت من اختصاص النساء بالدرجة الأولى، وقد أكد بعض الأهالي استعدادهم للعمل في هذه الصناعات رجالا ونساء في حالة توفرها لخبرتهم الطويلة في هذه المجالات، وكما يتضح في الجدول السابق رقم(20). وتتمثل المشاريع الصناعية التي تقترحها الدراسة فيما يلي:

- إعادة تنشيط وتوسعة مصنع الألبان:

تأتي هذه الرؤية بناءً على توفر المواد التصنيعية بشكل وفير في المنطقة، وتوفر المصنع بتجهيزاته ومواده التشغيلية الأساسية، ولتوفر أيدي عاملة لها خبرة طويلة في هذه المجال، كذلك لارتفاع الطلب المحلي على مشتقات الألبان وارتفاع أسعارها، وبإعادة تنشيط عمل مصنع الألبان سيعمل ذلك على توفير فرص العمل وطرح منتجات الألبان بأسعار تنافسية. وإذا ما تحققت الرؤية التنموية السابقة المتعلقة بالإنتاج الزراعي الرعوي التي ستؤدي إلى زيادة عدد الثروة الحيوانية

وزيادة عدد السكان، سيهيئ ذلك السبيل لتوسعة هذا المصنع وتطويره، وزيادة أعداد الأيدي العاملة فيه، وتسويق منتجاته داخل وخارج المنطقة، بالإضافة إلى ذلك سيشكل هذا المصنع مصدرا تسويقيا لأصحاب المواشي، وعرض منتجاتهم بأسعار تنافسية خصوصا للمساهمين في الجمعيات التعاونية.

- إنشاء مشغل أو مصنع يدوي للحياكة والنسيج:

يأتي هذا المشروع المقترح لاستغلال مادة الصوف وشعر الماعز المتوفرة في المنطقة، والتي تباع للتجار من خارج المنطقة بأسعار زهيدة، ولتوفر أيدي عاملة لها خبرة طويلة في هذا المجال خصوصا العنصر النسائي، كذلك لزيادة الطلب على هذا المنتج داخليا وخارجيا، وعليه، سيعمل إنشاء مثل هذا المشغل على توفير فرص العمل، وتسويق الصناعات التقليدية والتراثية، وسيوفر بالتالي دخل ثابت للعديد من الأسر، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المجتمع من هذه الصناعات. وإذا تحققت الرؤى التنموية الخاصة بالإنتاج الزراعي والرعوي وزاد عدد السكان، وتم تبني الرؤية الخاصة بتنشيط الحركة السياحية --كما سنرى لاحقا -، سيعمل ذلك على تطوير هذه الصناعات لتشمل القطاعين الخدمي والسياحي بمختلف أنواعها، وتسويقها محليا وخارجيا من خلال العابرين بالمنطقة والسائحين، وسيكون لهذه المنتجات أثر واضح في اقتصاد المنطقة.

- إنشاء مقلع ومنشار للحجر الجيري تابع للجمعيات التعاونية:

تأتي فكرة هذا المشروع المقترح من عدم استغلال أهالي مجتمع الدراسة لمادة الحجر الجيري المتوفرة في المنطقة، والتي يتم استغلالها من قبل شركات وأشخاص من خارج المنطقة، ومع طلب متزايد على هذه المادة، وقلة التكلفة الاستخراجية له مقارنة بالمناطق الأخرى لتوفرها على مواقع قريبة من سطح الأرض، بالإضافة إلى إمكانية استئجار ارض المشروع من أملاك الدولة بأسعار

رمزيـة، يمكـن تنفيـذ فكـرة هـذا المشـروع عـن طريـق التنسـيق بـين الجمعيـات التعاونيـة والجهـات الحكوميـة والخيريـة فـي تـوفير رأس المـال، والتجهيـزات التقنيـة وتـدريب الأيـدي العاملـة مـن أبنـاء المنطقة على مثل هذا النوع من العمل، مما سيعمل ذلك على توفير فرص العمل وزيادة دخل الأسر المساهمة في الجمعيات التعاونية.

ج - المشاريع السياحية:

تقترح الدراسـة فـي هذا المجـال تهيئـة السـبيل لإنشـاء مشـاريع سياحية، تعمـل علـى اسـتغلال الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها المنطقة من خلال مستويين من السياحة والترويج السياحي لها:

- المعـالم الأثريـة: تنحصـر المعـالم الأثريـة الموجـودة فـي المنطقـة بقصـر برقـع السـياحي والسـد الروماني المحاذي له "سد برقع حاليا" وبعض المعالم الأثرية الأخرى كالكنيسة التي أصبحت غير واضحة المعالم بسبب الإهمال من قبل الجهات المختصة، بالإضافة إلى بعض المعالم المنتشرة فـي منطقـة "الحـره" من طـرق وقيعـان وأبنيـة، وتنحصـر الرؤيـة علـى هـذا المستوى بتنشيط الحركـة السياحية لهذه المعالم، خصوصا قصر برقع الذي يتميز بالفن المعماري في الشكل والتصميم وبنائه من الحجـر البـازلتي الصـلب ذي اللـون الأسـود، بالإضـافة إلـى السـد الرومـاني المحـاذي لـه، الـذي يتوفر فيه الأسماك التي وضعها أحد أهالي المنطقة، وتكاثرت فيه الأسماك بأعداد كبيرة ووصل وزن السمكة الواحدة إلى 18كغ. ولذلك تأتي ضرورة لفت الانتباه إلى هذه المعالم خصوصا قصـر برقـع الإسـلامي لإعـادة ترميمـه وتعبيـد الطريـق الترابـي المـؤدي لـه، وزراعـة منطقـة القصـر والسـد بأشجار النخيل والأشجار الحرجية والنباتات الطبيعية والعطرية، بالإضافة إلى التسويق لهذا الموقع محليا وعالميا.

- السياحة الصحراوية: نظرا لوجود المحميات الطبيعية وحركة نشطة لنشاط الصيد محليا ومن دول الخليج، بالإضافة إلى توفر الخبرة عند أهالي مجتمع الدراسة في مجال السياحة الصحراوية في مرافقة السياح لمواقع الصيد وتقديم خدمات النقل والتخييم لهم، تأتي الرؤية على هذا المستوى بتنشيط هذا النوع من السياحة، من خلال استغلال بعض المواقع لإقامة واحات صحراوية، واستغلال الآبار والسدود لتزويدها بالمياه وزراعة أشجار النخيل والأشجار المناسبة لهذا الغرض، وفي ظل تهيئة هذا المشروع يتم منع عمليات الصيد لعدة سنوات بما يتناسب مع عودة الحياة البرية وتنشيط الحركة السياحية.

ومن جهة أخرى، فان الرؤية التنموية المتعلقة بالإنتاج الزراعي كما يطرحها أهالي مجتمع الدراسة بتوزيع الأراضي الزراعية عليهم سواء بالاستملاك أو الإعارة أو التأجير لإنشاء مشاريع زراعية لحسابهم الخاص، أو كما طرحتها الدراسة بتنفيذ رؤية أهالي مجتمع الدراسة عن طريق الجمعيات التعاونية وما تبعها على المدى البعيد بتنفيذ مشاريع صناعية وسياحية، يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية في مجالات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية أيضا، نوجزها فيما يلي:

- ستعمل هذه المشاريع على إعادة تنشيط الحركة التجارية القائمة على تربية الماشية وإعادة استقطاب مربي الثروة الحيوانية، وبالتالي زيادة الثروة الحيوانية في المنطقة، الأمر الذي يهيئ السبيل لفتح سوق لتجارة الماشية وتسويق منتجاتها، في ظل توفر الأراضي الرعوية في المنطقة التي تعرف باسم الحماد وستعود الحركة التجارية القائمة على تربية الماشية إلى سابق عهدها.
- ستضع هذه المشاريع حدا لظاهرة الهجرة من المنطقة، وإعادة استقطاب العائلات التي هاجرة، مما سيزيد من عدد السكان ويهيئ السبيل لإقامة العديد من المشاريع التجارية والخدمية وتنشيط الحركة السياحية، نظرا لموقع المنطقة والميزة السياحية التي تتمتع بها.

- ستعمل هذه المشاريع على دمج الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من الشباب، واحتواء أصحاب السوابق ودمجهم في إطار المجتمع، مما سيقضي بالتالي على ظاهرة البطالة تدريجيا والى انخفاض نسبة الجريمة، وستحقق بالتالي الأهداف المرجوة من البرامج والمشاريع التنموية في مكافحة ظاهرة الفقر، حيث ستضع حدا لارتفاع مؤشر الفقر في المنطقة وستقضي على هذه الظاهرة تدريجيا.

- ستحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار، واستغلال المؤسسات التموينية والخدمية لعامل البعد الجغرافي للمنطقة في ذلك.

- ستعمل على إيجاد مجتمع تشاركي تنموي، يعي متطلبات التطور ويسعى لاستغلال الموارد المتاحة لرفع المستويات المعيشية، ويعمل على زيادة الاقتصاد المحلي تحقيقا لمتطلبات العملية التنموية.

- التقليل من الاعتماد على الإعالة الوطنية ومتقلبات الظروف البيئية والإقليمية للدول المجاورة.

- ستعمل على زيادة إقبال السكان على الاشتراك ضمن اللجان المحلية التطوعية مع الجهات الرسمية، لتحقيق متطلبات العملية التنموية وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، والحد من تأثير الثقافة التقليدية في العمليات التنموية بتغير المفاهيم نحو العمل والإنتاج، وتطوير المهارات العقلية والقدرات الإنتاجية .

- ستعمل على إيجاد بيئة استثمارية ملائمة لطبيعة المنطقة الرعوية والسياحية، لأنها ستعمل على تشجيع واستقطاب الاستثمارات الخاصة على إقامة المشاريع في المنطقة، في ظل توفر البنية التحتية الملائمة والأيدي العاملة المدربة.

المحور الثاني: في مجال التنمية الاجتماعية:

تهدف الدراسة في هذا الصدد إلى وضع الرؤى التصورية لرفع كفاءة الخدمات الاجتماعية، والثقافية والصحية، والتعليمية، والمهنية بالقدر المناسب، لتنمية المهارات البشرية وتدعيم الحرف والنشاطات التي تسهم في الارتقاء بالمجتمع المحلي وتفعيل دوره في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية انطلاقا من أهمية التنمية الاجتماعية في دفع مسيرة العملية التنموية المتكاملة، والتي تخبئ الكثير من المعوقات التي تحول من بلوغ التنمية الاقتصادية لأهدافها المرجوة كما اتضح سابقا.

أ - قطاع التعليم:

كما أظهرت الدراسة سابقا، فإن الواقع التعليمي في مجتمع الدراسة لا يزال يتميز بارتفاع أعداد الأميين وتدني المستويات التعليمية بين الذكور والإناث من مختلف الفئات العمرية. كذلك أظهرت الدراسة وجود بعض الإشكاليات التي تواجه العملية التعليمية في المنطقة وتحد من فاعليتها ذات الطبيعة الاقتصادية والإيكولوجية. وبالتالي تقترح الدراسة في هذا الصدد بعض الاقتراحات لمعالجة هذه الإشكاليات وتحسين مستوى الخدمات التعليمية، التي تشكل ركيزة أساسية في نجاح وفشل العمليات التنموية كما يلي:

- إنشاء مراكز عامة وشاملة لمحو الأمية للجنسين لتخفيف من الأمية وتدني المستويات التعليمية، وزيادة الوعي لدى سكان مجتمع الدراسة. ويمكن فتح هذه المراكز من خلال استغلال صفوف مدرستي الذكور والإناث المتواجدة في المنطقة ومدرسيها واستغلال تواجد المدرسين بشكل دائم خلال الأسبوع في سكناتهم بالقرب من هذه المدارس.

- تبني رؤية اهللي مجتمع الدراسة بتحويل مدرسة منشية الغياث الشاملة للبنين إلى مدرسة تابعة للثقافة العسكرية أسوة بمدرسة الرويشد؛ وذلك للحدّ من ظواهر تسرب الطلبة وعدم استقرار الهيئة التدريسية ولتحسين نوعية التعليم.

- تشكيل مجلس لأولياء أمور الطلبة لتفعيل دورهم في العملية التعليمية من المتابعة والإشراف في ظل غياب هذا النوع من المجالس في المنطقة.

- فتح مكتب للإشراف تابع لمديرية البادية الشمالية الشرقية لمتابعة المدارس في المنطقة.

- العمل على إيجاد فرص عمل لأولياء أمور الطلبة وتنفيذ المشاريع التنموية تعمل على استقرار مربي الماشية، للحد من ظاهرة الهجرة واستقرار الطلبة وانتظامهم في سنواتهم الدراسية.

- تشجيع الدراسات العليا من خلال برامج دعم الطالب الفقير، ومن خلال القروض الميسرة لإتمام الدراسات الجامعية، ليشكلوا بذلك أهم عوامل نجاح العملية التنموية في المنطقة مستقبلا.

ب - القطاع الصحي:

اتضح في وقت سابق افتقار منطقة الدراسة إلى وجود مركز صحي أولي و تدني مستوى الرعاية الصحية الخاصة بالمرأة والطفل، ونظرا لعدم وجود خط مواصلات يربط منطقة الدراسة بمنطقة الرويشد الذي يحول دون الاستفادة من الخدمات الصحية المتوفرة في منطقة الرويشد، لا تتناسب مع خدمات الرعاية الصحية الناجحة في ظل سيادة ظواهر الفقر وقلة الوعي بالرعاية الصحية مما يكرس بالتالي مفاهيم اللجوء إلى الوسائل الشعبية في معالجة الحالات المرضية. وفي هذا الصدد تقترح الدراسة ضرورة فتح مركز طبي أولي في منطقة الدراسة وتزويده بسيارة إسعاف لنقل الحالات الطارئة إلى مستشفى الرويشد. بالإضافة إلى ذلك تقترح الدراسة ضرورة تنفيذ برامج خاصة بالرعاية الصحية بالمرأة والطفل، وإجراء الدراسات الخاصة بحالات الإعاقات والوفيات بين

الأطفال للوقوف على أسبابها ومعالجتها. كذلك توسعة نطاق العائلات المشمولة بالتأمين الصحي نظرا لارتفاع مؤشرات الفقر بالمنطقة.

ج - القطاع المهني:

في ظل تدني المستويات التعليمية والمهنية لدى أهالي مجتمع الدراسة وعدم إتقان الأهالي لأي حرفة يمكن العمل بها خارجة عن نطاق الثقافة المحلية وفي ظل عدم وجود مشاريع واستثمارات يمكن العمل بها كقطاع الخدمات تقترح الدراسة إقامة مركز دائم للتدريب المهني يعمل على نطاق واسع بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة للقيام ببرامج توعية ودورات تدريبية، وحصر المهن التي يمكن للأهالي العمل بها، وذلك لتدريب الأهالي ذكورا وإناثا وتأهيلهم للعمل في المهن المختلفة كالزراعة وصناعة الألبان والحلاقة والتمديدات الكهربائية وتصليح السيارات والاجهزة الخلوية ....إلخ. ويمكن أيضا استغلال هذا المركز للتخفيف من المعونات المتكررة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية، وذلك عن طريق إنشاء عدد من مشاريع التأهيل المهني للأسر المستفيدة من مشاريع زراعية وتجارية وخدمية ومشاريع الثروة الحيوانية، وتدريب الفئة المستهدفة على كيفية الاستثمار في مثل هذه المشاريع وتطويرها واعتماد مؤشر نجاح الفئات المستهدفة بالدورات التدريبية كمعيار لمنحها التمويل اللازم للقيام بهذه المشاريع. ويمكن تبني هذه الفكرة على نطاق أوسع، بحيث اعتماد خريجي الدورات التدريبية في العمل في المشاريع التنموية والخدمية مما يضمن رفع كفاءة العمل، وتحقيق أعلى النسب في البرامج التنموية الهادفة لتنمية المنطقة في ظل قصور القوى البشرية في المنطقة.

د - قطاع المرأة:

كما أظهرت الدراسة في جزء سابق أن تمثيل المرأة في المجتمع المحلي لا يرقى إلى المستوى المطلوب في دفع مسيرة العملية التنموية في المنطقة؛ وذلك بسبب مفاهيم الثقافة التقليدية السائدة التي تحرم على المرأة المشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية والعمل في المؤسسات العامة والخاصة بالإضافة إلى تدني المستويات التعليمية. لكن من خلال ملاحظة عمل جمعية سيدات الرويشد كالمؤسسة الوحيدة التي تعنى بشؤون المرأة في المنطقة، فقد حصل تطور ملحوظ في أوضاع المرأة في المنطقة وتوجهها نحو المشاركة في القضايا العامة التي تهم المرأة والمجتمع. وفي هذا الصدد تقترح الدراسة تطوير عمل هذه الجمعية ودعمها ماليا وتقنيا لزيادة فعاليتها في المجتمع المحلي بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الأخرى في وضع البرامج والخطط لتحسين واقع المرأة، وتفعيل دورها في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ويمكن ذلك من خلال ما يلي:

- عقد محاضرات توعية ودورات تدريبية لمعالجة المفاهيم التقليدية وتدني المستويات التعليمية والمهنية التي تؤدي إلى عزوف المرأة عن المشاركة والعمل خارج نطاق الأسرة، وذلك لدمج القطاع النسائي في إنشاء مشاريع تنموية تعود بالفائدة على المجتمع المحلي بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وبث الوعي بجدوى عمل النساء ومشاركتهن إلى جانب الرجال في رفع مستويات دخول الأسر، ويمكن تحقيق ذلك بإيجاد فرص عمل تتقنها النساء تلقى رضى وقبولا لدى أهالي مجتمع الدراسة، كصناعة الألبان والصناعات التقليدية اليدوية والمشاركة في تربية الماشية.

- عقد دورات تدريبية لتأهيل الفتيات في سن العمل في مجالات الرعاية الصحية التي تعنى بالأمومة والطفولة، وذوي الاحتياجات الخاصة نظرا لوجود مستشفى حكومي ومركز لذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة.

- عقد دورات إرشاد وتأهيل خاصة بربات البيوت لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمرأة وأسرتها عن طريق مساعدتها لإعالة نفسها وأطفالها والقيام بدورها الاقتصادي في مجال التنمية خصوصا فيما يتعلق بالاقتصاد المنزلي.

- العمل على زيادة وعي المرأة بأهمية دورها الاجتماعي والاقتصادي التنموي في مجالات القيادة والاتصال والتأثير والتفاوض لرفع مستوى تمثيلها ومشاركتها في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومنح الفرص الخاصة بالمرأة في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها من خلال مشاركتها الرأي.

هـ - قطاع الشباب:

تمثل أوضاع الشباب الحالية من تدني المستويات التعليمية وعدم وجود مراكز ثقافية وأندية وملاعب رياضية وقلة فرص العمل من أهم التحديات التي تواجه المنطقة من إيقاف الفئة الأكثر فاعلية في المجتمع عن العمل وتطوير طاقاتها والقيام بدورها التنموي، فضلا عن عدم وجود أي برامج أو منشآت لملء أوقات فراغ الشباب، مما قد يؤدي ذلك إلى اكتساب عادات سلبية تتمثل بالبحث عن مصادر اللهو الرخيص وزيادة نسبة العنف الاجتماعي، ولذلك تقترح الدراسة إيجاد مشاريع خدمية تعمل على دفع الشباب لاستثمار أوقاتهم في نشاطات تساعد على نموهم الجسدي والعقلي، والتي يمكن أن تتمثل بالمشاريع التالية:

- إنشاء نادٍ رياضي متكامل لتشجيع ممارسة النشاطات الرياضية المختلفة وتنمية المهارات الجسدية.

- إنشاء مركز ثقافي معني بالشباب من كلا الجنسين يعمل على تفعيل القطاع الشبابي ودعمه، وتوفير المكان الملائم لممارسة النشاطات الثقافية والتطوعية، بالإضافة إلى تنمية روح التكافل بين الشباب، وتنمية قدراتهم العقلية لبناء مشاريع تنموية تعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

و - القطاع البيئي:

تعاني المنطقة من تلوث الهواء بسبب الرياح الموسمية المحملة بالأتربة والرمال الناعمة والتي تؤدي إلى الكثير من حالات الاختناق والربو والتحسس في الجيوب الأنفية لدى سكان المنطقة كذلك بسبب التلوث الناجم عن مقالع الأحجار شرق المنطقة، لانتشارها بشكل غير منظم بالإضافة إلى إنشاء حظائر الأغنام بالقرب من التجمعات السكنية مما يخلق مكاره صحية وانتشار البعوض والذباب. وعليه، تقترح الدراسة في هذا المجال بعض الاقتراحات للحد من هذه الظواهر كما يلي:

- التوسع في العمليات الزراعية وإنشاء المشاريع الزراعية وزراعة المناطق القريبة من المنطقة بالأشجار الحرجية لتعمل كمصدات للرياح.

- تخصيص أماكن مناسبة لتجمع حظائر الأغنام وإبعادها عن التجمعات السكنية.

- وضع برامج مراقبة ومتابعة لعملية استغلال الحجر الجيري حسب الأصول والأنظمة التي تراعي الظروف البيئية من طمر المقلاع بعد الاستعمال ورشها بالمياه.

- فتح مكتب تابع لوزارة البيئة لدراسة الظروف البيئية ومصادر التلوث ومعالجتها.

المحور الثالث: في مجال البنية التحتية:

تتوفر في المنطقة بنية تحتية حديثة من المياه والكهرباء غير أن مستوى تقديم هذه الخدمات لا يرقى إلى المستوى المطلوب لعدم شمولها لجميع عائلات مجتمع الدراسة؛ فهناك عائلات تعتمد على نظام الاشتراك مع عائلات أخرى في المياه والكهرباء، كذلك لوجود حالات الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وعدم وصول خدمات المياه في بعض الأحيان، رغم أن أهالي مجتمع الدراسة يستفيدون من هذه الخدمة مرة واحدة في الأسبوع، وهي لا تكفي بنظرهم لتلبية حاجاتهم الأساسية من الشرب والاستعمالات المنزلية، وسقاية الأعداد القليلة من الماشية التي يملكونها، وبالتالي لا بد من استيعاب حاجة أهالي مجتمع الدراسة لتحسين مستوى هذه الخدمات ورفع كفاءتها.

أما بالنسبة لخدمات النقل والطرق فهي متدنية جدا، ولا ترقى إلى متطلبات العملية التنموية نظرا لأهمية هذه الخدمات في ترسيخ البنية التحتية للإنتاج الزراعي والرعوي في نقل أصحاب المزارع وعمالها، ونقل منتجاتهم إلى الأسواق الاستهلاكية، كذلك لأهميتها في نقل الأفراد من مساكنهم إلى مناطق أعمالهم والمؤسسات الخدمية والتجارية، وبالتالي تقترح الدراسة في هذا الصدد تطوير هذا القطاع لما له من أهمية في توفير البنية التحتية لإقامة المشاريع التنموية المستقبلية، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، ويمكن عمل ذلك من خلال:

- العمل على تنفيذ شبكة واسعة وملائمة لربط المنطقة بالمناطق الصالحة لزراعة، وتقسيمها بما يتلاءم مع إمكانية استغلالها، وذلك لتشجيع الاستثمار في هذه الأراضي.

- العمل على تنفيذ شبكة طرق لربط منطقتي قصر برقع ومنطقة توفر مادة الحجر الجيري بطريق بغداد الدولي، وكذلك تعبيد الطرق الترابية التي تربط التجمعات السكانية المنتشرة في المنطقة.

- ربط منطقة الدراسة بمنطقة الرويشد بخط مواصلات؛ لتسهيل عملية التنقل لأهالي مجتمع الدراسة، واستفادتهم من الخدمات المتوفرة في منطقة الرويشد نظرا لافتقار منطقة الدراسة لأي مشاريع خدمية وتجارية في المنطقة.

بعد دراسة البناء الاجتماعي والواقع التنموي لمنطقة الدراسة، تخلص الدراسة إلى أن العملية التنموية في المنطقة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي تواجه جملة من الصعوبات والمعوقات المتمثلة بواقع البناء الاجتماعي بمكوناته الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية من جهة، والتنافر القائم بين الجهات الرسمية والجهات الشعبية في تحقيق متطلبات العملية التنموية من جهة أخرى، وبذلك فإن العملية التنموية في المنطقة تستدعي بذل جهود متواصلة ومكثفة من قبل الجهات المعنية في دراسات الجدوى الاقتصادية، والاستفادة من الإمكانيات التنموية، وبناء روح التعاون والتشارك مع أفراد المجتمع المحلي، لتحقيق الأهداف المرجوة بالحد من الإشكاليات التي تعيق من دفع عجلة التنمية في المنطقة.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات

النتائـج:

بناءً على هذه الدراسة الانثروبولوجية التي تناولت البناء الاجتماعي القبلي لمجتمع قرية منشية الغياث -إحدى القرى التابعة للواء الرويشد \البادية الشمالية الشرقية -، وسبل تنميته اقتصاديا واجتماعيا، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المتعلقة بالبناء الاجتماعي والواقع التنموي، وما يخفيه هذا البناء من معوقات تحول دون إحداث التغيير المخطط والمنظم في برامج ومشاريع التنمية القائمة والمستقبلية، والتي نضعها في بندين رئيسيين كما يلي:

أولا: النتائج المتعلقة بالبناء الاجتماعي القبلي:

توصلت الدراسة إلى أن البناء الاجتماعي القبلي لمجتمع قرية منشية الغياث يتميز باستمرارية معظم خصائصه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التقليدية التي كانت سائدة قبل الاستقرار، وذلك لأن الكثير من ملامح ونظم الأنساق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المكونة للبناء مجتمع الدراسة ما هي إلا استمرار للملامح والنظم التي تتميز بها المجتمعات البدوية المترحلة نفسها أو المجتمع البدوي القديم القائمة على النظام القرابي. والتي نضعها فيما يلي:

1. النسق الإيكولوجي:

أ - أثرت البيئة الطبيعية إلى حد كبير في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، وفي تنوع التركيبة السكانية، وعلاقة السكان وتوزيعهم فيها، وفي نمط بناء المسكن

واختيار الأماكن التي بنى عليها الناس بيوتهم، وفي ارتفاع وانخفاض مستوى معيشتهم، وفي قوة التمسك بالأنماط السلوكية القبلية.

ب - للبيئة الطبيعية والموقع الجغرافي المتميز المحاذي لثلاثة حدود دولية أثر كبير في تنوع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع المستويات الاقتصادية واستخدام الأدوات والوسائل الحديثة في العمل والإنتاج، وتغير نمط السكن كنتيجة لعمليات الاستقرار والاتصال الحضاري بمنطقة الرويشد، والتي حدت من تأثير الظروف الإيكولوجية على أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل الاستقرار.

ج - نتيجة لتغير الظروف البيئية والتجارية والظروف الأمنية في المنطقة، فقد أدّى ذلك إلى نتائج اقتصادية وخيمة على المنطقة، وذلك بتراجع الأوضاع الاقتصادية لأهالي المنطقة، وظهور بعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بها كالهجرة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وكذلك عادت أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل الاستقرار إلى سابق عهدها.

د - حدت العوامل الإيكولوجية المرتبطة بارتفاع نسبة تصحر الأراضي وملوحة التربة وتدني معدلات سقوط الأمطار من التوسع في إقامة مشاريع زراعية لسكان المنطقة وتطوير الأنشطة الاقتصادية.

2. النسق القرابي:

كشفت الدراسة أن للنسق القرابي دورا مهما في البناء الاجتماعي، ويمكن اعتباره أساس البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

أ - يأخذ النسق القرابي الشكل الهرمي الذي يبدأ من الوحدات البنائية الأساسية الصغرى المتمثلة بالعائلة بشكليها الممتد والنواة، إلى أن تصل إلى العشيرة التي تعتبر الوحدة البنائية الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية الكبرى لمجتمع الدراسة. بحيث يقوم التصنيف القرابي للمجموعات القرابية حسب الترتيب التنازلي في الأحجام: وحدة العشيرة (الذي يجمع أقسام العشيرة الرئيسية)، وحدة الفخذ (الذي يجمع المجموعات القرابية(الأقوام) في القرية)، وحدة القوم الذي يجمع العائلات ويشغل كل قوم حيزا معينا في قرية منشية الغياث.

ب - العشيرة التي تمثل النظام القرابي لمجتمع الدراسة، هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال ما هو قائم من علاقات في المجتمع، فالنظام القرابي هو الذس سحدد سلوك الأفراد في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفقًا للعادات والأعراف الاجتماعية التي تمثل نوعًا من الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد داخل المجتمع، وهو الذي يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين أفراد المجموعات القرابية تبعًا لتدرجات القرابة الدموية ذات الانحدار الأبوي.

ج - يقوم النسق القرابي في مجتمع الدراسة على علاقات الدم والمصاهرة تبعًا لنظام الانحدار الأبوي، وعن طريقها يتم تحديد نظام الزواج والنسب والسكن وطبيعة العلاقات الاجتماعية، وتدبير أمور الاستهلاك والإنتاج.

د - كشفت الدراسة أن طبيعة العلاقات الاجتماعية الملزمة للفرد داخل المجتمع تعتمد بشكل أساسي على نظام الانحدار الأبوي، بحيث تغيب الفردية أمام وجود السلطة الأبوية وسيطرة العائلة، التي تفرض المسؤولية الاجتماعية وتحدد السلوك والعلاقات والأدوار لأفرادها ضمن نطاق مجموعتها القرابية والمجموعات القرابية الأخرى داخل المجتمع.

هـ - كشفت الدراسة أن هناك علاقة بين تقسيم منطقة الدراسة إلى عدة أقسام ودرجة القرابة الدموية، حيث إنه ومنذ بداية استقرار المجموعة القرابية المدروسة في منطقة الدراسة انتشرت في

المنطقة على شكل مجموعات قرابية ترتبط فيما بينها بروابط دموية حقيقية، بنت منازلها على نسق بناء بيوت الشعر نفسها.

و - كشفت الدراسة أن هناك تنوعًا في أشكال الأسر في مجتمع قرية منشية الغياث مع سيادة شكل الأسر الممتدة، وذلك نتيجة لتوجه مجتمع الدراسة نحو إنتاج أسر نووية مكونة من جيلين مستقلة في السكن والمصدر المعيشي، وان هذا التوجه يعتمد بدرجة الأولى على وجود رب الأسرة الممتدة(ذكر أو أنثى)، وطبيعة النشاط الاقتصادي التي تمارسه العائلة.

ز - كشفت الدراسة أن أكثر من نصف عائلات قرية منشية الغياث تتصف بأنها كبيرة الحجم؛ إذ بلغت نسبة العائلات التي يتكون عدد أفرادها من 5 فأكثر 63% من مجموع عائلات مجتمع الدراسة.

ح - بالنسبة للنتائج المتعلقة بالحالة الزواجية، فقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ارتفاع نسب الزواج لصالح الإناث عن الذكور في جميع الفئات العمرية، بحيث بلغت نسبة الزوجات من مجموع الازواج والزوجات في مجتمع الدراسة 53.6%، وبمعدل 0.86% أنثى لكل ذكر. مما يشير إلى ارتفاع معدلات العزوبة لصالح الذكور.

- زواج الفتيات في سن أبكر من الذكور، حيث أن الزوجات اللواتي تقل أعمارهن عن 25 عامًا (18 -24) بلغت نسبتهن من مجموع فئتها العمرية (ذكور وإناث) البالغة 224 نسمة 14.2%، وهذه النسبة تضاعف نسبة الذكور المتزوجين من الفئة العمرية نفسها 14 مرة تقريباً حيث بلغت نسبت الذكور المتزوجين في هذه الفئة 0.89%.

- انعدام ظاهرة الزواج المبكر في مجتمع الدراسة خصوصًا لدى الفتيات، فلم يظهر في نتائج الدراسة أي حالة زواج في الفئات العمرية من17 فأقل.

- سيادة شكل الزواج الداخلي في مجتمع الدراسة، فقد كشفت الدراسة أن 92% من أزواج وزوجات مجتمع قرية منشية الغياث تربطهم صلات قرابية قوية من القرابة الشديدة(أبناء العمومة وأبناء الأخوال) ومن أبناء العشيرة الواحدة، مما يؤكد على الترابط الاجتماعي القوي بين العائلات.

- كشفت الدراسة أن نسبة أحادية الزوجة هي النسبة الأعلى بين مجموع الحالات الزواجية في مجتمع الدراسة، بحيث وصلت إلى ما نسبته 91.8%، بينما تدنت نسبة الزواج بزوجتين فأكثر إلى ما نسبته 8.1% من مجموع الحالات الزواجية.

- كشفت الدراسة عن أن نظام تعدد الزوجات هو النظام السائد في جيل الآباء، حيث بلغت نسبة تعدد الزوجات في جيل الآباء 81.2% من مجموع حالات تعدد الزوجات، بينما وصلت نسبة التعدد في جيل الأبناء إلى 18.8%، مما يشير ذلك إلى تلاشي ظاهرة تعدد الزوجات في جيل الأبناء.

- أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك نوعين من الزواج لدى أهالي مجتمع الدراسة؛ يتمثل الأول بزواج البدل القائم على تبادل الزوجات، وتمثل كل زوجة مهر الأخرى وبطلاق إحدى الزوجات يستلزم على الطرف الآخر الطلاق أيضا، أما النوع الثاني فيتمثل بالزواج بدفع المهر ويكون من حق الاب.

- كشفت نتائج الدراسة أن عدد حالات الزواج بنظام تبادل الزوجات قد وصل إلى 19 حالة زواجية وبنسبة 9.7% من حالات الزواج في مجتمع الدراسة.

3. النسق الاقتصادي:

أ - يشهد مجتمع الدراسة تنوعًا في الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل من استمرارية الأنشطة الاقتصادية التقليدية القائمة على تربية الماشية وظهور الأنشطة الحديثة القائمة على الوظائف

الحكومية والعسكرية، بالاضافة الى الاعتماد على الإعالات الوطنية، والتي كشفت الدراسة عنها من خلال النتائج التالية:

- أن 31.7% من مجموع العائلات القاطنة في مجتمع الدراسة ما زالت تمارس الأنماط الإنتاجية التقليدية القائمة على الرعي وتربية المواشية كنمط إنتاجي أساسي لدخل هذه العائلات.

- ان معظم العائلات التي تعتمد على مصادر الدخل الحديثة ما زالت على اتصال بالأنماط الإنتاجية التقليدية، كنمط إنتاجي إضافي للأنماط الإنتاجية الوظيفية التي يمارسونها، من أجل تحقيق دخل إضافي لهم بامتلاكهم عددًا من رؤوس الماشية بالإضافة إلى تربية الدواجن والطيور

- أن العائلات التي تعتمد في دخلها على صندوق المعونة الوطنية شكلت النسبة الأعلى من مجموع عائلات مجتمع الدراسة، وحققت ما نسبته 38.3% ، مما يشير إلى انتشار ظاهرة الفقر في مجتمع الدراسة، وتحمل الدولة مسؤولية تأمين مصادر نقدية لإعالة هذه العائلات. ويتراوح مقدار الدخل الشهري لهذه العائلات ما بين (40 -180) دينار أردني.

- شكلت نسبة العائلات التي تعتمد على مصادر الدخل من الأنشطة الحديثة القائمة على الوظائف الحكومية بنسبة 13.6% والعسكرية 8.8%، من مجموع عائلات مجتمع الدراسة. ويتراوح مقدار الدخل الشهري لهذه العائلات ما بين (150 -330) دينار اردني.

- كشفت الدراسة أن هناك 7.4% من مجموع عائلات مجتمع الدراسة لا تملك أي مصدر معيشي وتعتمد على المساعدات الأهلية والطرود الخيرية إلى جانب امتلاكها أعدادًا قليلة من الماشية والدواجن لتأمين مستلزماتها من الغذاء.

- رافق تنوع الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل في مجتمع الدراسة، تنوع في التخصص الوظيفي للأبناء والزوجات في بعض عائلات مجتمع الدراسة، فقد كشفت الدراسة عن أن هناك 8

عائلات يقوم نشاطها الاقتصادي على الرعي وتربية الماشية يعمل بعض أبنائها في الوظائف الحكومية والعسكرية، و18 عائلة ممن تعتمد على صندوق المعونة الوطنية يعمل بعض أبنائها في الوظائف الحكومية والعسكرية، وعائلة واحدة من ضمنها تعمل الزوجة في قطاع التربية والتعليم، كذلك يوجد ثلاث عائلات ممن يعمل أربابها في الوظائف الحكومية تعمل الزوجات إلى جانبهم في قطاع التربية والتعليم.

ب - بالنسبة لحجم قوى العمل فقد كشفت الدراسة عن تدني نسبة العاملين من أفراد مجتمع الدراسة، بحيث شكلت نسبة العاملين 12.2% من حجم قوى العمل، مما يشير الى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 87.8%.

ج - كشفت الدراسة عن وجود تحفظات حول الأعمال المهنية والخدمية عند أغلب أفراد مجتمع الدراسة، والعسكرية أيضاً عند بعض أفراد مجتمع الدراسة، كذلك سيادة الثقافة التقليدية نحو عمل المرأة واقتصار دورها على الأعمال المنزلية ورعاية الماشية والاهتمام بشؤون الأبناء.

د - أن النسق الاقتصادي وما يرتبط به من تدبير أمور الإنتاج والاستهلاك يخضع إلى لطبيعة النظام القرابي وللعلاقات القرابية، وأنماط السلوك التقليدية المتوارثة.

هـ - كشفت الدراسة أن النسق الاقتصادي من أكثر الأنساق الاجتماعية التي تعرضت للتغيير منذ المراحل المبكرة لاستقرار مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أن التغيير الذي طرئ على هذا النسق أدى إلى إحداث العديد من التغيرات في بعض جوانب الأنساق الاجتماعية الأخرى، كالبناء الأسري والزواج المبكر وتطور قيم الاهتمام بالتعليم.

4. النسق السياسي:

أ - يتكون النسق السياسي في مجتمع الدراسة من نظام سياسي قبلي يتمثل بالعادات والأعراف والانتماءات القبلية، والنظام الإداري والقانوني لدولة، ويمثل هذا التركيب للنسق السياسي الآلية التي تتم بها عملية الضبط الاجتماعي داخل مجتمع الدراسة.

ب - كشفت الدراسة أن لنظام العرف القبلي الدور الأساسي والفعال في عملية الضبط الاجتماعي، وتنظيم العلاقات بين الأفراد وفض النزاعات، وتحقيق التوازن بين الوحدات القرابية السياسية داخل المجتمع، وذلك لأن نظام العرف القبلي والعادات والتقاليد والانتماءات القرابية ما زالت هي المسيطرة على تنظيم الحياة الاجتماعية في مجتمع الدراسة، بينما يلعب القانون الوضعي دورًا ثانويًا في تنظيم الحياة الاجتماعية وفض النزاعات.

ج - كشفت الدراسة أنّ النظام السياسي القبلي يقوم على البناء الانقسامي القرابي لمجتمع الدراسة، إذ أنّ كل قسم يتمتع بكيان سياسي واجتماعي خاص، ويشغل حيزا خاصا به في قرية منشية الغياث، وكل قسم هو المسؤول عن تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية لأفراده، ويشكل نوعا من الضبط لسلوك أفراده، وإن التوازن القائم بين الاقسام من خلال مفاهيم المسؤولية الجماعية والتضامن يمثل النظام السياسي القبلي لمجتمع الدراسة.

د -أن العصبية القبلية التي يتميز بها المجتمع البدوي القديم ما زالت تلعب الدور الاساسي والكبير في الحياة الاجتماعية والسياسية لمجتمع الدراسة.

هـ - إن مفهوم المشيخة وما يرتبط به من علاقات ونفوذ سياسي لشيخ العشيرة لا يظهر في مجتمع الدراسة، فلا نفوذ يذكر لشيخ العشيرة أو أي دورفي تنظيم العلاقات أو فض النزاعات وتحقيق

التوازن بين الوحدات السياسية، بينما يتم تحقيق التوازن عن طريق الترابط والتجانس بين سلطات الوحدات السياسية.

5. التعليم:

أ - كشفت الدراسة أنه في بداية الألفية الثانية وبعد تراجع الأوضاع الاقتصادية لأهالي المنطقة شاعت قيم الاهتمام بالتعليم وتوجيه الأبناء لمواصلة مراحل تعليمهم عما كان سائدا في السابق، بحيث تتدنى المستويات التعليمية وتنتشر الأمية بشكل كبير بين أرباب الأسر في مجتمع الدراسة. ويظهر ذلك من خلال نتائج الدراسة الخاصة بالمستويات التعليمية كما يلي:

- أن مستوى التعليم الأساسي قد احتل المرتبة الأولى من بين المستويات التعليمية في مجتمع قرية منشية الغياث ممن يقعون فوق سن التعليم الأساسي وحقق ما نسبته 49.6%.

- أن نسبة الأمية قد حصلت على الترتيب الثاني وبنسبة وصلت إلى 26.6%.

- بلغت المستويات التعليمية الثانوية 4.6%، والجامعية بنسبة 0.8%، ومن يحملون الشهادات الجامعية بنسبة 1%، كذلك تختفي المستويات التعليمية من حملة الماجستير والدكتوراه في مجتمع قرية منشية الغياث.

- أن من تزيد أعمارهم عن 40 عاما ممن يشكلون أغلب أرباب الأسر من الأزواج والزوجات أميّون كلهم، بينما تنخفض نسبة الأمية تدريجياً في الفئات العمرية التي تليها.

ب - توفر وزارة التربية والتعليم الخدمات التعليمية اللازمة لجميع المراحل الدراسية في قرية منشية الغياث، بحيث يوجد في القرية مدرستان حديثا البناء، واحده لذكور والأخرى للإناث.

ج - كشفت الدراسة عن أن النسبة الأكبر من الأبناء منتظمون في المراحل الدراسية الأساسية والإعدادية، والأقلية منهم من يرفعون مستوياتهم التعليمية إلى المرحلة الثانوية، وتتضاءل النسبة

في الانتقال إلى مرحلة التعليم الجامعي؛ وذلك يعود الى تدنّي التحصيل المدرسي، وانخفاض المستوى الاقتصادي لدى أهالي القرية، وبعد المنطقة عن مركز المحافظة وبالتالي عن الجامعات.

د - أن الأسباب التي تحول دون رفع مستويات التحصيل المدرسي للأبناء تعود الى ظاهرة تسرب الطلبة؛ بسبب الهجرة وبعد المدرسة عن بعض الأحياء السكانية نظرا للمساحة الكبيرة التي تنتشر عليها المنازل، كذلك لعدم ثبات الهيئة التدريسية وضعف تأهيلها نظرا لعامل البعد، بالإضافة الى تدني المستويات التعليمية لأولياء الامور.

6. الصحة:

أ - كشفت الدراسة عن العديد من الأمراض التي يعاني منها أهالي مجتمع الدراسة، من الأمراض الصدرية كالربو وضيق التنفس، وأمراض ضغط الدم والسكري والقلب والكلى، وغيرها من الأمراض الشائعة كالمفاصل والصداع والبرد، وآلام الأسنان وآلام البطن والمعدة، وتوصلت الدراسة الى أن الأمراض الصدرية هي الأمراض الأكثر شيوعا بين الأهالي بسبب التلوث المناخي من جراء الرياح المحملة بالأتربة والرمال.

ب - كشفت الدراسة عن تدني مستوى الخدمات الصحية في مجتمع الدراسة، بحيث لا يوجد في قرية منشية الغياث أي مركز صحي، سوى مقر مستأجر لمستشفى العروبية للأمراض الصدرية الذي يفتح كل ثلاثاء لمعالجة الأمراض الصدرية فقط، ويقوم أهالي مجتمع الدراسة بمعالجة الحالات المرضية بمراجعة المستشفى والمركز الصحي الموجود في منطقة الرويشد الذي يبعد 8 كم عن المنطقة.

ج - أن الأساليب العلاجية الشعبية في مجتمع الدراسة تتراجع وبشكل ملحوظ أمام الأساليب العلمية الطبية، حيث أظهرت الدراسة أن معظم أهالي مجتمع الدراسة يلجؤون إلى مراجعة الطبيب في الحالات المرضية.

د - يؤثر تدني الأوضاع الاقتصادية ووجود التأمين الصحي أو عدمه على اعتماد الأهالي في الحالات المرضية على مراجعة الطبيب، بحيث تعمل العائلات التي لا يشملها التامين الصحي على تأجيل الذهاب إلى الأطباء في أغلب الحالات المرضية، وتعتمد على الوسائل الشعبية في معالجة الكثير من الأمراض.

هـ - كشفت الدراسة عن بعض الظواهر الصحية في مجتمع الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

- الوفيات والاعاقات من بين الشباب والاطفال ممن تقل اعمارهم عن 40 عاماً، بحيث كشفت الدراسة عن وجود 38 حالة وفاة و9 حالات اعاقات جسمية وعقلية.

- وجود سوء في التغذية عند أغلب عائلات مجتمع الدراسة خصوصا لدى الأطفال، إذ إنّ تدني الاوضاع الاقتصادية لا يسمح لعائلات مجتمع الدراسة بتنويع غذائها اليومي، وتقتصر أنواع الأغذية السائدة في المجتمع على الخبز ومشتقات الألبان بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى العدس والبرغل وبعض أنواع الخضار، بالإضافة الى عدم الاهتمام بنظافة الأطفال مما انعكس سلبا على أوضاعهم الصحية.

7. التغير الاجتماعي:

يعتبر عامل الاستقرار في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وعامل تراجع الأوضاع الاقتصادية التي بدأت في نهاية التسعينات، وما نتج عنهما من تنوع الأنشطة الاقتصادية واتصال

ثقافي، من العوامل الأساسية والرئيسية التي انبثق عنها عوامل وعناصر التغيير التي أخذت تظهر تباعا في مجتمع الدراسة. بحيث كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

أ - تغير أنماط الثقافة المادية من نوع السكن ونمطه، والأثاث والأدوات المنزلية والوسائل المادية المستخدمة في الإنتاج الرعوي ووسائل النقل، وذلك نتيجة لخروج المجموعات القرابية من عزلتها والاتصال الثقافي بالجماعات البشرية ذات السمات الثقافية الحضارية التي أعجبتهم وأخذوا بتقليدها، بالاضافة إلى التدخل الاداري والمؤسسي الدولة، وتوفير البيئة الملائمة للاستقرار.

ب - تنوع الانشطة الاقتصادية وتحول النظام الاقتصادي من اقتصاد تعاوني معاشي يقوم على العائلة الى اقتصاد يقوم على التبادل النقدي، وما نتج عنها من تطور المفاهيم المرتبطة بالعمل والإنتاج.

ج - التغير الذي طرأ على البناء الأسري والظواهر المرتبطة بالزواج، بحيث تغير حجم الأسرة وتوجّه نحو إنتاج الأسر النواة نتيجة لتغير مفاهيم الزواج، بالإضافة إلى تراجع دورالأسرة في إعالة أفرادها نتيجة ارتفاع معدلات الإعالة الوطنية.

د - التغيرات المرتبطة بالزواج: فقد أصبح هناك توجّه نحو سكن الأبناء المستقل بعد الزواج، وتراجع الظواهر السلبية من الزواج المبكر وتعدد الزوجات، وفارق الأعمار بين الزوجين وزواج البدل. بالإضافة الى ظهور بوادر الزواج الخارجي.

هـ - شيوع قيم الاهتمام بالتعليم وتطور مفاهيم الرعاية الصحية، وما نتج عنه من تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والرعاية الصحية لأفرادها.

و - ظهور نظام جديد في عملية الضبط الاجتماعي المتمثل بالنظام الإداري والقانوني لأجهزة الدولة، ليتعايش مع النظام السياسي القبلي السائد في مجتمع الدراسة.

ز - تطور المفاهيم المتعلقة بالمشاركة المحلية في الأنشطة الاجتماعية والتنموية والسياسية التي تهم المجتمع المحلي.

ثانيا: النتائج المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي:

أظهرت الدراسة أن منطقة الدراسة يتوفر فيها موارد اقتصادية ومشاريع تنموية وخدمية يمكن أن تستغل في برامج ومشاريع التنمية، الهادفة إلى أحداث التغير والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي، غير أن تحليلات الدراسة للواقع التنموي في منطقة الدراسة لا يرتقي لتحقيق متطلبات التنمية، إذ كشفت الدراسة عن العديد من الإشكاليات التي تواجه العملية التنموية في المنطقة، والتي نضعها فيما يلي:

1. تدني مستوى إسهام المشاركة المحلية في تنمية المجتمع المحلي:

أ - كشفت الدراسة أنه وخلال العقد الأخير ظهرت بوادر للمشاركة المحلية في الأنشطة التنموية والسياسية بخلاف الماضي، وتم تأسيس الجمعيات التعاونية ودمجها تحت برامج وخطط عمل مشتركة، وكذلك التوجه نحو احتلال مراكز في المجالس البلدية. وذلك يعود إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها المنطقة؛ فمعدلات الفقر والبطالة مرتفعة، ومستوى الدخول منخفض مع ارتفاع نسب للأسعار.

ب - كشفت الدراسة أن حاجة المنطقة إلى مشاريع تنموية، من أهم دوافع مشاركة الأهالي في تحديد المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها في المنطقة من خلال المجالس المحلية والجمعيات التعاونية، وهذا الدافع يعود إلى حرمان الأهالي من مشاريع مجدية يمكن العمل بها، وكذلك حرمان الأهالي من استغلال الأراضي ومصادر المياه في مشاريع زراعية تعود لحسابهم الخاص، بسبب ملكيتها من قبل الدولة وعدم السماح لهم باستغلالها.

ج - كشفت الدراسة تدني نسبة مشاركة الأهالي في حل المشاكل السائدة في المجتمع والمتمثلة بمشكلتي الفقر والبطالة؛ لأن هناك شعورًا سلبيًا أتجاه هذه المشكلات، نتيجة لقلة الإمكانيات المادية والشعور باليأس من حل المشاكل التي يعيشونها، وكذلك لعدم استجابة الجهات الحكومية لمطالبهم والشعور باستغلال هذه الجهات لهم باسم التنمية.

د - كشفت الدراسة أن تدني المستويات التعليمية، وعدم وجود أيدي عاملة مدربة، وانخفاض المستويات الإنتاجية التخصصية وتدني مستويات الدخول، من أهم العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي، وذلك يعود إلى أهميتها في توفير المناخ الملائم لعمليات التخطيط التنموي بتوفير أيدي عاملة مؤهلة ومدربة في مختلف الاختصاصات الإنتاجية التي يمكن استثمارها في عمليات الإنتاج الاقتصادي.

هـ - كشفت الدراسة عن اقتصار المشاركة المحلية في برامج ومشاريع التنمية والنشاطات الاجتماعية والسياسية على الذكور فقط، وذلك بسبب تدني مكانة المرأة في مجتمع الدراسة والنظرة التقليدية نحو عملها خارج نطاق الأسرة وأعمال الرعي وبالتالي عدم الاعتراف بأهمية دورها في تنمية المجتمع المحلي.

2. تدني مستوى إسهام الجهود الحكومية في تنمية المجتمع المحلي وتفعيل دور المشاركة المحلية.

كشفت الدراسة عن تعثر الجهود التنموية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة في منطقة الدراسة، حيث كشفت الدراسة عن تعثر المشاريع الاقتصادية والخدمية التي نفذتها الجهات الحكومية في منطقة الدراسة، وتعتبر مشاريع خدمات التنمية الاجتماعية والبنية التحتية من أكثر المشاريع تعثرًا؛ ويعود ذلك إلى عدة أسباب تكمن في النتائج التالية:

أ - تدني نسبة إشراك الأهالي في أعمال التنمية وفي تحديد المشاريع المنفذة، ، بالإضافة إلى عدم تفعيل الجمعيات التعاونية ودعمها ماليا لإقامة المشاريع التنموية. مما يخالف ذلك تعزيز قاعدة المشاركة المحلية في أعمال التنمية ويضعف من مستوى نجاح المشاريع التنموية. وهذا التدني في تفعيل المشاركة المحلية في تنمية المجتمع المحلي يعود إلى عدة أسباب تراها الجهات المسؤولة في البيئة الثقافية التقليدية لمجتمع الدراسة، و تدني المستويات التعليمية وعدم وجود أيدي عاملة مؤهلة ومدربة و مهارات تخصصية لدى الأهالي؛ بالإضافة إلى ضعف ثقافتهم الاستثمارية في المشاريع الصغيرة.

ب - كشفت الدراسة أن قلة الإمكانيات المادية وارتفاع معدلات الفقر والإعالة الوطنية، وبعد المنطقة عن المدن الرئيسية، ومحدودية الأحجام السكانية نتيجة لظاهرة الهجرة والظروف الإيكولوجية السائدة، من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز معوقات تحول من تحقيق التنمية المحلية المنشودة وتحد من فاعلية البرامج والمشاريع الاقتصادية والخدمية، وتحد أيضًا من التوسع في إقامة مثل هذه المشاريع وتعزيز كفاءتها.

3. كشفت الدراسة عن ارتفاع نسب المشاركة عن طريق الجمعيات الخيرية. وتعتبر جمعية سيدات الرويشد -الوحيدة في المنطقة - أهم الجهات التي شارك من خِلالها السكان في أنشطة ومشاريع التنمية، لما لها من دور إيجابي وفعال في تعزيز روح التشارك مع أفراد المجتمع المحلي، وتنمية روح بناء القدرات والمهارات العقلية.

4. توصلت الدراسة إلى أن توزيع الأراضي ومصادر المياه على أهالي مجتمع الدراسة أو وضعها تحت إدارة الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي والتقني والإداري اللازم لإقامة

مشاريع زراعية يعود إنتاجها لأفراد المجتمع المحلي، من أهم المقترحات لتجاوز الإشكاليات التي تواجه العملية التنموية في المنطقة.

التوصيات:

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تأتي أهمية طرح عدة توصيات تعول عليها الدراسة في الحد من الإشكاليات التنموية المتفاقمة في مجتمع الدراسة، من أجل الأخذ بها من قبل الجهات ذات العلاقة في وضع البرامج والخطط التنموية لتعزيز دائرة المشاركة المحلية في الأنشطة التنموية والسياسية، وإيجاد فتح المشاريع التنموية الاقتصادية والخدمية بما يتلاءم وواقع البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، على النحو الآتي:

1. تبني الرؤية التنموية الخاصة بالإنتاج الزراعي الرعوي وما يتبعها من مشاريع صناعية وزراعية، وذلك لما لها من أهمية في تغيير ظروف الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأهالي، ولأنها تتلاءم مع مكونات البناء الاجتماعي القائم لمجتمع الدراسة، وتتناسب وميول القدرات الإنتاجية والتخصصية للأهالي في ظل ما هو متوفر من موارد.

2. تبني الرؤية التنموية الخاصة بالتنمية الاجتماعية في القطاعات التعليمة، الصحية، المهنية، المرأة، الشباب، لما لها من أهمية في تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدراتهم الإنتاجية؛ ذلك لأن عدم وجود أيدي عاملة مؤهلة ومدربة وتدني المستويات التعليمية يعد من أبرز المعوقات التي تواجه العملية التنموية، وبالتالي فان أهميتها تكمن باستثمار العنصر البشري ليكون من أهم مقومات التنمية في المستقبل.

3. تبني الرؤية التنموية الخاصة بخدمات البنية التحتية من الماء والكهرباء والطرق لما لها من أهمية في توفير المناخ الملائم لمشاريع التنمية، وتشجيع الاستثمار فيها.

4. إعداد برامج تأهيلية لتغيير بعض المفاهيم التقليدية، والتي هي من أسباب قصور خطط التنمية وبرامجها، وذلك من خلال عقد اللقاءات مع أعضاء المجتمع المحلي وكبار المجموعات القرابية.

5. على الجهات والدوائر الحكومية المعنية معالجة قضية الثأر ؛ ذلك أنّها من القضايا المهمة التي تعمل على تفكيك المجتمع وزيادة العنف الاجتماعي والجريمة.

6. تعزيز التكامل بين الجهود الحكومية والشعبية في العملية التنموية، وذلك من خلال:

أ - إشراك الاهالي في تحديد مشكلات مجتمعهم، أو في وضع أولويات هذه المشكلات.

ب - تشكيل لجان محلية من الأهالي لتفعيل دورهم في تخطيط المشاريع التنموية، وللإشراف والرقابة على تنفيذ هذه المشاريع ومتابعتها.

ج - تفعيل دور الجمعيات الأهلية من خِلال تبنيها مشاريع تعمل على إحداث تغيير في حياة المجتمع .

د - توفير وإيجاد قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين الجهات المعنية والأهالي؛ وذلك للتعرف على المشاكل أول بأول وإيجاد الحلول بشكل تعاوني.

هـ - العمل على إيجاد كادر إداري مؤهل في مؤسسات الدولة المختصة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و - تعزيز النشاط الخيري لجمعية سيدات الرويشد، وإيجاد جمعيات ومنظمات خيرية أخرى تتبنى برامج وأساليب تستهدف الحد من المشاكل الأساسية التي تعاني منها المنطقة والمتمثلة بمشكلتي الفقر والبطالة إلى جانب مناهج تتبنى استهداف التنمية الاجتماعية.

ز - توفير قاعدة من البيانات والتقارير والدراسات من قبل مؤسسات بحثية متخصصة؛ من أجل قياس أثر البناء الاجتماعي الذي تتكون منه المنطقة في عمليات التخطيط لتنمية المحلية.

وفي نهاية هذه الخاتمة، فقد اتضح عمق الروابط بين طبيعة النظم والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة للبناء الاجتماعي القبلي لمجتمع الدراسة، وقد اتضح لنا أيضا أن العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وما تضمنته من برامج ومشاريع تنموية يرتبط مدى نجاحها أو فشلها بشكل أساسي بطبيعة عناصر البناء الاجتماعي القبلي التي تمثل محور العملية التنموية.

وعليه، فإننا نأمل أن تفيد هذه الدراسة - والتي تعد أول دراسة عن منطقة الدراسة بشكل خاص ومنطقة لواء الرويشد بشكل عام - في التبصر بواقع منطقة الدراسة واتخاذ الإجراءات والمقترحات التي تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة للعملية التنموية. كذلك نأمل أن تساعد هذه الدراسة في الحث على القيام بدراسات أنثروبولوجية أخرى لمنطقة الدراسة –(التي تزخر بالمواضيع ذات الأهمية لهذا للمنهج الأنثروبولوجي) - والمناطق المماثلة في البادية الأردنية.

المراجع:

- أبراش، ابراهيم خليل. 1994م. البحث الاجتماعي : قضاياه ، مناهجه ، إجراءاته. منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- ثابت، ناصر .1983م. التنمية والتغيير : تطبيقات على مجتمعات الخليج العربي المعاصر، ط1. مكتبة الامارات، العين.
- الجبور: عارف، بحوث ودراسات حول تنمية البادية، على شبكة الانترنت 28- 2- 2012 http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=69775
- الجوهري، عبدالهادي واخرون.1978م. دراسات في التنمية الاجتماعية.مكتبة الطليعة باسيوط، القاهرة.
- حسين، علية حسن.1977م. التنمية (نظريا وتطبيقيا). الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية.
- حسيني، سيد محمد.1977م. دراسات في التنمية الاجتماعية. دار المعارف، القاهرة.
- الحنفي، سالم. وآخرون. 2001م. تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في تنمية المجتمع المحلي في البادية الأردنية. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 28.
- الحنيطي، دوخي.1997. الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية: دراسة ميدانية في منطقة البادية الشمالية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الموصل، الموصل.
- خاطر، احمد مصطفى.1999م. تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في اطار ثقافة المجتمع.المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

- خاطر، احمد وعلي، سميرة.1993م. التنمية الاجتماعية: الاطر النظرية ونموذج المشاركة. دار الجامعيين لطباعة والتجليد، الاسكندرية.
- الختاتنة، يوسف عبد الخالق. 2006. أنماط الزواج واتجاهات المواطنين نحوها في البادية الشمالية الأردنية. جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة: التقرير التحليلي للنتائج السنوية لمسح العمالة والبطالة لعام 2008م.
- الدماني، محمد معيش. 1995 . الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة البادية الجنوبية : دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- الرايعة، احمد.1988م. مقومات التنمية ومعوقاتها: دراسة تطبيقية في الريف الاردني، ط1،الجامعة الاردنية، عمان.
- الرابيعة، احمد.1982م. هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية إلى مدينة اربد وأثارها على خطط التنمية. الجامعة الأردنية، عمان.
- زكريا، احمد وصفي.1983م. عشائر الشام. ط2. دار الفكر، دمشق.
- ابو زيد، احمد.1965م.البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، المفهومات، ج1. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ابو زيد، احمد.1967م. البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الانساق ، ج2 . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الاسكندرية.
- سليم، شاكر مصطفى.1975م. المدخل الى الانثروبولوجيا. مطبعة العاني، بغداد.
- سليم، شاكر مصطفى.1981م. قاموس الانثروبولوجيا: انجليزي عربي. جامعة الكويت، الكويت.

- شديفات، أحمد أرشيد. 1996. العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة من مرحلة التعليم الأساسي في مدارس البادية الشمالية الشرقية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- الشرفات، خالد فياض. 2006. النشاط الاقتصادي غير الرسمي والحراك الاجتماعي في البادية الشمالية الشرقية. رسالة جامعية ماجستير ،جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- الشماس، عيسى.2004م. مدخل الى علم الانسان (الانثروبولوجيا). اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- صادق، فوزي وآخرون.1990م. التنمية الريفية وإدارتها في الأردن. الجمعية العلمية الملكية، عمان.
- أبو صبحه، وآخرون.1987م. الهجرة الداخلية في الأردن: طبيعتها واتجاهاتها. الجامعة الأردنية، عمان.
- الصقور،محمد.1986م.التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف: دراسة تطبيقية على الريف الأردني. شقير وعكشة لطباعة والنشر، عمان.
- الطراونة،محمد.2002م. تنمية المجتمعات المحلية: قرى وادي عربة نموذجا. المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان.
- عبد الحق، يوسف إبراهيم.1979م. التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن. جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبد، حسن إبراهيم.1990م. دراسات في التنمية والتخطيط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- عبد الله،عدنان.1983م. خطط التنمية الريفية المتكاملة في المملكة الأردنية الهاشمية (1952 - 1982). الأمم المتحدة، بغداد.
- العثمان، حسن محمد. 1992. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنظمة الباديةالشمالية التنموية في الاردن وأسلوب تنميتها : دراسة في تنمية المجتمعات المحلية. رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- العكور، رياض، وآخرون.1994م. دراسة احتياجات السكان للخدمات الصحية وسبل تطويرها في منطقة برنامج بحث وتطوير البادية. وزارة الصحة، عمان.
- العمري، رحاب خالد. 1996. العوامل المؤثرة في استقرار البدو في منطقة وادي عربة. رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن
- فوال، ناصر .1968م. تنمية المجتمعات الصحراوية: تطبيقات ميدانية. مكتبة القاهرة الحدثة، القاهرة.
- كساسبة، صالح. 2002. البرامج المفضلة للتنمية في قضاء وادي عربة – جنوب الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، (مج 18)، ع 3.
- متصرفية لواء الرويشد.2011م. دراسة استشرافية. وزارة الداخلية. الرويشد \ المفرق. (تقرير غير منشور)
- مديرية متابعة الفقر والامن الاجتماعي. 2002م. تقرير الدراسة الميدانية الاستقصائية لقرى لواء الرويشد. وزارة التنمية الاجتماعية، الرويشد \المفرق. (تقرير غير منشور).
- مرسي، محمد عبد المعبود. 1987م. الانثروبولوجيا العامة: مدخل للبحث في المجال الانثروبولجي من حيث الموضوع والمنهج. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- ناصر، ابراهيم.1985. الانثروبولوجيا الثقافية، مطبعة اعمال المطابع التعاونية، عمان.

- نامق، صلاح الدين.1968م. قضايا التخلف الاقتصادي. دار المعارف، القاهرة.

- النبهان، موسى، وآخرون.1995م. الواقع التربوي في منطقة مشروع بحث وتطوير البادية. المملكة الأردنية الهاشمية.

- وحدة التنمية المحلية في بلدية الرويشد الجديدة. 2007م. خطة التنمية المحلية(2008-2010)م. وزارة الشؤون البلدية وبنك تنمية المدن والقرى. الرويشد\ المفرق.(تقرير غير منشور).

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.2005م. برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، جيوب الفقر.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.2008م. برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية، جيوب الفقر.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.2010م. برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية، مسح الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي لمناطق جيوب الفقر لواء الرويشد\ المفرق.

- يونس، الفاروق زكي.1967م. تنمية المجتمع في الدول النامية. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.